

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

محددات الطلب على الإستيراد

وفعاليّة استخدام القدرة الإستيراديّة

في الأردن

رسالة ماجستير

مقدمة من الطالب

فائق محمد النقرش

باشراف

د. رياض المومني

كانون أول ١٩٩٤

الترعاني ٢٤٥٥١١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

محدودات الطلب على الإستيراد وفعالية استخدام
القدرة الإستيرادية
في الأردن

فائق محمد سالم النقرش

بكالوريوس اقتصاد - جامعة اليرموك (١٩٩٠)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير
في جامعة اليرموك - قسم الاقتصاد

لجنة المناقشة:

الدكتور رياض المؤمني (مشرفاً)
الأستاذ الدكتور حسين طلافية (عضوأ)
الدكتور عبد الرزاق بني هاني (عضوأ)
١٩٩٠ / ١ / ١

الشكر والتقدير

يسريني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذي المشرف الدكتور رياض المومنلي على جهوده الكبيرة التي بذلها أثناء إعداد هذا البحث، والتي كان لها أبلغ الأثر في توضيح وتحديد أبعاد الرسالة، إضافة إلى متابعته المستمرة وتوصياته المسديدة وملاحظاته القيمة التي أغنت البحث في كثير من جوانبه فإليه أقدم أسمى آيات الشكر والإعتزاز.

كما أنفدم بجزيل الشكر إلى الأستاذين الفاضلين الأستاذ الدكتور حسين طلافحة والدكتور عبدالرزاق بنبي هاني، لتفضليهما قبول مناقشة هذه الرسالة وتحمل أعباء قراءتها وإبداع الملاحظات القيمة عليها. ولا يفوتنني أن أسجل شكري للأستاذ خالد المصري على ما بذله من جهد في مراجعة هذه الرسالة لغويًا وتفضله مشكوراً بتصويب الأخطاء اللغوية وال نحوية الواردة فيها.

كما يطيب لي أن أسجل عميق شكري إلى الزملاء نضال العزام و محمد شطناوي وحمزة المومنلي وأسرة مركز الترجمان للطباعة لما قدموه من مساعدة في إتمام هذه الرسالة.

الباحث

فائق محمد النقرش
كانون أول ١٩٩٤

الله هلا

إلي من سهر ول عني راحتي

ونحولا مزاجي الصعب

والدي ووالدتي

أشقاني وشقيقتي

محتويات الدراسة

الصفحة	الموضوع
أ	شكر وتقدير
ب	الاهداء
ج	محتويات الدراسة
و	قائمة الجداول
ز	قائمة الملاحق
ح	ملخص
	الفصل الأول : تمهيد
١	١- المقدمة
٢	٢- أهمية الدراسة
٣	٣- الدراسات السابقة
٤	٤- هدف الدراسة وتسلسلها
٥	٥- مصادر الدراسة
٧	الفصل الثاني: الاطار النظري لدور المبادلات التجارية الدولية في التنمية الاقتصادية.
٧	٦. المقدمة
٧	١٠.٢ المبحث الاول: اساسيات قيام التجارة الدولية ودورها في التنمية الاقتصادية.
٧	١٠.٢.٢ الاسس النظرية لقيام التجارة الدولية.
١٠	٢٠.٢ التجارة الدولية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية
١٤	٢٠.٢ المبحث الثاني: شروط التبادل الدولية والقدرة الاستيرادية
١٤	٢٠.٢.٢ شروط التبادل التجاري
١٨	٢٠.٢.٢.٢ القدرة الاستيرادية

٢٠.٢ المبحث الثالث: دور الاستيرادات السلعية

في النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: التغيرات الهيكيلية النوعية والكمية في التجارة الخارجية الاردنية.

٢١

٣. المقدمة

٢٢

١٠.٣ تطور التجارة الخارجية الاردنية

٢٣

١.١٠.٣ تطور الصادرات

٤٠

٢.١٠.٣ تطور الاستيرادات

٤٣

٢.٣ التركيب السلعي للتجارة الخارجية الاردنية

٤٣

١.٢.٠٢ التركيب السلعي للصادرات

٤٥

٢.٢.٠٢ التركيب السلعي للاستيرادات

٤٨

٢.٢ التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الاردنية

٤٨

١.٣.٠٣ اسواق الصادرات

٥١

٢.٢.٠٣ مصادر الاستيرادات

٥٢

٤.٣ وضع ميزان المدفوعات الاردني

٥٢

١.٤.٠٣ الحساب الجاري

٥٦

٢.٤.٠٣ حساب رأس المال

٥٨

٣.٤.٠٣ حساب الاحتياطيات

٦١

٤.٤.٠٣ الخلاصة

الفصل الرابع: شروط التبادل التجاري

والقدرة الاستيرادية الاردنية

٦٦

١.٤ شروط التبادل التجاري الاردنية

٦٧

١.١.٤ الفترة الاولى (١٩٨٠ - ١٩٧٠)

٧٣

٢.١.٤ الفترة الثانية (١٩٨١ - ١٩٩٢)

٧٩

٢.٤ وضع القدرة الاستيرادية الاردنية

٨٠

١.٢.٤ الفترة الاولى (١٩٧٧ - ١٩٧٠)

٨٣

٢.٢.٤ الفترة الثانية (١٩٧٨ - ١٩٨٤)

٨٩	٣٠٢٤ الفترة الأخيرة (١٩٨٥ - ١٩٩٢)
٩٤	٤٠٢٤ الخلاصة
الفصل الخامس: الطلب على الاستيراد والنمو الاقتصادي في الأردن (معادلات قياسية).	
٩٧	١٠٥ مرونة الطلب على الاستيرادات الأردنية
٩٧	١٠١٥ النموذج القياسي
١٠٢	٢٠١٥ نتائج التقدير
١١٠	٢٠٥ دور السلع الرأسمالية والوسيطة المستوردة في النمو الاقتصادي الأردني
١١٠	١٠٢٥ النموذج القياسي
١١٢	٢٠٢٥ تقدير رأس المال
١١٤	٣٠٢٥ النتائج الاحصائية
الفصل السادس: النتائج والتوصيات	
١٢٠	١٦ النتائج
١٢٢	٢٦ التوصيات
١٢٥	الملاحق الاحصائية
١٣٧	المصادر العربية
١٣٩	المصادر الأجنبية

قائمة المداول

رقم المدخل	عنوان المدخل	الصفحة
(١-٣)	نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي ومعدلات النمو فيها خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٢).	٣٦
(٢-٢)	متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية ومعدلات النمو فيه خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٢).	٣٩
(٣-٣)	معدلات النمو السنوية للتجارة الخارجية الاردنية لفترات زمنية مختلفة.	٤٠
(٤-٢)	معدلات النمو والأهمية النسبية للواردات السلعية الاردنية.	٤٨
(٥-٣)	نسب ومعدلات نمو تتعلق ببنود الحساب الجاري.	٥٦
(٦-٢)	وضع حساب رأس المال الاردني ورصيد القطاع النقدي خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٢).	٦٠
(١-٤)	معدلات التبادل التجاري في الاردن خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٧٠).	٧٢
(٢-٤)	معدلات التبادل التجارية في الاردن خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٨١).	٧٨
(٣-٤)	اهم المؤشرات الاقتصادية التي تتعلق بالقدرة الاستيرادية الاردنية خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٧٠).	٨٢
(٤-٤)	التركيب الهيكلي للقدرة الاستيرادية الاردنية خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٧٠).	٨٤
(٥-٤)	اهم المؤشرات الاقتصادية التي تتعلق بالقدرة الاستيرادية الاردنية خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٨٤).	٨٦
(٦-٤)	التركيب الهيكلي للقدرة الاستيرادية الاردنية خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٨٤).	٨٧
(٧-٤)	اهم المؤشرات الاقتصادية التي تتعلق بالقدرة الاستيرادية الاردنية خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٤).	٩٢
(٨-٤)	التركيب الهيكلي للقدرة الاستيرادية الاردنية خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٤).	٩٣

قائمة الملاحق الاحصائية

رقم المجدول	العنوان	الصفحة
(١)	بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية الأردنية خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٢).	١٢٥
(٢)	التركيب السلعي للتجارة الخارجية الأردنية خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٢).	١٢٦
(٣)	اهم الدول التي تستورد من الاردن خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٢).	١٢٧
(٤)	التوزيع الجغرافي لل الصادرات حسب مجموعات الدول خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٢).	١٢٨
(٥)	المستورادات الاردنية السلعية من اهم الدول خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٢).	١٢٩
(٦)	النسبة المئوية للاستيرادات الاردنية من اهم الدول العالمية خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٢).	١٣٠
(٧)	الاستيرادات الاردنية من اهم المجموعات الاقتصادية الدولية خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٢).	١٣١
(٨)	الحساب الجاري الاردني خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٢).	١٣٢
(٩)	نسبة الاستيرادات وال الصادرات الى الناتج المحلي اجمالي في بعض الدول العربية والدول النامية خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩١).	١٣٣
(١٠)	اهم الارقام القياسية المتعلقة بمعادلات الطلب على الاستيراد في الاردن خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٢).	١٣٤
(١١)	اهم المؤشرات التي تتعلق برأس المال الاردني خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٢).	١٣٥
(١٢)	المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالقدرة الاستيرادية الأردنية خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٢).	١٣٦

ملخص

كانت الأهداف الرئيسية من وراء هذه الدراسة هي: أولاً، تشخيص أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في الطلب على المستوردات الأردنية السلعية، ثانياً، تحديد وضع القدرة الإستيرادية الأردنية وتوضيح دور التمويل الأجنبي فيها، أخيراً، تبيان أثر المستوردات الرأسمالية والوسيطة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الأردني.

باستخدام أسلوب التحليل القياسي تمكنت الدراسة من الوقوف على أهم العوامل المؤثرة في الطلب على المستوردات الأردنية، ويمكن إجمالها في القدرة الإستيرادية، ومستوى الأسعار المحلي وأسعار المستوردات.

أثبتت الدراسة من خلال التركيب الهيكلي للقدرة الإستيرادية أن الاقتصاد الأردني كمصدر للعملة الأجنبية إقتصاد خدمي، حيث تبين أن الصادرات الأردنية من الخدمات قد شكلت بالمتوسط حوالي ٥٠٪ من القدرة الإستيرادية خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٢)، في حين سجلت الصادرات السلعية مساهمة سنوية متواضعة بلغ معدلها ١٨,٨٪. كما بينت الدراسة أن درجة اعتماد القدرة الإستيرادية الأردنية على الحوالات بدون مقابل قد تناقصت بصورة جلية، حيث انخفضت مساهمتها في القدرة الإستيرادية من ٤٨٪ للعام ١٩٧٠ إلى ١٠,٦٪ للعام ١٩٩٢ وشكلت بالمتوسط ٢٦,٦٪، وبالنسبة لتدفقات رأس المال الأجنبي المتمثلة في القروض والاستثمارات، فقد بينت الدراسة أن معدل مساهمتها الصافي بلغ ٥,٢٪ سنوياً.

أظهرت الدراسة باستخدام نماذج قياسية مناسبة أن للمستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية آثاراً إيجابية على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٢)، حيث وجد أن مرونة الناتج الحقيقي بالنسبة للمستوردات الوسيطة تبلغ (١١,٠٠)، ومرونة الناتج المحلي بالنسبة للمستوردات الرأسمالية تبلغ (٠٠,٩).

أخيراً، خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أبرزها ضرورة ضبط المستوردات وتوجيهها نحو السلع الرأسمالية والوسيطة، كما اقترح عدد من الوسائل والإجراءات لتحسين وضع القدرة الإستيرادية الأردنية المحلية.

Abstract

The Main objectives of this study were: First, to diagnosis the Most important economic factors that effect goods import demand in Jordan. Second, to identify the situation of Jordanian import capacity and clarify the role of foriegn finance in it. Finally to show the effect of intermiediate and capital import goods in Jordanian economic growth.

By using the econometric analysis method the study clarified the main factors which effect the demand of Jordanian imports of goods; these factors could be summarized by: import capacity, local price level, and imports price.

The study proved through the structure of import capacity that Jordanian economy as a source of foreign currency is a services economy more than goods economy. It was clear from exports which formed 50% of import capacity, while the goods exports contribute only 18.8%. And the study revealed that the degree of dependence of Jordanian imports on the unrequited transfers was obviously decreased; where its contribution in the import capacity was decreased from 48% in 1970 to 10.6% in 1992 and it formed in the avarage 26.6% of the total import capacity. And as for foreign capital inflows, which is presented in loans and investments, the study revealed that the net contribution avarage (gross minus accumulated burdens) 5.2% yearly.

This study showed by using suitable econometric modles that the improt of intermediate and capital goods had positive effects on the gross domestic products during the period (1970-1992), where it was found that the elasticity of real domestic products to

the intermediate imports is (0.11) and the elasticity of domestic products to copital imports is (0.09).

Finally, this study has given many of recommendations, the most of which were to control the import and direct it toward the intermediate and capital goods. Many procadures and means were suggested to improve the local Jordanian imports capicity.

الفصل الأول

مقدمة



الفصل الأول

تمهيد

١. المقدمة:

من الحقائق المسلم بها في عالمنا هذا، انه لا توجد دولة تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، اذ يحكمها في ذلك ظروف اقتصادية وجغرافية وطبيعية، ولا شك ان الاختلاف والتفاوت بين الدول في الموارد والثروات والتقنيات الحديثة، تكون سبباً مباشراً في خلق المبادلات التجارية الدولية، والتي تعتبر ضرورية لجميع الدول وخاصة النامية منها. ونلمس اهمية المبادلات التجارية بالنسبة للدول النامية عندما يتضح لنا قصور جهازها الانساجي عن مواجهاة متطلبات المجتمع من السلع الاستثمارية والاستهلاكية والوسطية، نتيجة لاختلال هيكلها الاقتصادية، والتي تنتمي اليها جميع الدول العربية بما فيها الاردن.

والاردن يعتبر من اكثر الدول انفتاحاً على العالم الخارجي، ولكن هذا الانفتاح بما هو عليه الان يغلب على هيكله طابع التخلف، فالتصدير يقتصر على المادة الخام والسلع البسيطة، والاستيراد يعاني من تضخم في السلع الاستهلاكية والكمالية، الامر الذي خلق ويخلق عجزاً مزمناً في ميزانه التجاري، مما يجعل من تحفيظ التجارة الخارجية وتنظيمها ضرورة ملحة، وخاصة تحفيظ الاستيراد، فالاستيراد اذا احسن استخدامه يكون مصدراً كبيراً للعملية التنموية فهو يعمل على توفير مستلزمات الانتاج وتوفير السلع الاستهلاكية غير الممكنة الانتاج محلياً، وي العمل على تغيير هيكل التجارة الخارجية الناجم عن تغير هيكل الانتاج، وتوسيع الطلب المحلي من خلال خلق اذواق وانماط استهلاكية جديدة والتي بدورها تحفز الاستخدام الامثل لموارد الانتاج من خلال زيادة المنافسة.

فالاستيراد لا ينفصل ولا يقل أهمية عن التصدير، ولكن لتوجيه الاستيراد في الاردن اهمية مميزة تتبّع من واقع اهمية الاستيرادات الوسيطة والرأسمالية

في المرحلة التنموية من ناحية، ومما تعاني منه الأردن من نقص في مواردها الطبيعية وحجم مفرط في مستورداتها الاستهلاكية من ناحية أخرى، فإذا لم توجه إلى ما هو رشيد ستكون عبئاً على الدولة وإذا رشد استخدامها فستكون سيفاً لها أمام تحديات المستقبل.

٢. أهمية الدراسة :

من الخصائص المميزة للإقتصاد الأردني اعتماده وبشكل كبير على الاستيراد وعلى التمويل الأجنبي المتمثل بالقروض والمساعدات، الأمر الذي جعل منه اقتصاداً تابعاً ومتاثراً باتجاهات الطلب في الأسواق العالمية. ويسعى الأردن جاهداً لتقليص هذه التبعية والقضاء على التخلف باتجاه الوسائل واقصر السبل لبناء اقتصاد وطني قوي يعتمد على ذاته في تلبية حاجات افراده. ولا يوجد سبيل إلى ذلك سوى دخول ميدان التنمية الاقتصادية، والتي بدأ برسم خططها منذ بداية السبعينيات، باعتبارها الطريقة الوحيدة التي تؤمن توسيع وتنويع القاعدة الانتاجية والمنفذ الوحيد لرفع مستوى رفاهية الأفراد.

وحيث أن الأردن قد نفذ حتى نهاية عام ١٩٩٢ ست خطط تنموية، وهو الآن في السنة الثانية من الخطة التنموية السابعة، وبالسنة الثالثة من البرنامج التصحيحي الثاني (١٩٩٨-١٩٩٢)، وجميع البرامج والخطط تؤكد على ضرورة الحد من الاستيراد وتقليله وترشيده ليشمل فقط السلع الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن المتتبع لأرقام المستوردات الأردنية المنشورة يرى في الواقع العملي أن خطة الحد من الاستيراد السلعي لم تعط المفعول المنتظر، بل على العكس، يرى أن المستوردات السلعية بأصنافها المختلفة تنموا بمعدلات كبيرة جداً من عام لآخر والحاجة إليها في تزايد مستمر والتبعية الاقتصادية للعالم الخارجي تتزداد، وهلية يصبح من الضروري القيام بدراسة مستفيضة لأهم مكونات الاستيرادات الأردنية السلعية، ليتسنى لنا التعرف على الأداء الاقتصادي التنموي الذي بذلت له الاستيرادات الوسيطة والرأسمالية في السنوات السابقة من ناحية، ولتوسيع مدى الدور الذي تلعبه المستوردات السلعية الإجمالية في الاقتصاد الأردني من ناحية أخرى، وكذلك للاستفادة منها في حالة وضع خطط

تنموية للسنوات المقبلة، لأنه ليس بالامكان تخطيط عملية التنمية الاقتصادية
بنجاح دون تخطيط ملائم للاستيرادات.

٣. الدراسات السابقة:

إن معظم ماكتب حول الاستيرادات السلعية الأردنية، عبارة عن أجزاء من
أبحاث ودراسات عن مواضيع أخرى تتعلق بالمستوردة السلعية بشكل عام،
ولايوجد إلا النذر اليسير من الأبحاث أو المقالات التي تتعرض لهذا الموضوع
بصورة مباشرة، ولم يتم العثور على أية دراسة تأخذ الجانب التطبيقي بعين
الاعتبار سوى دراسة واحدة قدمت في جامعة بغداد، تناول الباحث من خلالها أهم
العوامل التي تؤثر على الاستيرادات الأردنية معتمداً فترة دراسية مدةها خمس
وعشرون سنة (١٩٦٠ - ١٩٨٤)، وبالنظر إلى محتوى الدراسة نجد أن الباحث
عندما لجأ إلى اختيار النماذج القياسية ومناصرتها قد استخدم في ذلك الأسلوب
العشوازي مما جعله يتتجاهل عناصر مهمة لها مدلولها ومن أهمها الأسعار، ولم
يأخذ جانب عرض المستوردةات بعين الاعتبار وعوامله، فجاءت تقديرات معلمات
النماذج المستخدمة كما أعتقد متحمزة وغير فعالة.

وحتى يكون هذا البحث، والذي نحن في صدده الآن، أكثر شمولية من
الدراسات السابقة عمد الباحث إلى استخدام اسلوب الوصف النظري والتحليل
الإحصائي، ولجأ إلى استخدام المعادلات الآنية بدلاً من المعادلات الفردية عند تقدير
الدوال القياسية الخاصة بالطلب على الاستيراد ليتوخى الدقة وعدم التحيز، وقام
بربط الاستيرادات بالقدرة الاستيرادية من ناحية، وبالنمو الاقتصادي من ناحية
أخرى، وهو ما نذر حدوثه في الدراسات السابقة، وبالاضافة إلى ذلك قام بتوسيع
الفترة الدراسية لتشمل التطورات الأخيرة التي شهدتها دول المنطقة.

٤. هدف الدراسة وتسلسلها:

يستهدف هذا البحث دراسة وتحليل الإستيرادات الأردنية السلعية متناولاً
ثلاثة جوانب رئيسية هي: الأول، الطلب على المستوردةات وأهم العوامل التي تؤثر
عليه، والثاني، وضع القدرة الاستيرادية الأردنية ومدى إعتمادها على التمويل

الأجنبي، والثالث، دور الرسالات الرأسمالية والوسطية في النمو الاقتصادي الأردني.

وللوصول إلى الأهداف المتوخة من هذا البحث قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى خمسة فصول ومقدمة، حيث تناول في فصلها الثاني طرحاً لدور المبادلات التجارية الدولية في التنمية الاقتصادية من الناحية النظرية، كما وافق المضو على بعض المفاهيم المتعلقة بشروط التبادل التجاري الدولي واردد بعض المعادلات الرياضية والقياسية التي بنيت عليها هذه الدراسة.

واما في الفصل الثالث فقد ناقش الملامع العامة لتجارة الأردن الخارجية، حيث بحث التطورات التي حدثت لها على جانب التصدير والاستيراد من حيث التغيرات الهيكيلية والتطورات الكمية والتوزيع الجغرافي.

وخصص الفصل الرابع لبيان تطور القدرة الاستيرادية الأردنية وشروط التبادل التجاري الدولي واتجاهات النمو فيها. واما الفصل الخامس والذي يعتبر المحور الأساسي للدراسة فلقد تم من خلاله استدراك بعض النماذج القياسية المتعلقة بالاستيرادات، وتطبيقاتها على الاقتصاد الأردني وبموجبها تم اعطاء صورة واقعية عن الاستيرادات الأردنية، تضمنت تحليلات اقتصادية شاملة لمعظم حيئيات الاستيراد في الأردن.

وفي الفصل السادس والأخير خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

٥- مصادر الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المصادر العربية والإنجليزية، تتمثل المصادر العربية بالكتب والمجلات والنشرات والتقارير السنوية، أهمها نشرات البنك المركزي ودائرة الاحصاءات العامة ووزارة الصناعة والتجارة، وتتمثل المصادر الانجليزية في بعض المقالات المأخوذة من المجلات العالمية وفي نشرات صندوق النقد الدولي وفي بعض الكتب الانجليزية التي تتطرق إلى هذا الموضوع.

الفصل (الثاني)

الاطار النظري لدور المبادرات التجارية الدولية في
التنمية الاقتصادية



الفصل الثاني

الاطار النظري لدور المبادلات التجارية الدولية في التنمية الاقتصادية

أ. المقدمة:

لا شك بأن الإنسان من بظروف جغرافية وبشرية طبيعية متفاوتة عندما انتشر في ربوع الأرض ونواحيها، أدت إلى وجود فروق جوهرية في الحرف وفي الانتاج، انعكست على المستوىحضاري والاقتصادي والاجتماعي والفكري، فأصبح هناك مناطق توصف بانها اقاليم وفرة في بعض السلع ومناطق أخرى توصف بانها اقاليم عجز وندرة في نفس السلع، مناطق تشكو التخمة الغذائية ومناطق تشكو الجوع، ظهرت الحاجة الماسة للتبادل التجاري للموازنة بين العرض والطلب.

وبمساعدة حركة الكشوف الجغرافية كانت الثورة الصناعية وما صاحبها من انتاج كبير يفوق الطلب المحلي هي البداية الحقيقة للتجارة الدولية على نطاق واسع، فلقد منحت تلك الثورة أفقاً جديداً للتجارة أساساً الرغبة في تصريف الفائض من الانتاج، وفي الحصول على المواد الخام الازمة للصناعة والمواد الغذائية الازمة للعاملين بالصناعة.

وخلال القرن الحالي نمت الروابط الاقتصادية بين دول العالم، وظهر ما يعرف باسم الاقتصاد العالمي، وأصبح التبادل لا يقتصر على السلع والخدمات بل يتعداه إلى انتقال عوامل الانتاج المختلفة كالعمالة والإدارة ورأس المال باشكاله المختلفة.

وفي هذا العصر أصبحت المبادلات التجارية في ذروة اهميتها، وبعد أن كانت وسيلة للتخلص من الفائض أو سد العجز، أصبحت عاملًا مهمًا في تحديد الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية للدول، تتخذها أحياناً للتمييز بين بعضها البعض على أساس النزعات السياسية، وتستخدمها لتحقيق أهدافها التنموية

الداخلية، وبرزت أهميتها بالنسبة للدول النامية من واقع قصور الجهاز الانتاجي لهذه الدول عن مواجهة متطلبات المجتمع من السلع الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية اللازمة للعملية التنموية. وفي ضوء هذه الأهمية تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث نحو التالي:

المبحث الأول :

أساسيات قيام التجارة الدولية ودورها في التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني:

شروط التبادل التجاري والقدرة الاستيرادية.

المبحث الثالث:

دور الاستيرادات السلعية في النمو الاقتصادي.

١٠ المبحث الأول

أساسيات قيام التجارة الدولية ودورها في التنمية الاقتصادية

١٠١٠٤ الأساس النظري لقيام التجارة الدولية

يعتبر التبادل التجاري من اقدم الأنشطة الاقتصادية التي جذبت اهتمامات المفكرين الاقتصاديين وفلسفاتهم، وظهر ذلك جلياً على صورة مجموعة من الاراء والافكار في القرن السادس عشر، عرفت باراء التجاريين، وعلى شكل مجموعة من النظريات في القرنين الثامن والتاسع عشر عرفت بنظرية الفكر الكلاسيكي، ونظراً للعيوب التي كانت تعتري اراء التجاريين، ونتيجة لعدم تنظيمها وتنسيقها اغفلت من الفكر الاقتصادي، واعتبر الفكر الكلاسيكي بحق اول مدرسة تعرضت لدراسة التجارة الدولية بشيء من التفصيل والامان.

كان ادم سميث (Adam Smith) اول من قام بمحاولة جادة لتفصيل نشوء التجارة الدولية والتخصص الدولي تفسيراً علمياً، عندما نادى بنظرية المعروفة «الميزة المطلقة» (Absolute Advantage)، حيث رأى فيها أن التقسيم الدولي يتيح لكل دولة ان تتخصص في انتاج السلع التي تمكنتها ظروفها الطبيعية من انتاجها بكفاءة اكبر من غيرها وبتكلفة اقل من تكلفة انتاجها في الدول الاخرى، وتقوم بمبادلتها بسلع تخصصت فيها دول اخرى، وعليه يكون اساس التبادل هو اختلاف الميزة المطلقة^(١).

وسرعان ما صرح ديفيد ريكاردو (David Ricardo) هذه الرؤية، بنظرية المعروفة "نظرية الميزة النسبية" (Comparative Advantage)^(٢)، وترجع هذه النظرية اساس قيام التجارة الدولية الى اختلاف التكاليف النسبية بين الدول لا الى اختلاف التكاليف المطلقة، فالدول تتخصص بانتاج السلع التي تتمتع فيها باكبر ميزة نسبية على ان تحصل على ما يلزمها من السلع الاخرى التي يكون تميزها فيها قليلاً عن طريق التبادل الدولي، وتبقى التجارة الدولية قائمة وتحقق مكاسب للدولتين ما دامت التكاليف النسبية مختلفة بينهما.

وبقيت نظرية التكاليف النسبية سائدة لفترة طويلة حتى ظهرت النظرية الحديثة التي نادى بها الاقتصادي السويدي هيكسcher (Heckscher) وصاغها الاقتصادي اولين (Ohlin) واصبحت تعرف باسمهما.

اعتمدت النظرية الحديثة على مبدأ اختلاف الاسعار الناتج عن اختلاف تكاليف الانتاج كأساس لقيام التبادل الدولي، وترجع هذه النظرية اختلاف تكاليف الانتاج الى عاملين: أولهما، درجة ندرة عوامل الانتاج بين دولة وآخر، وثانيهما، حجم الانتاج^(٣)، فالسلع التي يتطلب انتاجها رأس مال كثيف وتقنية عالية تميل الى التواجد في الدول ذات الدخل القومي المرتفع والقادرة على تكوين المدخرات، حيث سعر الفائدة منخفضاً نسبياً، في حين أنّ السلع التي تحتاج الى ايدي عاملة مكثفة تتركز في الدول المكتظة بالسكان لأن الاجور تكون فيها منخفضة. ونتيجة لزيادة الطلب على بعض السلع تسعى الدول المنتجة لها لزيادة حجم مشروعاتها للتصل الى الحجم الامثل لمقابلة الطلب، فتحقق بذلك نفقة اقل لتمتعها بمتاعا الانتاج الكبير، وما يسببه من وفورات داخلية وخارجية فتنخفض بذلك الاسعار^(٤).

وبالرغم من معقولية هذه الافكار وبساطتها الا انها لا تستطيع وحدها تفسير قيام التجارة الدولية، فهناك العديد من العوامل والمتغيرات التي تؤثر على التجارة الدولية، ذكر منها، مستويات الدخل، المستويات التكنولوجية، النظم والسياسات الاقتصادية ونفقات النقل.

يؤثر مستوى الدخل بشكل كبير على التجارة الدولية، فكلما زاد الدخل القومي للدولة زادت الفرصة أمامها للادخار وتركيب رأس المال، الأمر الذي يدفعها الى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الطلب على السلع الاستثمارية المستوردة والذي يمكن بواسطته تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي. ومع زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي تزداد قوته الشرائية ويزداد طلبه على السلع الاستهلاكية المستوردة مرتفعة القيمة وبالتالي يزداد نصيبه من التجارة الخارجية^(٥).

وكما تختلف مستويات الدخول بين الدول، تختلف كذلك المستويات التكنولوجية وينعكس ذلك على نفقات الانتاج ومن ثم على التجارة الدولية،

فالدول التي تمتاز بتكنولوجيا عالية تستطيع أن تنتج بتكليف أقل وبأسعار منخفضة، أما الدول التي يكون فيها المستوى التكنولوجي منخفضاً تكون تكاليف انتاجها مرتفعة وكذلك اسعارها.

وترتبط التكنولوجيا ارتباطاً كبيراً بما لدى الدول من رؤوس اموال، فالدول التي تملك رأساً كبيراً من المال تكون أقدر على الاستفادة من المعرفة العلمية والخبرة الغنية فيكون لها السبق في استحداث التكنولوجيا الجديدة^(٦). وتلعب النظم والسياسات الاقتصادية دوراً هاماً وبارزاً في تسهيل عملية التجارة الدولية من خلال فرض الرسوم الجمركية وسن القوانين التي تعرقل أو تخدم سير التجارة الخارجية، فنجدها أحياناً تستخدم وسائل مختلفة لحماية منتجاتها المحلية من المنتجات الأجنبية المنافسة، كان تفرض العمل بـرخص الاستيراد، أو تحدد الكميات المسموح باستيرادها سنوياً باتباع نظام الحصص (Quotas) أو تمنع استيراد سلع معينة منعاً باتاً أو قد تلزم الاستيراد من أسواق معينة وعلى حساب الأسواق الأخرى، غالباً ما تستخدم نظام التعرفة الجمركية الذي بواسطته يمكن استيراد سلع معينة وتشجيع أخرى عن طريق التأثير على سعر بيعها للمستهلك^(٧) وبعكس ذلك كله تجد بعض الدول تلجأ إلى تقليل القيود التجارية تدعيمًا لنظمها الاقتصادي وضماناً لتصريف منتجاتها، فتفتح أسواقها أمام الدول التي تعاملها بالمثل، وتعقد الإتفاقيات والمعاهدات بينها، وتبادل معها إقامة المعارض التجارية، وفي الوقت نفسه تحفز المصدررين عن طريق تقديم المنح والمساعدات المالية لهم.

ولا نغفل عن الدور الكبير الذي تلعبه وسائل النقل الحديثة، وطرق المواصلات الميسرة من طرق بحرية وجوية وسكك حديدية وقنوات ملاحية في تسهيل عجلة التجارة الدولية، فبعد أن كانت المسافات عائقاً كبيراً ولها أهميتها البالغة في الماضي أصبحت لا تعني الكثير في وقتنا الحاضر، وبات العالم بمثابة قرية صغيرة يصل الفرد إلى أغلب أجزائها في وقت قصير نسبياً.

وعلى العموم مهما اختلفت وتعددت العوامل التي تؤثر في التجارة الخارجية فإنها بالنهاية تصيب في قناة الأسعار، ويكون السعر هو المحرك لعملية التجارة، فالمستهلك يسعى لشراء السلع من أرخص الأسواق سواءً أكانت محلية أم مستوردة، والمنتج يرغب في بيع منتجاته في أعلى الأسواق لتحقيق أكبر ربح ممكن.

٢٠١٠ التجارة الدولية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية.

إن دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية كان ولا يزال من الموضوعات الجدلية في الميدان الاقتصادي وسياسات التنمية في البلدان النامية، ففي حين نجد من يؤيد أهمية وفائدة التجارة الدولية لجميع الدول المشاركة على السواء ويؤكد أهميتها في التنمية الاقتصادية، نجد من يقتصر الاهتمام والفائدة لدول معينة على حساب الأخرى، فيرى الاقتصاديون الكلاسيكيون والمحدثون منهم ومن يؤيدتهم بأن التجارة الدولية وسيلة لاستخدام عناصر الانتاج افضل استخدام، كما أنها وسيلة وآلة للنمو لجميع الدول المشاركة أيضاً. وقد أشار إلى ذلك الاقتصادي جون ستيفوارت ميل (Mill) عندما قال «إن للتجارة الدولية مزايا اقتصادية مباشرة وآخر غير مباشرة»^(٨) المباشرة تمثل الاستخدام الأكثر كفاية لعناصر الانتاج نتيجة التخصص، وغير المباشرة، كما وضحها هابرلر (Haberler) بأنها تقدم في الاقتصاد مصاحب للتجارة الخارجية، نتيجة لما توفره التجارة الدولية من سلع استثمارية وألات ومعرفة تكنولوجية وتأثير تشجيعي للمنافسة^(٩). فالدول التي تدخل السوق العالمية تواجه سوقاً أكثر اتساعاً من سوقها المحلي مما يحفزها على تحسين طرق الانتاج وزيادة الانواع من الآلات وتوسيع دائرة العمل فيزيد بذلك الانتاج والانتاجية.

وأكَدَ هيكس (J.R. Hicks) على دور التجارة الخارجية في تراكم رأس المال، من خلال السلع الرأسمالية المستوردة، ومن خلال تنقل رأس المال الاجنبي من الدول المتقدمة الى الدول النامية لتمويل الاستيرادات الازمة عن طريق المعونات والمساعدات، ومن خلال زيادة الادخارات الناجمة عن زيادة الدخل الحقيقي المترن باستخدام أكثر كفاية للموارد^(١٠).

ويشير كينكروس (Caincross) الى الدور التثقيفي الذي تلعبه التجارة الدولية ويبين أهمية نقص المعرفة والتكنولوجيا في وجه التنمية الاقتصادية، واعتبر أنَّ التجارة الدولية هي الوسيلة لنقل المعرفة الفنية وتجارب التقدم الانتاجي، الازمة لتوفير احتياجات التنمية الاقتصادية^(١١).

ويؤكِد ميل (Mill) على دور التجارة الخارجية في اقتصادات الدول النامية

والمختلفة، إذ إنه يرى أن أفراد هذه الدول يعانون من تراث وكس乐 وركود نتيجة الاشباع شبه الكامل لاذواقهم مما هو معروف في بلادهم. ويقول ان هذا سيفقدهم الحافز لتحرير طاقاتهم الانتاجية، ويرى أنه بقيام التجارة الدولية وبنمو الاستيرادات بشكل خاص سيتعرف المواطنون على سلع وأنماط استهلاكية جديدة تجعلهم أكثر نشاطاً وتشجعهم على الأدخار وتجمع رأس المال لإشباع السلع والاذواق الجديدة^(١٢).

ولخصت هلامنث (Hlamynt) اراء الكلاسيكيين ومؤيديهم من خلال نظرية الانتاجية الحركية التي نادت بها، وفسرت فيها التجارة الدولية بأنها "قوة حركية تتبع بتوسيع نطاق السوق ومجال تقسيم العمل استخداماً أكثر للآلات وتشجيعاً للمستحدثات وتغلب على مبدأ عدم القابلية للتجزئة، كما ترفع انتاجية العمل وتمكن بوجه عام الدولة التي تتاجر من التمتع بفترة متزايدة ونمو اقتصادي"^(١٣).

وفيما يتعلق بدور التجارة الخارجية في الدول النامية، لم تختلف النظرية الحديثة عن النظرية الكلاسيكية في مضمونها، إذ تفترض نظرية هيكر- اولين بأن الدول النامية ستتخصص في إنتاج المواد الأولية وتبعد عن السلع الصناعية نظراً لقلة رأس المال وتتوفر العمالة وفيما بعد قد تتغير الميزات النسبية لهذه المنتجات الأولية، حيث يمكن استخدام الارباح في تمويل الاستثمارات وترامك رأس المال فتتشعب الاسواق تدريجياً وتزداد أهمية الصناعات الكبيرة وبمساهمة رأس المال الاجنبي والمساعدات تتقىم الصناعات تدريجياً بذلك تتحقق التنمية المستمرة^(١٤).

وبالرغم من التأييد الكبير الذي لاقتة هذه الافكار والنظريات المتفائلة إلا أنها قوبلت بانتقادات شديدة من قبل مجموعة من الاقتصاديين، منهم ميردال (Myrdal)، بربيش (Raul Prebisch)، سنجر (Hans singer)، تصدت لانصار هذه النظريات وشار جدل عميق حول مدى تطبيقها على اقتصادات الدول النامية ومدى أهمية التجارة الدولية لها.

فكانت ترى هذه المجموعة أن النظريات التي نادت بها المدرسة الكلاسيكية وما ترتب عليها من اراء، لا يمكن تطبيقها على اقتصادات الدول النامية، لأن هذه النظريات برأيهم تعاني من قصور يكمن في طابعها السكوني، وهذا لا ينسجم مع

نظريات التنمية الاقتصادية التي تعتمد وبشكل أساسي على الطابع الحركي، فالنظرية كما يرون تقوم على أساس أنَّ الربح هو الموجه للتجارة الخارجية بحيث ينصب اهتمام الدول على كيفية توزيع الموارد المتاحة على الاستخدامات المختلفة بغية الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الأشباع، وبالتالي الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح، ولكن المشكلة في الدول النامية كما يرون لا تكمن في كيفية توزيع الموارد وإنما في كيفية زيادة حجمها. ولذلك يرون، أنَّ نظريات التجارة الخارجية جاءت لتفسر سلوك الدول المتقدمة وتفسر ظروفها ولا يمكن تطبيقها على الدول النامية^(١٥).

ويشير كليرمونت (F. Clairmonte) إلى أنَّ التخصص الدولي وبما هو عليه الآن لم يزد الدول الغنية إلا غنى والدول الفقيرة إلا فقرًا، وحسب تعبيره: «الخصص الدولي بدلًا من أن يشكل قوة ديناميكية في المناطق الأقل تطوراً، فقد عمل لصالح المجتمعات الصناعية الأكبر حجمًا»^(١٦).

ويضيف ميرdal (Myrdal) أنَّ التجارة الدولية جعلت من تقسيم العمل الدولي ستاراً لاستمرار التخلف في الدول النامية ووسيلة لعرقلة التنمية الاقتصادية، ويستشهد على ذلك بالفجوة الاقتصادية التي تتسع في مستويات المعيشة بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية^(١٧).

وخلو الأسباب التي تجعل من التجارة الدولية عائقاً أمام الدول النامية يرى البعض أنَّ المحاكاة والتقليد التي تعكسها وتفرزها التجارة الدولية تلعب دوراً هاماً في ذلك لأنَّها تتدخل في تحديد احتياجات الفرد وأولوياته مباشرةً، فإذا ظهرت سلعة ما في دولة متقدمة سارع أفراد الدول النامية باحلالها محل السلع التي اعتادوا عليها، متجاهلين منشأ وظروف انتاج هذه السلعة^(١٨).

ومن جانب آخر يؤكد بعض الاقتصاديين على أنَّ التجارة خلقت نمواً غير متوازن في استخدامات عناصر الانتاج في الدول النامية مما سبب عائقاً كبيراً في نموها، حيث ركزت على قطاع التصدير واهملت قطاعات الانتاج الأخرى^(١٩).

ويشير آخرون إلى أنه ونتيجةً لمرنة الطلب الداخلية العالية على السلع الصناعية ومرنة العرض المنخفضة للمواد الأولية تعاني الدول النامية من انخفاض مستمر في اسعار صادراتها وارتفاع مستمر في اسعار وارداتها مما

سبب تدهوراً دائماً في معدلات تبادلها التجارية (٢٠).

ومضمون السياسة التي تترتب على هذه الحجج كما فسرها ماير (G.Meier) أنه على الدول النامية أن تخرب من النطاق الحالي لتقسيم العمل الدولي، وتحرر نفسها من الاعتماد على التجارة الخارجية، وتتبع سياسات الأحلال محل الواردات، وتوجه تنميتها الخاصة نحو التوسع في الانتاج للأسواق المحلية بدل انتظار التنمية المتأتية من التجارة الدولية (٢١).

وعلى العموم نحن لا نستطيع ان نحدد اي من الآراء السابقة صحيحة، ولكننا نرى أن الدول النامية في هذا العصر بامس الحاجة الى التجارة الخارجية، حتى وان لم تنسجم اقتصاداتها مع نظريات التجارة الخارجية، فالدول النامية وفي مراحل التنمية الاولى بالذات تحتاج لسلع استثمارية ووسيلة ومواد خام، لتنفيذ برامج وضعتها للأخذ باسلوب التصنيع المتقدم، ونظراً لاختلاف هذه الدول واختلال هيكلها الانتاجية فإنها لا تستطيع سد حاجة السوق من الكثير من هذه السلع عن طريق انتاجها المحلي، الامر الذي يفرض عليها استكمال هذا النقص لسد تلك الاحتياجات عن طريق الاستيرادات، وفي حالات كثيرة يكون من الأفضل للبلد النامي ان يستورد بعض السلع بدل انتاجها محلياً، اذا كانت تكلفة انتاجها اكبر من تكلفة استيرادها فالمهم ليس انتاج كل ما يمكن انتاجه ولكن المهم انتاجه باسلوب اقتصادي.

والى جانب ذلك نرى أن الصادرات تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية فهي بالإضافة الى أنها عامل نمو مباشر يرفع دخول الأفراد وانتاجيتهم، يعتبر من المقومات الأساسية للقدرة الاستيرادية والتي بموجبها يتم تمويل المطالب الاستيرادية التي تتزايد كلما ارتفعت المعدلات المستهدفة من التنمية الاقتصادية، وهذا ما اثبتته مجموعة من النماذج القياسية (٢٢) التي طبقت على اقتصادات الدول النامية ومنها نموذجي ميزلز (A. Maizels)، تشيري (H. Chenery).

ومن جهة اخرى نقول أن التجارة الخارجية يمكن أن تكون أداة لتعزيز التخلف في الدول النامية إذا وجهت نحو استنزاف المزيد من الموارد الوطنية المتاحة وتصديرها الى الخارج في شكلها الخام وفي الوقت نفسه يتم توجيه المزيد من الانفاق على الواردات الاستهلاكية، كما يمكن ان تكون اداة فعالة تحرك الاقتصاد وتضخمه على طريق التنمية اذا وجهت نحو ترشيد عوائد الصادرات لصالح توفير السلع الاكثر ضرورة لمتطلبات التنمية.

١٠٢ المبحث الثاني

شروط التبادل التجاري والقدرة الاستيرادية

تناولت نظريات التجارة الخارجية أساسيات قيام التجارة بين الدول، وخلصت إلى أن كل دولة ستتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، وتقوم بالتبادل مع الدول الأخرى التي تخصصت في إنتاج سلع أخرى تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، وتتوزع المكاسب بين الدول المتبادلة بنسب متفاوتة تبعاً لمدى استفادتها من التقسيم الدولي ولدى ارتباطها بالتقدم الاقتصادي الدولي.

وحتى يتم التعرف على نتائج التجارة الدولية لأي دولة كانت، لا بد من وجود مقاييس تشير إلى قوة أو ضعف صادرات الدولة ووارداتها، وتعكس وضعها التبادلي من خلال ما تحصل عليه من نتائج عمل الدول الأخرى مقابل ما تقدمه هذه الدول من إنتاجها المحلي، وقد عرف لهذا الغرض مقاييسان: الأول، شروط التبادل التجاري والثاني القدرة الاستيرادية.

١٠٣ شروط التبادل التجاري.

يعتبر موضوع شروط التبادل التجاري من أقدم الموضوعات التي عالجها الفكر الاقتصادي وأول من تزعم طرحه الاقتصادي جون ستيفوارت ميل (J.S. Mill) وطور هذا المفهوم من بعده الاقتصادي الفرد مارشال (Alfred Marshall) (٢٢)، ورغم قدم هذا الموضوع إلا أنه ما زال حتى وقتنا الحاضر يحظى باهتمامات الاقتصاديين بصورة كبيرة، بسبب ارتباطه بالهيكل الاقتصادي وبالرفاهية الاقتصادية أيضاً، وقد عرف العديد من المفاهيم ل معدل التبادل التجاري الدولي استخدمت على نطاق واسع في مجال التجارة الدولية، ومن أهمها: شروط التبادل الصافي (Net Terms of Trade) وشروط التبادل الجمالي (Gross Terms of Trade) وشروط التبادل الدخلي (Income Terms of Trade).

أ- شروط التبادل الصافي (Net Terms of Trade).

يعتبر شروط التبادل الصافي من أهم وأشهر شروط التبادل التي تستخدم لقياس درجة الاستفادة من التجارة الخارجية، وتعكس هذه الشروط عدد الوحدات التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصادرها، من خلال العلاقة بين التغير النسبي في اسعار الصادرات والتغير النسبي في اسعار الواردات. ونظراً لتنوع السلع التي تصادر وتستورد واختلاف اسعارها يلجأ عادة الى استخدام الارقام القياسية لتعبير عنها ، ويحسب المعدل على أساس النسبة بين الرقم القياسي لاسعار الصادرات (P_x) وبين الرقم القياسي لاسعار الواردات (P_m) خلال فترة زمنية معينة، ويقارن بفترة الاساس، ويمكن كتابته بالشكل التالي (٢٤).

$$NT = \frac{P_x}{P_m} \cdot 100$$

فإذا كانت هذه النسبة اقل من مئة، فهذا يعني أنه في ظل حجم معين من الصادرات سوف تتمكن الدولة من الحصول على مقدار اقل من الواردات في تصديرها الكمية نفسها، أما اذا كان هذا المعدل اكبر من المئة، دل ذلك على أن اسعار الصادرات زادت-بنسبة اكبر من زيادة اسعار الواردات، او إن اسعار الصادرات لم ترتفع في حين أن اسعار الواردات انخفضت، ففي الحالة الاولى يكون المؤشر ضد الدولة وأما في الحالة الثانية فإنه يكون لصالحها.

ب- شروط التبادل الاجمالي (Gross Terms of Trade).

يشير شروط التبادل الاجمالي إلى العلاقة بين كمية الصادرات وكمية الواردات التي تحقق في فترة زمنية معينة ومقارنتها بفترة الاساس، وتأخذ هذه العلاقة الشكل التالي : (٢٥).

$$GT = \frac{Q_m}{Q_x} \cdot 100$$

حيث تمثل (Q_m) الرقم القياسي لكمية الواردات، وتمثل (Q_x) الرقم القياسي لكمية الصادرات، ويكون شروط التبادل الاجمالي (Gt) في صالح الدولة اذا زادت النسبة عن "١٠٠" ويعني هذا ان الدولة تحصل على كمية اكبر من الواردات، نسبة لسنة الاساس، مقابل مقدار ثابت من الصادرات. واذا كانت النسبة اقل من "١٠٠" يكون شروط التبادل ضد الدول، لأنها تحصل على كمية اقل من الواردات، نسبة لسنة الاساس، مقابل مقدار ثابت من الصادرات.

ويلجأ الاقتصاديون إلى استخدام هذا المعدل إذا كان الهدف هو إعطاء فكرة عامة عن الواردات الفعلية للدولة سواء كان تمويلها قد تم عن طريق حصيلة الدولة من الصادرات الجارية أم عن طريق الاقتراض من العالم الخارجي، أما إذا كان الهدف هو ابراز الواردات الفعلية التي تم سداد قيمتها عن طريق حصيلة الصادرات فقط فيستخدم شروط التبادل الصافي (٢٦).

جـ- شروط التبادل الدخلي (Income Terms of Trade).

اقترح عدد من الاقتصاديين الأخذ بمقاييس اخر من مقاييس التبادل التجاري يكون أدق و شامل من الشروط السابقة، اطلق عليها شروط التبادل الدخلي ويأخذ الشكل التالي (٢٧).

$$IT = Q_x \cdot \frac{P_x}{P_m}$$

ويعتبر هذا المؤشر أكثر ملاءمة من المؤشرات السابقة لكونه يأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحدث بكميات الصادرات واسعارها معاً، فقد تواجه الدولة احياناً طلباً مرنة، ومتى ارتفعت اسعار الصادرات فتنخفض الكمية المطلوبة بنسبة أعلى من ارتفاع الاسعار مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الاجمالية للصادرات، وهذا لا يظهر من خلال شروط التبادل الاجمالي او الصافي. كما أنه قد ينخفض سعر التصدير بالنسبة لسعر الواردات كنتيجة لزيادة الكفاءة في الصناعة التصديرية، وهذا سيعيد توزيع الموارد الاقتصادية في صالح قطاع الصادرات والذي سيتوسع بمقاييس ونسب أكبر من الانخفاض بالسعر (٢٨)، ففي هذه الحالة ستتدحرج معدلات التبادل الصافية ولكن مزيداً من التطور سيحدث.

ونذكر أنَّ هذا الشروط تعتبر من قبل الاقتصاديين مؤشراً يقيس اتجاه القدرة الاستيرادية للدولة، المتأتية من الصادرات، حيث يكون في صالح الدولة إذا زادت النسبة عن المائة ويكون ضدها إذا قلت النسبة عن المائة، مع العلم أننا لا نستطيع أن نعتمد عليه في حالة قياس القدرة الاستيرادية الكلية، لأنَّ الصادرات لا تمثل المصدر الوحيد الذي يدر عملة أجنبية للدولة، فهناك العديد من المصادر سيتم التطرق إليها لاحقاً.

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ هناك شروط تبادل آخرى قدمت من قبل بعض الاقتصاديين، منها شروط التبادل الحقيقي (Single Factorial Terms of Trade) التي تأخذ بعين الاعتبار التغير في إنتاجية عوامل الانتاج المستخدمة في صناعة التصدير إلى جانب تغيرات أسعار الصادرات والمستوردات، وهناك معدل التبادل الحقيقي المزدوج (Double Factorial Terms of Trade) الذي يأخذ بحسابه تغيرات إنتاجية عوامل الانتاج المستخدمة في صناعتي التصدير والاستيراد معاً إضافة إلى تغيرات الأسعار^(٢٩)، ويعتبر هذان المعياران أفضل وأدق من المعايير السابقة ولكن يعاب عليها محدودية الاستخدام لصعوبة احتساب التغير في إنتاجية مدخلات الإنتاج في الصادرات والواردات.

وحول اتجاه شروط التبادل الدولية في الأجل الطويل والعوامل التي تؤثر عليها، تعددت الآراء والافكار، ولكنها كانت جميعاً متفقة على أنَّ التحسن أو التدهور فيها يعزى إلى مدى قوة طلب الدولة المعنية على منتجات الدول الأخرى، وقوة طلب تلك الدول على منتجاتها، وهذا بدوره يعتمد على مرونة العرض والطلب لهذه السلع.

وفي هذا السياق يرى بريبيش (Prebisch) وسنجر (Singer) أنَّ معدل التبادل بين السلع الصناعية التي تنتجهها الدول المتقدمة وبين المنتجات الأولية التي تنتجهها الدول النامية تمثل في المدى الطويل لصالح الأولى وعلى حساب الثانية، واستندوا في هذا الرأي إلى بعض الأدلة منها قانون "أنجل" (Law's Engl's) الذي ينص على أنَّ مرونة الطلب الداخلية على المنتجات الصناعية أعلى من مرونة الطلب الداخلية على المواد الأولية، كما أنَّ المرونة السعرية للطلب على

المنتجات الاولية منخفضة مقارنة بالسلع الصناعية، وكذلك التفوق التكنولوجي للدول الصناعية الذي يؤدي بدوره الى استخدام المنتجات الاولية بشكل افضل والى تطوير بدائل صناعية للمواد الاولية^(٢٠). وقد أكدت على صدق هذه الاراء مجموعة من الدراسات التطبيقية، نذكر منها دراسة "ثيرول وبيرغيفن"^(٢١) (Thirlwall and Bergevin) التي طبقت على اقتصادات الدول النامية والدول الاقل نمواً، وقد أشارت نتائجها الى ان اتجاه معدلات نمو مؤشرات اسعار المنتجات الاولية والسلع الصناعية كانت ١٪/٢٪ على الترتيب خلال الفترة (١٩٥٤-١٩٧٢) مقارنة ب ٨٪/٦٪ للفترة (١٩٨٢-١٩٧٢)، وهذا يتفق مع ما قاله بريبسون وسنجر، وهناك دراسات^(٢٢) اخرى قام بها برانسون وكاتسلி (Branson and Katsli) وسابسفورد (P.Sapsford) وجولي ويانج (Yang Grilli and) وخلصت جميعها إلى أن شروط التبادل تتحسن بالنسبة للسلع الصناعية وتتدحرج بالنسبة للمواد الاولية (باستثناء البترول) ومن شأن هذا الوضع ان يضعف بشكل كبير دور التجارة بوصفها محركاً للنمو الاقتصادي في الدول النامية كون معظم صادراتها من المواد الخام، فتتدحرج شروط التبادل التجاري يعني أن هناك زيادة في سعر المستوردة مقارنة باسعار الصادرات، وتتدحرج في الحساب الجاري، ومن ثم انخفاض المدخرات، فالاستثمار، وبالتالي انخفاضاً في معدل نمو الناتج القومي وحجم التوظيف والدخل.

٤٠٤٠ القدرة الاستيرادية

نظرأً لطبيعة الاختلال القائم في هيكل الاقتصاد القومي للدول النامية، الناجم عن التخصص الضيق في الانتاج، ونظرأً لاختلاف الصناعات المحلية وباقى فروع الاقتصاد يكون الانتاج المحلي غير كافٍ لتنفيذ احتياجات السوق من السلع والخدمات، وهذا بدوره يخلق حاجة ضرورية لاستكمال النقص عن طريق الاستيرادات، لاعطاء الاقتصاد القومي دفعه نحو الامام تضعاً على طريق التنمية. ولكي يتم جذب احتياجات الدولة من الواردات لا بد من وجود حجم معين من العملة الاجنبية، تمكن الدولة من تمويل استيراداتها المطلوبة، ويعبر عن هذا الحجم باسم القدرة الاستيرادية (Import Capicity) او الطاقة الاستيرادية.

أ. قياسها.

بالرغم من أن الصادرات تعتبر المحدد الأساسي والأول لما في حوزة الدولة من نقد اجنبي الا انها وفي كثير من الاحوال تكون قاصرة عن تسديد قيمة الواردات، فيستعان بالعالم الخارجي لسد العجز عن طريق المساعدات والقروض والهبات واحياناً عن طريق الاستثمارات المباشرة، ولذا يمكن تحديد الطاقة الاستيرادية بالمتغيرات التالية:- (٢٣)

$$IC = F + Hw + Xg + Xs$$

حيث تمثل "G" الطاقة الاستيرادية، "F" تدفق رأس المال الاجنبي، "Hw" حالات بدون مقابل، "Xg ، Xs" الصادرات من الخدمات والسلع على التوالي. ولكن الاستعانة بالتمويل الاجنبي يترتب عليها اعباء معينة يلتزم الاقتصاد المدين بالوفاء بها تجاه المقرضين، وتختلف باختلاف اشكال التمويل، فإذا كانت على شكل قروض، فيترتب على الدولة من جراء ذلك اجزاءً محسوسه من دخلها القومي على شكل مدفوعات دورية محددة تشمل الفائدة على القروض واقساط استهلاك القرض، وأما ان كان التمويل على شكل استثمار مباشر فيترتب عليه اعباء تتمثل في الارباح والفوائد التي تدفع على رأس المال، وتحويلات المنتجين الاجانب العاملين بهذه المشاريع ومدفوعات على خدمة نقل التكنولوجيا تتمثل في براءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص وتكاليف الخبرات الفنية ... الخ. ولذلك لا بد من خصم هذه المبالغ من القيمة الاجمالية لتحصل على القيمة الصافية للطاقة الاستيرادية التي تأخذ الشكل التالي :-

$$IC = F + Hw + Xg + Xs - D-p$$

حيث ترمز (P) لدخول الاستثمارات الاجنبية المحولة للخارج و (D) لمبالغ خدمة الدين الخارجي. وللحصول على القيمة الحقيقة للطاقة الاستيرادية لا بد من تخفيف القيمة الكلية بسعر الوحدة الواحدة من الاستيراد (PM) لتصبح المعادلة بشكلها النهائي كالتالي :

$$IC = \frac{F + H_w + X_g + X_s - D - P}{P_m}$$

بـ- علاقتها بالاحتياطيات

من المعلوم أنه خلال الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية، أصبح استخدام الاحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية، من الوسائل المألوفة لسد العجز المؤقت الذي ينشأ في ميزان المدفوعات، فعمدت معظم الدول إلى الاحتفاظ بكميات مناسبة من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل، للجوء إليها في الفترات التي يكون فيها عجز كبير في الميزان التجاري، وفي الفترات الأخيرة من هذا القرن أدركت الدول أهمية الاحتياطيات في عمليات التعمير وعمليات التنمية الاقتصادية، نظراً لتكلفة الفرصة الضائعة التي تتکبدها الدولة من جراء احتفاظها بهذه الاحتياطيات، فاصبح واضحاً للدول أهمية استخدام هذه الاحتياطيات في تمويل شراء الآلات والمعدات الانتاجية اللازمة لعمليات التعمير والتنمية، او لتمويل الزيادات في الواردات من السلع والخدمات^(٣٤). وبناءً عليه اعتبرت الاحتياطيات في الوقت الحاضر بمثابة مؤشر يقيس قوة وقدرة الدولة على الاستيراد خلال فترة معينة، ويمكن تعريف القدرة الاستيرادية المتأتية من الاحتياطيات، بعد الاشهر المستقبلية التي تستطيع الدولة خلالها تمويل مستورراتها السلعية والخدماتية مما بحوزتها من عملة أجنبية وذهب تراكمت من سنوات مضية خلال سنة معينة^(٣٥)، وتحسب كالتالي:

$$H_t = \frac{R(t-1)}{M(t-1)}$$

حيث تمثل "R(t-1)" الاحتياطيات من العملات الأجنبية والذهب في نهاية السنة (t-1) وتمثل "M(t-1)" متوسط قيمة المستوررات الشهرية في السنة (t-1)، وتمثل "H_t" عدد اشهر المقدرة على الاستيراد في السنة (t)، فكلما زادت قيمة "H_t" كان وضع الدولة الاقتصادي وقدرتها الاستيرادية افضل.

جـ- اهمية التمويل الاجنبي فيها

إن قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية وتمويل استيراداته الضرورية بصورة مستقلة تتوقف على الفائض في الميزان التجاري، ويمكن للقروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية أن تلعب دوراً هاماً في تحقيق هذا الفائض، كما أنها يمكن أن تكون عبئاً على ميزان المدفوعات ولا تزيد الميزان التجاري إلا عجزاً.

وتتوقف هذه العلاقة على السياسة التي تطبقها الدولة أثناء استعانتها بالتمويل الخارجي، وبمدى تأثير هذه السياسة في خلق موارد إضافية ذاتية لخدمة عبء التمويل، فإذا كانت سياسة الاقراض الخارجي التي تتبعها الدولة من النوع الذي يميل إلى زيادة القروض الخارجية غير الانتاجية، كتمويل السلع الاستهلاكية والكمالية والمعدات العسكرية مثلاً، فهذا النوع يؤدي إلى حدوث ضغوط شديدة على ميزان المدفوعات ويعرض طاقة الدولة الاستيرادية لتدحرج شديد، وأما إذا كانت من النوع الذي يحفز قيام التمويل الخارجي الانتاجي الذي يستخدم في شراء الآلات والمعدات الانتاجية وبناء وسائل الانتاج، فهذا يسهم في زيادة وتوسيع الطاقات الانتاجية للبلد وبالتالي في قوة ميزانها التجاري وقوتها طاقتها الاستيرادية.

ومما ينبغي الاشارة إليه ان الحاجة للتمويل الاجنبي يحكمها في المقام الأول وجود فجوة في الموارد المحلية (بين معدل الادخار المحلي وبين معدل الاستثمار المطلوب) او فجوة في التجارة الخارجية (بين الاستيرادات وال الصادرات) (٣٦)، فإذا قصرت موارد الدولة المتاحة داخلياً لتمويل الاستثمارات، او الصادرات الوطنية لتمويل الاستيرادات، يلجأ إلى التمويل الاجنبي لتعبئة الفجوة المحلية، على ان تكون هناك رؤية مستقبلية واضحة تجعل التمويل الاجنبي ذات أهمية متناقصة عبر الزمن. ولكن ما يلفت النظر في السياسة الاقتصادية المتبعة في الدول النامية هو الاعتماد المتزايد على العام الخارجي، ويرجع ذلك إلى الفهم السائد بأن رأس المال الاجنبي يضمن زيادة القدرة الاستيرادية في المراحل الأولى من التنمية ويساهم في زيادة القدرة الاستيرادية الذاتية في غمار مراحل التنمية اللاحقة، وذلك عن طريق تعزيز المدخرات المحلية (٣٧).

والواقع ان رأس المال الاجنبي يمكن ان يسهم في بداية دخوله الدول النامية في زيادة الاستثمارات الاجمالية وبالتالي في نمو الناتج المحلي الاجمالي ويمكن ان يكون اثره ايجابياً في تحسين حجم القدرة الاستيراديه الذاتية للدول، ما دام انسيابه الى هذه الدول يزيد عن حجم تصدير الفوائد والأقساط والأرباح للخارج، ولكن حقيقة الامر تدل على ان رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة في البلاد النامية قد وصلت الى مرحلة خطيرة، اذ اصبح مقدار ما تستنزفه من ارباح وفوائد من هذه البلاد يفوق كثيراً حجم ما يتدفع منها، وما يؤكد ذلك ما توصلت اليها مجموعة من الدراسات التي طبقت على اقتصادات الدول النامية، بتحليل العلاقة بين الاذخارات الوطنية ورأس المال الاجنبي ^(٣٨)، ونذكر منها دراسة انسيلور راحمان (Anisur Rahman) عام ١٩٦٨ والتي طبقت على ٣١ دولة نامية، ودراسة جريفن وانيوس (Griffen and Anios) عام ١٩٧٠، وطبقت على ٢٢ دولة نامية، ودراسة ويذكوبف (T.E. Weisskopf) عام ١٩٧٢، وطبقت على ١٧ دولة نامية، ودراسة جاكويس موريست (Morisset, J.) طبقت على احدى الدول النامية عام ١٩٨٩ ^(٣٩)، وأخيراً دراسة قدمت من قبل رياض المومني وطبقت على الأردن عام ١٩٨٧ ^(٤٠) وقد خلصت جميع هذه الدراسات الى ان هناك علاقة دالية سلبية بين مستوى الاذخارات المحلية في الدول النامية وبين تدفق رأس المال الاجنبي الى هذه الدول، ويعود السبب في ذلك الى ان الموارد الاجنبية تستنزف الجزء الاكبر من الاذخارات على صورة ارباح وفوائد وعوائد للاستثمارات، اضافة الى أنها تحفز جانب الاستهلاك على حساب جانب الاذخار.

وعلى العموم، نقول حتى وان كانت المساهمة التي يقدمها التمويل الخارجي للدول النامية ايجابية سواء في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات او زيادة القدرة الاستيرادية او في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، الا أن الاعتماد عليه ولدة طويلة من الزمن لا يزيد الدولة الا تبعية خانقة لا يمكن الفرار منها، فبالاضافة الى غباء المدفوعات الدورية المترتبة عليه، فإنه يجعل اقتصادات الدول اكثر اختلاطاً واكثر عرضة للازمات الاقتصادية، ويترتب على البلد المدين من جراءه التزامات اخرى قد لا تكون في صالح الدولة. ولذلك وحتى تكون الدولة أكثر استقلالاً وأقل تبعية لا بد من ان يكون هناك استخدام عقلاني وفعال للقدرة

الاستيرادية بشكل عام، ولرأس المال الاجنبي بشكل خاص بحيث توجه نحو السلع الانتاجية التي تخدم النمو الاقتصادي وتبتعد عن السلع الكمالية وغير الضرورية. ولا بد أن يكون هناك نمو في القدرة الاستيرادية بشكل تكون فيه الصادرات صاحبة النصيب الأكبر، لأنها كلما كبرت الطاقة الاستيرادية وزادت نسبة الصادرات فيها كان وضع الدولة أفضل وأكثر استقراراً، فالتمويل الاجنبي عنصر ثانوي ومؤقت ولا يمكن أن يكون بديلاً للجهد الوطني.

دور الاستيرادات السالبة في النمو الاقتصادي

إن الفرق بين الدول النامية والمتقدمة، فيما يتعلق بهذا الموضوع، ينعكس من خلال مدخلات الانتاج المستوردة ومرادفات الطلب للسلع المنتجة، فبينما تعاني الدول المتقدمة من وجود طاقة انتاجية معطلة يحتاج تشغيلها الى بعث زيادة في الطلب الفعلي وزيادة في استيراد السلع الاولية، نجد الدول النامية غير قادرة على انتاج مدخلات الانتاج الضرورية للنمو، نتيجة ضعف جهازها الانتاجي وجموده، ولعدم قدرتها على التكيف مع ظروف العرض والطلب.

وهذا ما دفع بعض الاقتصاديين الى القول بأن مضاعف التجارة الخارجية الذي نادى به كينز لا ينطبق على اقتصادات الدول النامية بالشكل الذي ينطبق فيه على اقتصادات الدول المتقدمة، لأن صناعات الدول النامية تعتمد اعتماداً كبيراً على السلع الصناعية والوسيلة المستوردة، ومتى نقصت هذه السلع يكون الانتاج قد تعطل وخلق طاقة انتاجية معطلة لا تحرر الا بوجودها، وهذا برأيهم قد يؤدي الى ظهور ما يعرف باسم مضاعف الاستيراد (Import Multiplier)، فزيادة الاستيرادات من السلع المذكورة سيؤدي الى تشغيل هذه الطاقات، وزيادة قدرة البلد الانتاجية واحداث نمو اقتصادي يتولد عنه ادخاراً قد يوجه نحو الاستثمار المنتج، مما يؤدي الى زيادة في القدرة الانتاجية في الفترات اللاحقة^(٤١).

وتنسجم هذه الاراء والافكار مع نتائج دراسات عديدة طبقت على الدول النامية أشار إليها جيسكو هاتشل (Jesko Hentschel) في مقالة له نشرت عام ١٩٩١^(٤٢)، ومن بين هذه الدراسات ما قدمه كل من بريجستون (Bregston) عام ١٩٨٥ وكاردوسو وفيشلو (Cardoso and fishlow) عام ١٩٨٩ ودراسة رام (Ram) عام ١٩٩٠، فاعتبروا فيها الاستيرادات بمثابة عامل انتاج بجانب العمالة ورأس المال، ووصلوا إلى نتيجة تدعم القول بأن الاستيرادات عامل انتاج مهم في الدول النامية. وقد استخدمت هذه الدراسات نماذج قياسية مختلفة وكانت

جميعها تعتمد على نماذج الكلاسيك الجدد (Neoclassical)، حيث ان هيكل كل نموذج يعتمد في أصوله على دالة الانتاج التالية :

$$Q = F(k, L, M)$$

حيث ترمز (Q) للإنتاج المحلي الحقيقي، و(K) لرأس المال المحلي المستخدم، و (M) للإسثارات و (L) لعدد العمال المستخدمين.

ففي حين استخدم "بريجستون" نموذج كوب - دوغلاس الذي يحتوي على الاستيرادات ورأس المال والعمالة كعوامل انتاج، نجد أن "كاردوسو و فيشللو" استخدما النموذج نفسه ولكنهما اضافا اليه الصادرات. وبسبب التداخل بين المستورات ورأس المال، قام «رام» باشتقاء الاقتران السابق اشتقاءً كلياً مع قسمة كل النموذج على "Q" معتبراً السلع الوسيطة المستوردة وحدتها بمثابة المسبب في نمو الانتاج. وجاء بعده "جييسكو" ليطور النموذج عن طريق إدخال السلع الرأسمالية المستوررة الى جانب السلع الوسيطة المستوردة، بعد طرح قيمتها من القيمة الاجمالية لرأس المال المستخدم، فأخذت الدالة الشكل التالي (٤٢) :-

$$\dot{Q} = C_0 + C_1 \left(\frac{\dot{Id}}{Q} \right) + C_2 \dot{L} + C_3 \dot{MT} + C_4 \left(\frac{\Delta MK}{Q} \right) + e$$

حيث تشير النقطة الى النمو في المتغير، وترمز (Id) للإستثمار المحلي، و(MT) للمستورات الوسيطة، و (ΔMK) للتغير في السلع الاستثمارية المستوردة، و (C_1) للإنتاجية الحدية للسلع الاستثمارية المحلية و (C_4) للإنتاجية الحدية للسلع الاستثمارية المستوردة، و (C_2) لمرونة العمالة المستخدمة، و (C_3) لمرونة السلع الوسيطة المستوردة.

وقام جييسكو بتطبيق هذا النموذج على ست دول نامية عام ١٩٩١ واستنتج من خلال دراسته أن هناك علاقة دالية وطردية بين الاستيرادات الرأسمالية والوسيلة وبين النمو الاقتصادي، وتختلف قوة هذه العلاقة من دولة لآخر،

وخلص الى نتيجة مفادها أن للاستيرادات دور تنموي وكبير في اقتصادات الدول النامية^(٤)

وبصفة عامة وبناءً على نظريات التجارة الدولية وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة يمكننا القول انه وبالرغم من الدور الذي تلعبه الاستيرادات في تسرب جزء من دخل الدولة الى الخارج، إلا أنها تساهم في احداث النمو الاقتصادي، كونها توفر السلع الانتاجية، وتخلق اذواقاً وانماطاً استهلاكية جديدة وتحفز الاستخدام الامثل للموارد الانتاجية، وتعمل على توجيه الادخارات الوطنية نحو الاستثمارات الانتاجية وتسهم في تكوين رأس المال، وتكون مصدراً لنقل التكنولوجيا، وهذه النتيجة ما يبررها في اقتصادات الدول النامية لأن هناك فجوة قائمة بين الموارد المتاحة والسلع المنتجة محلياً وبين السلع والموارد اللازمة للوصول الى معدلات النمو المستهدفة. فعندما يحدد مجتمع معدلات نمو معينة، فإن تحقيقها يتطلب الوصول بمعدل الاستثمار الى الحد المطلوب، فإذا قصرت موارد الدولة وسلعها المتاحة لتمويل الاستثمار الى الحد المطلوب، فإن الاقتصاد القومي يصبح عاجزاً عن الوصول الى معدلات النمو المستهدفة، وعليه اذا لم يتم تعويض هذا النقص عن طريق الاستيرادات فسيكون هناك تراجع في الاقتصاد وليس نمواً فيه. وهذه الحالة نفسها تطبق على اقتصادات الدول النامية (غير النفطية)، لأن هناك نقصاً كبيراً في رأس المال، وشحًا في الموارد الطبيعية وضعفاً في الانتاج، لذلك لا بد من وجود حد أدنى من المستورادات لهذه الدول، ليس لاستغلال العوامل المحلية للإنتاج فقط، بل لتحقيق استثمارات انتاجية للمدخلات الوطنية عن طريق المستورادات الانمائية للقضاء على الثغرة بين الاستيرادات وبين الاحتياجات الاستيرادية المتزايدة التي تسبب اختناقات داخلية مستمرة.

الهوامش :-

- (1) محمد يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٤، ص ٢٤.
- (2) Kindleberger And lindert, International Economics, Richard D. Irwin, 1978, pp 16.
- (3) علي حافظ منصور، اقتصاديات التجارة الخارجية، ١٩٨١، ص ٥٦.
- (4) زكي ابراهيم، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، ١٩٨١، ص (٤١-٣٦).
- (5) فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، المعارف الاسكندرية، ١٩٨٤، ص ٥١.
- (6) عادل احمد حشيش، اساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩١، ص ٢٥.
- (7) محمد الصقار، مرجع سابق، ٥٤.
- (8) جيرالد ماير، ترجمة احمد سعيد دويك، التجارة الدولية والتنمية، مؤسسة فرانكلن، القاهرة ١٩٦٨، ص ١٥٤.
- (9) Gorifried Haberler, International Trade And Development, National Bank, Egypt, 1959, pp 14.
- (10) J. Hicks, Essay In World Economic, London, Oxford University Press, 1959, pp 132.
- (11) تقي عبد سالم، تحفيظ التجارة الخارجية، دار الرسالة، بغداد ١٩٧٩، ص ٤٦.
- (12) جيرالد ماير، مرجع سابق، ص ١٥٦.
- (13) جيرالد ماير، المراجع السابق، ص ١٥٦.

- (١٤) زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨، ص ٢١٢.
- (١٥) تقي عبد سالم، مرجع سابق، ص ٣٥.
- (١٦) جوزيف بوجنار، ترجمة محمد صبحي الاتربى، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩، ص ١٨.
- (17) Gunner Myrdal, An International Economy, Harper And Brother, 1956, pp, 55, 95.
- (١٨) عادل حشيش، مرجع سابق، ص (٣٥-٣٢).
- (١٩) جيرالد ماير، مرجع سابق، ص ١٦٤.
- (٢٠) جوزيف بوجنار، مرجع سابق، ص ٤٨.
- (٢١) جيرالد ماير، مرجع سابق، ص ١٥٢.
- (22) Maizels, Export And Economic Growth Of Developing Countries, Cambridge At The University Press, 1971, pp (8-9).
- (٢٢) حيدر غيبة، التجارة الدولية وميزان الدفعات، طربين، ١٩٦٥، ص ١٥٨.
- (٢٤) علي حافظ منصور، مرجع سابق، ص ١٢٣.
- (٢٥) علي حافظ منصور، المرجع السابق، ص ١٢١.
- (٢٦) محمود يونس، مرجع سابق، ص ١٠٦.
- (٢٧) احمد الصنفي، اقتصاديات التجارة الدولية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص ١١٥.
- (٢٨) فادية محمد عبد السلام، الاتجاهات المعاصرة في التجارة الدولية، معهد التخطيط القومي، ١٩٨٩، ص ٢٧.
- (٢٩) محمود يونس، مرجع سابق، ص ٩٩.

- (٢٠) فادية محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص.^٥.
- (31) A.P. Thirlwall And J.Bergevin, Trends, Cycles And Asymmetries In The Terms Of Trade Of Primary Commodities From Developed And Less Developed Countries, World Development, Vol. 13, No.7, 1985, pp (805-817).
- (٢١) فادية محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص(١١-٦).
- (٢٢) رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص ٣٧١.
- (٢٣) رمزي زكي، المراجع السابق، ص ١٠٦.
- (35) Charles B. Millham & Mohamads Amerah, Rationalization Of Import In Jordan, 1977, pp 30.
- (٢٤) رمزي زكي، المراجع السابق، ص(٢٩).
- (٢٥) المراجع السابق، ص ٣٧٥.
- (38) Thomas E. Weisskopf, The Impact Of Foreign Capital Inflow On Domestic Saving in Underdeveloped Countries, Journal Of International Economics, Vol.2, 1972, pp (25-38).
- (39) Jacques Morisset, The Impact Of Foreign Capital Inflows on Domestic Saving, World Development, vol.17, 1989, 1709.
- (٤٠) رياض المؤمني، أثر رأس المال الأجنبي على التنمية الاقتصادية، أبحاث اليرموك، المجلد الثالث، العدد الثاني، ١٩٨٧م، ص ٢.
- (٤١) تقي عبد السلام، مرجع سابق، ص ٦٨.

- (42) Jesko Hentschel, A note On The Relationship Between Imports And Growth, Review Of World Economics, Vol. 128, 1992, pp 339.
- (43) Ibid , p.344.
- (44) Ibid , p. 345.

الفصل السادس

التغيرات الهيكيلية النوعية والكمية في
التجارة الخارجية الأردنية



الفصل الثالث

التغيرات الهيكيلية النوعية والكمية في التجارة الخارجية الأردنية

المقدمة:

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية المهمة في الأردن، فهو يلعب دوراً بارزاً في عملية توفير مستلزمات الانتاج من مواد اولية وسلع وسيطة وسلع رأسمالية ل معظم القطاعات الانتاجية الأردنية، ويسد حاجة السوق المحلي من السلع الاستهلاكية غير ممكنة الانتاج محلياً، وتعتمد عليه معظم المؤسسات الصناعية الكبرى في تحرير الفائض من انتاجها وتطوير نشاطها التسويقي التصديرى. وتلعب الظروف الاقتصادية والسكانية التي يعيشها الأردن والجهود المبذولة في التنمية الاقتصادية دوراً هاماً في تحقيق النمو الكبير في معدلات الاستيراد والتصدير من السلع الانتاجية والوسسيطة التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية.

إن الأردن وبعد أن خاض في مرحلة التنمية الاقتصادية وما صاحب ذلك من نمو في المستوى المعيشي وتطور في الصناعة المحلية وتنوع شديد في الطلب المحلي، أصبح يعاني من عجز ذاتي في تلبية حاجة السوق المحلي من السلع والخدمات المطلوبة، فكان للتجارة الخارجية الدور الكبير في تأمين متطلبات التنمية وسد الفجوة بين الاستهلاك والانتاج، وموازنة العرض والطلب، وكانت السبيل لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي تعترض مسيرة القطاعات الاقتصادية الأخرى.

٣- تطور التجارة الخارجية الاردنية

لقد شهدت التجارة الخارجية الأردنية تطوراً ملحوظاً خلال الحقبة الماضية وقد جاء تطورها في جانب الصادرات والواردات، ومن المؤشرات التي تعكس مدى هذا التطور قياس نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، فكلما ارتفعت أهمية هذه النسبة زادت درجة ارتباط معدلات نمو الناتج المحلي بظروف واتجاهات التجارة الخارجية وأصبح الاقتصاد الوطني شديد الاعتماد عليها وشديد الحساسية إزاء التقلبات الاقتصادية التي تحبطها.

تشير الإحصاءات المتاحة عن الناتج المحلي الإجمالي وعن التجارة الخارجية الأردنية المبينة في الجدول (١-٣)، أن الاقتصاد الاردني كان يعاني من درجة افتتاح كبيرة على العالم الخارجي، ظهرت من خلال القيم العالية التي حققتها التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة مدار البحث (١٩٧٠ - ١٩٩٢)، ففي عام ١٩٧٠ شكلت التجارة الخارجية أكثر من ٤٤٪ من الناتج المحلي وتزايدت إلى أن وصلت إلى ٦٠,٤٪ عام ١٩٧٣، ولم تقف عند هذا الحد بل ووصلت تزايدتها خلال السنوات اللاحقة ببلغت ٨٢٪ ٨٢٪ ٩٠,٦٪ ٩٦,٨٪ ١٠٤,٣٪ للأعوام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ على التوالي، وفي عام ١٩٨١ سجلت التجارة الخارجية أعلى نسبة لها خلال الفترة موضوع البحث ببلغت ١١٠,٨٪ وذلك نتيجة النمو الكبير الذي حصل لل الصادرات والواردات معاً خلال ذلك العام والبالغ ٤٢٪ ، ٤٦,٣٪ على التوالي. وبعد عام ١٩٨١ أخذت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي تنخفض وبشكل تدريجي إلى أن وصلت ٥٦,٨٪ وذلك عام ١٩٨٧، وبعد ذلك العام عادت لتأخذ مسار الزيادة إلى أن وصلت ٩٣,٤٪ عام ١٩٩٢، وبذلك فقد بلغ المتوسط العام لهذه النسب خلال سنوات الدراسة ٨١,٨٪.

و عند مقارنة هذه النسب مع المعدلات التي وصلت اليها بعض الدول النامية الاخرى، نرى أنها مرتفعة جداً بالنسبة للأردن، فمثلاً بلفت في سوريا ٣٧,٢٪ خلال السنوات (١٩٧٠ - ١٩٩١)، وفي مصر ٣٢,٨٪، والمغرب ٩٪، والهند ١١,١٪، وتركيا ٢٢,٦٪ خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠) (راجع الملحق الاحصائي جدول (٩)).

ولقد اعتبر بعض الاقتصاديين اقتصاد الدولة منكشفاً بشكل خطير للخارج اذا كانت التجارة الخارجية تشكل نسبة تزيد عن ٤٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي،^(١) وعليه فإن الاقتصاد الاردني في حالة كبيرة من الانكشاف ولا شك انه يترتب على ذلك آثار كبيرة تتعكس سلباً على الاقتصاد الوطني، فالانكشاف الاقتصادي وخاصة الكبير منه يزيد من حدة تعرض اقتصادات الدول للازمات الاقتصادية العالمية، ويزيد من شدة تأثيرها بالتلقيبات التي تحدث بالاسواق العالمية، سواءً بأسعار الصادرات او الورادات، ومن شأنه أن يجعل الدولة غير قادرة على تقليل الأضرار الناجمة عن ذلك، فيعرض دخلها القومي وايراداتها العامة للإرباك والاعتماد المتزايد على الخارج و يجعلها فريسة سهلة للسياسات التي تفرضها الدول الصناعية المتقدمة^(٢). وما يؤكد على ذلك، الخسارة الكبيرة التي تكبدها القطاعات الاقتصادية الأردنية المختلفة بعد العام ١٩٩٠ والنجمة عن أزمة الخليج وما ترتب عليها من خسارة في الأسواق التقليدية لبعض الصادرات الأردنية نتيجة التزام الأردن بتطبيق قرار الحظر الاقتصادي المفروض من قبل مجلس الأمن على العراق والكويت وبسبب الحظر الذي تم فرضه من قبل بعض الدول على ميناء العقبة، المنفذ البحري الوحيد للأردن.

١.١.٣ - تطور الصادرات

لقد أظهرت الصادرات الاردنية السلعية تطورة واضحاً خلال الفترة مدار البحث، حيث ارتفعت قيمتها بالاسعار الجارية من نحو ٩ مليون دينار للعام ١٩٧٠ الى حوالي ١٦٩ مليون دينار للعام ١٩٨١ او ما يعادل خمسة عشر ضعف مما كانت عليه في عام ١٩٧٠، واستمرت الصادرات الاردنية بالزيادة في السنوات اللاحقة الى أن بلغت ٦٢٢ مليون دينار كحد اعلى في العام ١٩٩٢ (راجع الملحق الاحصائي جدول (١))

وبالاسعار الثابتة للصادرات (سنة الأساس ١٩٨٥) تزايدت الصادرات السلعية من ٣٠,٣ مليون دينار للعام ١٩٧٠ الى ١٧٨,٤ مليون دينار عام ١٩٨١، ومن ثم الى ٣٤١,٦ مليون دينار للعام ١٩٩٢، ومن الملاحظ أن قيمة الصادرات السلعية بالاسعار الثابتة كانت في جميع السنوات تفوق الصادرات السلعية

بالاسعار الجارية باستثناء الاربع سنوات الاخيرة، حيث ظهر فيها العكس، نتيجة الارتفاع الذي اصاب اسعار الصادرات على اثر الانخفاض الذي اصاب الدينار الاردني مع نهاية عام ١٩٨٨.

وبالنظر إلى الجدول (١-٢) الخاص بمعدلات النمو يتضح أن الصادرات السلعية بالاسعار الجارية كانت تنمو بمعدلات متراجعة. ففي السنة الأولى من الدراسة ابتدأت بمعدل نمو سالباً بلغ ٥,٣٪ وفى السنين اللاحقتين أخذت معدلات نمو موجبة كانت ٤٣,٢٪ و ١١,١٪ على التوالي، أما في عام ١٩٧٤ فقد قفزت الصادرات السلعية قفزة كبيرة بلغ معدل نموها ١٨٠٪، ويعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير الذي حصل لاسعار الفوسفات في الاسواق العالمية في ذلك العام حيث ارتفع بنسبة ٣٧٥٪ مقارنة بأسعار ١٩٦٩، كذلك وزادت الكميات المنتجة منه بشكل ملحوظ لتبلغ ١,٦ مليون طن مقارنة بـ «١» مليون طن للعام ١٩٧٣ (٢). وتابعت الصادرات الاردنية السلعية نموها خلال السنوات اللاحقة وبمعدلات مرتفعة نوعاً ما، ولكن مع مطلع عقد الثمانينيات، ونتيجة لموجة الكساد العالمي التي انعكست بوضوح على الصادرات الاردنية وسببت انحساراً في اسواقها، انخفضت الصادرات الاردنية وسجلت معدلات تباطؤ ظهرت في كل من الأعوام ١٩٨٣ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، وكانت نسبتها على التوالي ١٢,٧٪ ، ٢,٢٪ ، ١١,٦٪، وفي عام ١٩٨٩ حققت الصادرات الاردنية معدل نمو بلغت قيمته ٤,٤٪ وهي ثاني اكبر قيمة ظهرت خلال الفترة كاملة. وفي عام ١٩٩١ ونتيجة لما ترتب على احداث الخليج الثانية شهدت الصادرات الاردنية تراجعاً ملحوظاً بلغت نسبته ٢,٢٪ مقارنة بمعدل نمو موجب نسبته ١٤,٦٪ في العام السابق.

ومما لا شك فيه أن هذه المعدلات المرتفعة القيمة، تمثل أداءً اقتصادياً كبيراً للصادرات الاردنية، ولكن تلزم الاشارة إلى أنها كانت تعتمد أساساً على تطور قيمة الصادرات بالاسعار الجارية، مما يعكس أثر تزايد الاسعار أكثر مما يعكس أثر تزايد المعدلات الحقيقية للصادرات، ولذا عند اخذ تغيرات الاسعار بعين الاعتبار فإن الصورة الحقيقة لمعدلات النمو تختلف. فمن خلال الجدول (٣-٢)، الذي يوضح المعدلات الحقيقة والاسمية لفترات زمنية متسلسلة يتبيّن أن الصادرات السلعية بالاسعار الثابتة كانت تنمو بمعدلات موجبة ومعتدلة خلال الفترات

المختلفة الا انها كانت على الالغلب اقل من معدلات النمو بالاسعار الجارية، ففي الفترة ما بين عام ١٩٧٥ - ١٩٧٠ كانت الصادرات تنمو بمعدل ١١,٨ سنوياً مقابل ٤٦,١٪ بالاسعار الجارية، وهذا يعني أنَّ الاسعار خلال هذه الفترة كانت تساهم برفع معدل النمو بنسبة ٣٤,٢٪. وفي الفترة اللاحقة ١٩٧٦ - ١٩٨٢ حققت الصادرات معدلات نمو حقيقية كان متوسطها السنوي ٢٠,٣٪ مقابل معدلات نمو اسمية بلغت ٢٥,٣٪ وتعتبر هذه الفترة أعلى فترة نمو حقيقية مرت بها الصادرات الاردنية، واما في فترة الاربع سنوات اللاحقة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ استطاعت الصادرات السلعية تحقيق معدلات نمو حقيقة كانت تفوق معدلات النمو الاسمي وهي الفترة الوحيدة التي برزت فيها هذه الظاهرة ويعزى ذلك الى انخفاض اسعار الصادرات الاردنية، الامر الذي سبب نمو حقيقي بلغ متوسطه ١١,٨٪ مقابل ٩٪ بالاسعار الجارية.

وفي الفترة الاخيرة انخفض معدل النمو الحقيقي للصادرات بصورة واضحة ووصل بالمتوسط الى ٥٪ سنوياً. ونتيجة لانخفاض سعر صرف الدينار الاردني وما ترتب عليه من ارتفاع في اسعار الصادرات (قيمة بالدينار الاردني) ازدادت الفجوة ما بين المعدلات الحقيقية والاسمية ووصلت خلال هذه الفترة بالمعدل الى ١٥٪ سنوياً.

اما بالنسبة للشق الآخر من الصادرات السلعية الا وهو المعاد تصديره فلقد اظهر هو ايضاً نمواً واضحاً خلال الفترة مدار البحث، فيبعد أن كانت قيمته ٢,٩ مليون دينار للعام ١٩٧٠ ارتفع الى ٨,٨ مليون دينار للعام ١٩٧٥، وذلك بمعدل بلغ متوسطه ٣٥٪، وفي الفترة ما بين عام ١٩٧٦ - ١٩٨٢ استمرت قيمته بالارتفاع فبلغت ٧٨,٩ مليون دينار للعام ١٩٨٢ بعد أن كانت ١٨,١ مليون دينار للعام ١٩٧٦، أي بما يعادل اربعة اضعاف ونصف مما كانت عليه في ذلك العام، واخذت معدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط ٤١,٥٪. اما في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ تأثرت قيمته بالركود العالمي فانخفضت من ٧٨,٩ مليون دينار عام ١٩٨٢ الى ٣٠,٤ مليون دينار للعام ١٩٨٦ وبمعدل تباطؤ سنوي بلغ متوسطه ٨,٧٪، وفي الفترة الاخيرة ١٩٨٧ - ١٩٩٢ عاد ينمو بمعدلات عالية بلغ متوسطها ٤٥,٩٪ فوصل الى القمة في عام ١٩٩٢، حيث بلغ ١٩٥,٥ مليون دينار، وللفترة الدراسية الكاملة ١٩٧٠ - ١٩٩٢.

جدول (١-٣)

«نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي ومعدلات النمو فيها»

١٩٩٥ - ١٩٧٠

السنة	نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي الإجمالي %	نسبة الواردات السليمة للناتج المحلي الإجمالي %	نسبة المصادرات السليمة للناتج المحلي الإجمالي %	معدلات النمو للصادرات ١٩٨٥	معدلات النمو للاستيرادات ١٩٨٥	اسعار جارية %	اسعار جارية %	اسعار جارية %	اسعار جارية %
١٩٧٠	٤٤,٥	٢٧,٦	٦,٩	—	—	—	—	—	—
١٩٧١	٤٧	٤٠,٩	٧,١	٥,٣-	٥,٣-	١,٩	٠,٣-	٠,٣-	١,٩
١٩٧٢	٥٤	٤٥,٨	٨,٢	١٤,٢	٤٢,٢	١٨,٧	٢٤,٤	١٤,٢	٤٢,٢
١٩٧٣	٦٠,٤	٤٩,٣	١١,١	١١,١	١١,١	١٠,٣	١٢,٥	٨,٤	١١,١
١٩٧٤	٨٢	٦٢,٩	٢٠,١	١٢,٦	١٨٠,٢	٢٨,٢	٤٤,٦	١٢,٦	١٨٠,٢
١٩٧٥	٩٠,٦	٧٥	١٥,٦	٩	١,٧	١٠,٢-	٤٩,٥	٩	١,٧
١٩٧٦	٩٦,٨	٨٠,٥	١٦,٣	٤٥	٢٣,٧	٣٧,٢	٤٥	٦٣,٢	٢٣,٧
١٩٧٧	١٠٤,٣	٨٨,٤	١٥,٩	٢٢,٨	٢١	٢١,٦	٢٢,٨	٢١	٢١,٦
١٩٧٨	٨٦,٩	٧٢,٦	١٤,٣	٠,٩	٢,٩	٦,٤	٠,٩	٢,٩	٦,٤
١٩٧٩	٩٤,٣	٨٠	١٦	٢٨,٤	٢٠	٢٨,٩	٢٨,٤	٢٠	٢٨,٩
١٩٨٠	٨٩,٦	٧٢,٢	١٧,٤	٢١,٤	٢,٢-	٤٥,٥	٢٢,٣	٢,٢-	٤٥,٥
١٩٨١	١١٠,٨	٩٠	٢٠,٨	٤٧,٣	٢٠,١	٤٠,٧	٢٢,٧	٢٠,١	٤٠,٧
١٩٨٢	١٠٧,٢	٨٦,٢	٢٠	٩	٧,٨	٩,٩	٠,٣	٩	٧,٨
١٩٨٣	٩٢,٣	٧٧,٥	١٢,٨	٣,٤-	٥,٢	١٣,٧-	٥,٥-	٣,٤-	٥,٢
١٩٨٤	٩٩,٧	٧٢,٣	١٩,٤	٢,٩-	٧,٥-	٦٢,٧	٤٩,٧	٢,٩-	٧,٥-
١٩٨٥	٨٦	٦٦,٧	١٩,٣	٠,٢	٢,٩	٢,٢-	٠,٨	٠,٢	٢,٢-
١٩٨٦	٦٧,٣	٥١,٧	١٥,٦	٢٠,٨-	٥	١١,٦-	٢,٦	٢٠,٨-	٥
١٩٨٧	٥٦,٨	٤٢,٣	١٤,٥	٧,٧	٣,٧	١٠,٣	١٨,٨	٧,٧	٣,٧
١٩٨٨	٦٢,٢	٤٦	١٧,٢	١١,٦	٥,٢	٣٠,٥	١٢	١١,٦	٥,٢
١٩٨٩	٨٠,١	٥٢,٧	٢٧,٤	٤٠,٢	١٧,١-	٦٤,٨	٥,٣	٤٠,٢	١٧,١-
١٩٩٠	٩٢,١	٦٦,١	٢٧	٤٠,٣	٤,٢	١٤,٦	٢,٧-	٤٠,٣	٤,٢
١٩٩١	٨٩,٢	٦١,٥	٢٧,٧	٠,٨-	١,١-	٢,٢-	١٢,١-	٠,٨-	١,١-
١٩٩٢	٩٢,٤	٦٨	٢٥,٤	٢٩,٤	٢٧,١	٥,٨	٩,٨	٢٩,٤	٢٧,١
المعدل	٨٩,٨	٦٤,٦	١٧,٢	١٨,٨	١٠,٤	٢٥,٦	١٢,٧	١٨,٨	١٠,٤

المصدر:

احتسبت من قبل الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في الملحق الاحصائي جدول رقم (١).

استطاع ان يسجل معدل نمو بلغ بالمتوسط ٣٢٪ (راجع جدول (٢-٣) والملحق الاحصائي جدول (١)).

ومن الجدير بالذكر أن اعادة تصدير الطائرات كانت تستحوذ على النصيب الاكبر من القيمة الاجمالية للمعاد تصديره وخاصة خلال فترة الثمانينات، ففي عام ١٩٨٥ تم اعادة طائرتين بقيمة ٢٧,٧ مليون دينار او بما يعادل نصف قيمة المعاد تصديره في ذلك العام، وقد تكررت هذه العملية في كل من الأعوام ١٩٨٧، ١٩٨٩، ١٩٩٠ حيث تم اعادة تصدير طائرة بقيمة ٢٢,٢ مليون دينار، ثلاث طائرات بقيمة ٢٦ مليون دينار وطائرة بقيمة ٢٠,٦ مليون دينار في السنوات الثلاث السابقة على التوالي، مع العلم أنه في العام ١٩٩١ تركّزت الزيادة في السلع الاستهلاكية والتي تضاعفت قيمتها في ذلك العام حوالي اربعة أضعاف ما كانت عليه في العام السابق ^(٤).

وبالنظر الى نصيب الفرد من قيمة المعاد تصديره نجد من خلال الجدول (٢-٣) أنه تزايد من نحو ١,٩ دينار للعام ١٩٧٠ الى ١٠ دينار للعام ١٩٧٦ وبمعدل نمو بلغ متوسطه ٤٥,٦٪ واستمر في الزيادة الى أن وصل ٢٢,٩ دينار للعام ١٩٨٢ وبعدها اخذ يتناقص بصورة تجذب الانتباه ووصل الى ١٠,٩ دينار للعام ١٩٨٦ وذلك بمعدل تباطؤ بلغ بالمتوسط ١٢,٦٪، عاد ليارتفاع في السنوات الأخيرة ليصل إلى أقصى قيمة له عام ١٩٩٢ ببلغ ٤٨,٨ دينار.

وبالنسبة لحصة الفرد من الصادرات السلعية فقد بلغ معدلها السنوي بالمتوسط خلال الفترة موضوع البحث حوالي ٧٠ دينار بالاسعار الجارية و ٦٥ دينار بالاسعار الثابتة للصادرات (سنة الأساس ١٩٨٥)، ويتبين من الجدول السابق الذكر أنها كانت تنمو وتزيد من سنة الى أخرى ولكن بنسبة متفاوتة، فبعد ان كانت ٦,٢ ديناراً للعام ١٩٧٠ ارتفعت لتصل الى ٢٢,٣ ديناراً للعام ١٩٧٥ وذلك بمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه بالاسعار الجارية ٤١,٣٪، أما بالاسعار الثابتة فقد ارتفع من ٢٠,٢ دينار عام ١٩٧٠ الى ٢٧,٩ ديناراً للعام ١٩٧٥ وذلك بمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ٧,٨٪ سنوياً، وفي الفترة اللاحقة ١٩٧٦ - ١٩٨٢ تابع نصيب الفرد مسيرة النمو وحقق معدلات موجبة اسمية وحقيقية بلغ متوسطها خلال الفترة ٢٠,١٪ بالاسعار الجارية و ١٧,٤٪ بالاسعار الثابتة،

وبالرغم من الانخفاض الذي اصابه في عام ١٩٨٣ إلا أنه عاد ليرتفع في السنوات اللاحقة ووصل إلى القمة بالاسعار الجارية في عام ١٩٩٠ حيث بلغ ١٧٧,٧ دينار، وبالاسعار الثابتة في عام ١٩٨٩ اذ بلغ ١١٨,١ ديناراً، وللفترة الدراسية كاملة ١٩٧٠ - ١٩٩٢ استطاع ان يحقق معدلات نمو كان متوسطها ٢٠,٥ % بالاسعار الجارية و ٨,٦ % بالاسعار الثابتة.

وحول نسبة الصادرات السلعية الى الناتج المحلي الاجمالي تشير الاحصاءات الواردة في الجدول السابق انها كانت تتراوح بين ٦,١ % كحد ادنى في عام ١٩٧١ و ٢٧,٧ % كحد أعلى في عام ١٩٩١، وقد اخذت معدل مساهمة سنوي طيلة الفترة بلغ ١٧,٢ %، ومن الملاحظ انها تحمل افضل النسب في السنوات الأربع الأخيرة على اثر الانخفاض الحاد الذي ظهر في سعر الصرف والذي انعكس بصورة ارتفاع في اسعار الصادرات الاردنية، مما أدى الى زيادة قيمتها الاسمية وبالتالي نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي.
وعند مقارنة هذه النسب مع مثيلاتها للدول النامية الأخرى غير النفطية وجدنا أن الصادرات الاردنية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي قد اخذت أعلى المعدلات فمثلاً مصر سجلت معدل ٩,٤ % للفترة (١٩٧٠ - ١٩٩١)، المغرب ١٤,٧ %، سوريا ١٢ %، الهند ٤,٧ % وتركيا للفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠) سجلت ٨,٦ % (راجع الملحق الاحصائي جدول (٩)).

جدول رقم (٢-٣)

“متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية ومعدلات النمو فيه”

السنة	متوسط نصيب الفرد من الصادرات السلعية (دينار)	متوسط نصيب الفرد من الصادرات السلعية (دينار)	٪ متوسط نصيب الفرد من الاستيرادات السلعية (دينار)	٪ متوسط نصيب الفرد من الاستيرادات السلعية (دينار)	٪ متوسط نصيب الفرد من المعدات تصديره (دينار)	٪ متوسط نصيب الفرد من المعدات تصديره (دينار)
					اسعار اسعار اسعار اسعار اسعار اسعار	جارية ١٩٨٥ جارية ١٩٨٥ جارية ١٩٨٥ جارية ١٩٨٥ جارية ١٩٨٥
-	١.٩	-	٤٣.٩	١٢٧.٢	-	-
١-	١.٧	١١.٨	٣.٥-	٤٩.١	١٢٢.٣	٩.٦-
٥٨.٨	٢.٧	٢٠.٥	١٠.٠	٥٩.٢	١٦٥.٧	٣٩.٢
١٢٥.٩	٦.١	٩.٤	٥.٢	٦٤.٨	١٥٣.٢	٧.٦
صفر	٦.١	٣٩.٧	١٠.٤	٩٠.٥	١٧٩.١	١٧١.١٤
٢٢.٩-	٤.٧	٤٢.٨	٣.٦	١٢٩.٢	١٧٥.٢	٢.٢-
١١٢.٧	١.	٢٨.٩	٥٦.٣	١٧٩.٧	٢٧٣.٨	١٨.٤
١١	١١.١	٢٨.٤	٤٥.٧	٢٢٠.٦	٢٨٦.٣	١٥.٩
١٧	١٣	٢.٦-	٠.٦-	٢٢٢.٧	٣٤٢	١.٦
٢٨.٤	١٨	٢٤.٣	١٦	٢٧٦.٧	٢٩٦.٧	٢٤.٧
٢٨.٨	٢٢.٢	١٧	٧.١-	٢٢٣.٩	٣٧٢.٥	٤٠.٧
٣٧.٣	٣٢	٤٠.٨	١٥.٥	٤٠٥.٤	٤٢٠.٢	٣٦.٦
٢.٨	٢٢.٩	٤.٦	٣.٨	٤٧٦	٤٨٧.٧	٥.١
٢٨.٧-	٢٠.٢	٧.٢-	١.٤	٤٤١.٣	٤٥٣	١٧.٢-
٤٢.٥-	١١.٤	٦.٨-	١١.٣-	٤١١.٩	٤٠٢.٧	٥٧
٨٠	٢٠.٦	٢.٩-	٢.٣-	٢٩٩.٤	٢٨٩.٢	٥.٨-
٤٧-	١٠.٩	٢٢.٨-	٢.٩	٣٠٤.٧	٣٠٤.٦	١٤.٨-
١١١.٩	٢٢.١	٣.٩	صفر	٢٩٦.٧	٣٠٤.٨	٧.٥
١٨-	١٨.٩	٧.٦	١.٩	٢٤٠.٨	٤١٢	٢٥.٩
٧٦.٢	٢٢.٣	١٧.١	٤.٠-	٢٩٥.٥	٢٢٩.٦	٥٨.٥
١٨.٢-	٢٧.٢	٢٦.٥	٦-	٥٠٠.٢	٣٠٩.٦	٣.٤
٦٣.٢	٤٤.٤	١١.٨-	١٢.٣-	٤٤٠.٨	٢٧١.٥	١٢-
٤.٩	٤٨.٨	٢٥.٢	٢٢	٥٥٢.١	٣٣١.١	٢.٤
٢٦.٦	١٨.٤	١٣.٧	٦.٢	٢٩١	٢٩٥.٥	٢٠.٥
المعدل						٦٥.٢

المصدر : احتسبت من قبل الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في الملحق الاحصائي جدول رقم (١)

جدول رقم (٣-٣)

«معدلات النمو السنوية للتجارة الخارجية الأردنية لفترات مختلفة»

الفترة الكلية ١٩٩٢-١٩٧٠	معدل النمو السنوي %				البيان
	الفترة ١٩٩٢-٨٧	الفترة ١٩٨٦-٨٣	الفترة ١٩٨٢-٧٦	الفترة ١٩٧٥-٧٠	
٢٥.٢	٢٠	٩	٢٥.٢	٤٦.١	C الصادرات R السلعية
١٧.٢	٥	١١.٨	٢٠.٣	١١.٨	
١٨.٨	١٨.١	٦.٧	٢٦.٤	٢٩.٦	C الاستيرادات R السلعية
١٠.٤	٤.٦	١.٤	٢٠.٥	٨.٩	
٣٢	٤٥.٩	٨.٧	٤١.٥	٢٥	المعاد تصديره

C: بالاسعار الجارية

R: بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٨٥

المصدر: احتسبت من قبل الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في الملحق الاحصائي رقم (١)

٢٠١٣ تطور الاستيرادات

ان الانتاج المحلي الزراعي والصناعي لا يوفر إلا قسطاً ضئيلاً مما تحتاجه القطاعات الاقتصادية، لذا يتم استيراد كميات ضخمة من المواد الغذائية وغيرها من السلع الاستهلاكية الضرورية والكمالية والعدد والألات اللازمة لتطوير المرافق التنموية، ومن دراسة ارقام المستوردات الأردنية الواردة في الملحق الاحصائي جدول رقم (١) يتضح لنا التطور الكبير الذي حدث لها عبر السنوات الماضية، والذي يعكس مدى اهميتها بالنسبة لل الاقتصاد الاردني ففي عام ١٩٧٠ كانت قيمة المستوردات الاردنية بالاسعار الجارية حوالي ١٥.٩ مليون دينار، تضاعفت اربع مرات عام ١٩٧٥، ووصلت الى ٢٢٤ مليون دينار، وذلك ب معدل نمو سنوي بلغ متوسطه ٢٩.٦٪ وقد شهدت هذه الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٥) بعداً تنميياً كبيراً تمثل في اعداد وتنفيذ الخطة التنموية الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥ والتي ترتب عليها زيادة في السلع الاستثمارية والوسطية المستوردة، وهذا ما سبب حدوث معدلات نمو عالية خلال هذه الفترة، ولم تكن الزيادة في قيمة المستوردات جميعها

حقيقة، بل أخذت الأسعار جزءاً كبيراً منها حيث نمت خلال هذه الفترة بمعدل سنوي بلغ متوسطه ١٨,٨٪، ولذا كان متوسط معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة حوالي ٨,٩٪. (جدول رقم ٣-٢).

واستمرت المستوردات الاردنية بالزيادة خلال السنوات اللاحقة، فارتفعت من ٢٣٩,٥ مليون دينار عام ١٩٧٦ إلى ١١٤٢,٥ مليون دينار عام ١٩٨٢، وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه خلال هذه الفترة ٢٦,٥٪، وبالأسعار الثابتة ارتفعت المستوردات من ٥١٧,٥ مليون دينار عام ١٩٧٦ إلى ١٠٧٢,٤ مليون دينار عام ١٩٨٢ وبمعدل نمو بلغ متوسطه ٢٠,٢٪ سنوياً، ويلاحظ أن معدلات النمو في هذه الفترة جاءت في الكميات أكثر منها في الأسعار، ولعل ذلك يعود إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية والوسيلة نتيجة زيادة نشاط الفعاليات الاقتصادية على أثر تطبيق الخطة التنموية الخمسية ١٩٨٠ - ١٩٨٥.

ومع بداية عقد الثمانينات ونتيجة التراجع الكبير الذي هيمن على اقتصاديات الدول الصناعية، وما ترتتب عليها من انخفاض في معدلات الاستهلاك النفطي، انخفضت أسعار النفط العالمي بصورة حادة وانعكس ذلك في أسعار المستوردات بشكل عام (٥)، وظهر ذلك واضحاً في قيمة المستوردات الاردنية خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦، فبعد أن كانت قيمة المستوردات تساوي ١١٤٢,٥ مليون دينار عام ١٩٨٢ انخفضت إلى ٨٥٠,٢ مليون دينار عام ١٩٨٦ وذلك بمعدل تباطؤ سنوي بلغ متوسطه ٧,٦٪، وعند استبعاد أثر تغيرات الأسعار تكون المستوردات الاردنية الحقيقية قد ارتفعت من ١٠٧٢,٤ مليون دينار عام ١٩٨٢ إلى ١١٢٩ مليون دينار عام ١٩٨٦ وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ١,٤٪ وهذا يعني أن انخفاض الأسعار في هذه الفترة قد خفضت القيمة الاسمية للمستوردات الاردنية بما نسبته ٨,١٪ سنوياً.

وبالنسبة للفترة الأخيرة من الدراسة ١٩٨٧ - ١٩٩٢ فقد استطاعت المستوردات الاردنية تسجيل معدلات نمو موجبة بلغ معدلها السنوي بالأسعار الجارية ١٨,١٪ وبالأسعار الثابتة ٦,٤٪ ويمكن أن يعزى هذا النمو إلى الانخفاض الذي أصاب سعر صرف الدينار الاردني إزاء العملات الأجنبية مع نهاية عام ١٩٨٨ وما ترتتب عليه من ارتفاع في أسعار المستوردات الاردنية، بالإضافة إلى ظروف

أزمة الخليج والتي أدت إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية لتلبية الاحتياجات الإضافية للعائدين والعاورين من خلال الأردن^(١).

وبشكل عام تكون المستورادات الأردنية قد حققت معدلات نمو مرتفعة طيلة الفترة مدار البحث ١٩٧٠ - ١٩٩٢ بلغ متوسطها بالأسعار الجارية ١٨,٨٪ وبالأسعار الثابتة ٤٪، وبمقارنة هذه المعدلات مع معدلات نمو الصادرات تبين أن الصادرات الأردنية السلعية قد حافظت على معدلات نمو كانت تفوق معدلات نمو المستورادات خلال الفترات الماضية وهذا مؤشر جيد بحق الجهود المبذولة لتنمية الصادرات الأردنية.

إن متوسط نصيب الفرد من الاستيرادات الأردنية حقق زيادة ملموسة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٢ إذ ارتفع من ٤٢,٩ دينار عام ١٩٧٠ إلى ٣٢٩,٩ دينار عام ١٩٨٠، واستمر في الزيادة إلى أن وصل لقيمة ٥٥٢ دينار وكان المعدل السنوي خلال الفترة كاملة ٢٩١ دينار، وبلغ متوسط معدل النمو حوالي ١٢,٧٪ سنوياً وكان أقصاه في عام ١٩٧٥ حيث بلغ ٤٢,٨٪ وادناه قيمة سالبة بلغت ٢٢,٨٪ عام ١٩٨٦ (جدول رقم «٢-٣»).

وبالأسعار الثابتة ارتفع متوسط نصيب الفرد من ١٣٧,٢ دينار عام ١٩٧٠ إلى ٣٧٢,٥ دينار عام ١٩٨٠ وإلى ٤٥٢ دينار عام ١٩٨٣، وبعدها أخذ يتناقص إلى أن وصل إلى قيمة متدنية نسبياً كانت ٢٧١,٥ ديناراً وذلك في عام ١٩٩١، وعاد ليارتفاع في السنة الملاحقة وسجل حوالي ٣٦١ ديناراً. وقد كان المعدل السنوي للفترة كاملة حوالي ٣١٥,٥ ديناراً وبلغ معدل النمو السنوي بالمتوسط ٦,٢٪ وكان أقصاه في عام ١٩٧٦ حيث بلغ ٥٦,٢ ديناراً وادناه قيمة سالبه في عام ١٩٨٩ بلغت ٢٪.

وحول نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي يتبع من الجدول السابق رقم (١-٣) أنها كانت مرتفعة خلال الفترة كاملة وقد أخذت معدل سنوي بلغ متوسطه ٦,٦٪ وبامعان النظر في الجدول المشار إليه يتضح أن النسبة قد تزايدت وبشكل متواصل خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨١، فبعد أن كانت ٣٧,٦ عام ١٩٧٠ ارتفعت إلى ٩٠٪ عام ١٩٨١ وسجلت أعلى قيمة لها خلال الفترة كاملة وفي عام ١٩٨٢ انخفضت إلى ٨٦,٢٪ واستمرت بالانخفاض إلى أن وصلت ٤٢,٣٪ عام

١٩٨٧، وفي السنوات الخمس الأخيرة عادت لتأخذ مسار الزيادة فوصلت إلى ٦٨٪ عام ١٩٩٢.

هذا وتعتبر نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً آخر يعكس مدى الانكشاف الاقتصادي للدولة، حيث يرى "هينريكس" (H.H.Hinrichs) أنَّ اقتصاد الدولة يكون منكشفاً للخارج إذا كانت نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي تزيد عن ٢٠٪ ويكون مغلقاً إذا تراوحت هذه النسبة بين ١٢-٢٠٪^(٧). وعليه ومن خلال النسب السابقة نرى أنَّ المستوردات الاردنية تساهم بنسبة كبيرة في درجة انكشاف الاقتصاد الاردني للخارج، وهذا النوع من الانكشاف من شأنه أن يؤدي إلى تقليل فعالية السياسات المالية والنقدية عند استخدامها لغايات تصحيح مسار النمو الاقتصادي، ويؤكد على ذلك دراسة طبقة على اقتصاديات الدول العربية تبين من خلالها أن الدول التي يكون فيها الميل للاستيراد أعلى يكون المضاعف فيها أقل وبالتالي تكون السياسة المالية أو النقدية فيها أقل فاعلية، والدول التي يكون فيها الميل للاستيراد أقل يكون المضاعف فيها أكبر وبالتالي تكون السياسة المالية والنقدية أكثر فاعلية^(٨).

٤٠٣ التركيب السلعي للتجارة الخارجية الاردنية

يعكس التركيب السلعي للتجارة الخارجية تطورات الاقتصاد الوطني من خلال معدلات النمو في الأنشطة الاقتصادية المختلفة والتي تتضح بصفة عامة في هيكل التجارة الخارجية . فالتركيب السلعي يعتبر من المؤشرات الهامة الازمة لدراسة أوضاع الاقتصاد الوطني ويمكن من خلاله التعرف على اتجاهات السياسة الاقتصادية داخل الدولة والكشف عن طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية والتوجهات التي تحكم هذه العلاقات^(٩).

٤٠٤ التركيب السلعي للصادرات

تقسم الصادرات السلعية وفقاً للاغراض الاقتصادية إلى ثلاثة مجموعات هي السلع الاستهلاكية والسلع الوسطية والمواد الخام، ويختلف توزيع ونسب هذه السلع من دولة لأخرى تبعاً لمدى تقدم الدولة او تأخرها، فالدول الصناعية يغلب

على هيكل صادراتها طابع السلع الرأسمالية ذات التصنيع المعقد نظراً للتقدم التقني العالمي في هذه الدول، بينما الدول النامية والمتخلفة يسيطر على صادراتها المواد الخام والسلع الاستهلاكية بسيطة التصنيع نتيجة لضعف هيكل انتاجها المحلي. ومن خلال الجدول رقم (٢) في الملحق الاحصائي يتبين لنا وضع التركيب السليعى للصادرات الأردنية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٢.

ننظر بداية الى السلع الاستهلاكية ذات الاهمية النسبية العالية في الصادرات الأردنية، ففي عام ١٩٧٠ بلغت مساهمتها حوالي ٦٥,٦٪ من الصادرات الإجمالية، وتناقصت بعدها لتصل الى ٢٥٪ عام ١٩٧١، ومن ثم اخذت منحى الزيادة فوصلت الى ٥٣,٣٪ عام ١٩٧٧، ووصلت أقصى مساهمة لها عام ١٩٨٤ عندما بلغت ٦٤٪، وبعدها اخذت تتناقص حتى وصلت أدنى نسبة لها بلغت ٢٤,٦٪، وعادت لترتفع في السنوات اللاحقة فبلغت ٤٠,٢٪ عام ١٩٩٢ وسجلت معدل مساهمة للفترة كاملة بلغ متوسطه ٤٧,٧٪.

اما بالنسبة للصادرات من السلع الرأسمالية فتشير الحسابات المبينة في الجدول السابق الذكر أن مساهمتها السنوية بقيت منخفضة طيلة مدة الدراسة ولم تحظى الا بالشيء اليسير من الصادرات الإجمالية، وكانت تساهم بمعدل لا يتعدى ٧,٨٪ سنوياً، وقد بدأت مساهمتها بنسبة ٧,٥٪ عام ١٩٧٠ ارتفعت لتصل ١٣,٢٪ كحد أعلى وذلك عام ١٩٧٩، وفي الفترة الأخيرة ونتيجة للنمو الكبير نسبياً للصادرات الاستهلاكية والمواد الخام تناقصت مساهمتها بصورة واضحة ووصلت الى ادنى قيمة لها في عام ١٩٩١ بلغت ١,٥٪.

اما الصادرات من المواد الخام فقد احتلت المركز الاول في ترتيب الصادرات الأردنية من حيث معدل الحجم السنوي، وقد بلغ معدلها السنوي حوالي ١١٠,٧ مليون دينار، مقابل ٨٤,٨ مليون دينار للسلع الاستهلاكية و ٩,٣ مليون دينار للسلع الرأسمالية. وعند تفحص نسب المساهمة السنوية لها نجدها اخذت منحى الزيادة في فترة الخمس سنوات الاولى ووصلت نسبتها الى اكثر من ٥٣٪ في عام ١٩٧٥ بعد أن كانت ٢٦,٨٪ عام ١٩٧٠ وذلك على حساب السلع الاستهلاكية والتي انخفضت حصتها الى ٣٩,٩٪ بعد أن كانت أكثر من ٦٥٪ في العام الاول. وبعد عام ١٩٧٥ أخذت حصة المواد الاولية بالتناقص حتى وصلت الى ٣٥,٢٪ عام ١٩٨٧.

وفي عام ١٩٨٨ قفزت لتشكل أكثر من ٧٣٪ من الصادرات السلعية نتيجة الارتفاع الكبير الذي حصل للصادرات الأردنية من البوتاسي والفوسفات، حيث شهدت هذه المواد ارتفاعاً واضحاً في ذلك العام بلغت نسبته ٤٠٠٪ و ٢٥,٧٪ للمادتين على التوالي^(١٠). وبالرغم من الانخفاض التدريجي الذي أصاب معدل مساهمة المواد الخام في الأربع سنوات الأخيرة إلا أنها بقيت محافظة على مركز الصدارة من بين السلع الأخرى فشكلت أكثر من ٦٩٪ عام ١٩٩٠ وحوالي ٥٧٪ عام ١٩٩٢.

ومما تجدر الاشارة اليه أن مجموع قيمة الصادرات الأردنية من الفوسفات كانت تشكل أكثر من ٤٨٪ من مجموع صادرات المواد الخام خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٢ وحوالي ٢٦٪ من مجموع الصادرات السلعية الإجمالية^(١١). وهذا يشير الى أن الصادرات الأردنية لا تزال تمثل الحالة التقليدية لصادرات الدول النامية التي تظهر اعتمادها على سلعة تصديرية واحدة من المواد الخام الامر الذي يجعلها تتأثر بشدة بالنتائج العرضية لتدحرج نسب تبادل هذه السلعة مع السلع الأخرى، وهذا امر غاية في الخطورة بالنسبة للصادرات الأردنية وللاقتصاد الأردني بشكل عام.

٤٠١٣ التركيب الساري للاستيرادات

يوضح الجدول رقم (٢) في الملحق الاحصائي وضع المجموعات السلعية الرئيسية للواردات الأردنية الاستهلاكية والوساطة والرأسمالية، ويلاحظ بالنسبة لقيمة السلع الاستهلاكية المستوردة أنها قد تصاعدت خلال الثلاثة عشر سنة الاولى بشكل متواصل وكبير حيث ازدادت من نحو ٣٣ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى ٩٠,٥ مليون دينار عام ١٩٧٥ والتي ٣٦٨,٣ مليون دينار عام ١٩٨٢، وحققت بذلك زيادة بلغت حوالي احدى عشر ضعف مما كانت عليه في السنة الاولى. وفي عام ١٩٨٦ انخفضت الاستيرادات الاستهلاكية بصورة واضحة ووصلت الى ٢٢٩ مليون دينار بعد أن كانت ٣٦٩,٢ مليون دينار في العام السابق وذلك نتيجة انخفاض قيمة المستوردات من مادتي اللحوم والقمح بما نسبته ٢٤,٩٪ و ٤٢,٩٪ على التوالي^(١٢). وبعد عام ١٩٨٩ أثرت على قيمة المستوردات الاستهلاكية ثلاثة قوى هي انخفاض سعر صرف الدينار الأردني، ارتفاع اسعار المستوردات، أزمة الخليج وما ترتب عليها من اعباء تموينية تجاه الوافدين والعاشرين، مما ادى

الى زيادة قيمة الاستيرادات الاستهلاكية بشكل ضخم ووصلت الى ٩٠٠,٥ مليون دينار عام ١٩٩٢ اي بزيادة بلغت حوالي ثلاثة اضعاف مما كانت عليه في عام ١٩٨٨. ويتبين ذلك من خلال معدلات النمو الواردة في الجدول رقم (٤-٢) والذي يظهر فيه أن هذه الفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٢) قد حظيت بأعلى المعدلات وسجلت معدل نمو بلغ متوسطه ٢٩,١ %، مقابل ٢٣,١ %، ٢١,٥ %، ١,٦ % للفترات الثلاث السابقة على التوالي.

وحول نسبة مساهمتها من الاستيرادات الاجمالية يتضح من الجدول السابق الذكر أنها بعد أن كانت تشكل أكثر من ٥٠ % في عام ١٩٧٠ انخفضت الى ٢٨ % في عام ١٩٧٥ وسجلت معدل مساهمة سنوي للفترة بلغ ٤٥ %، وفي الفترات اللاحقة حافظت على معدلات متقاربة كان متوسطها في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٢ حوالي ٣٤,٧ % وفي الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ حوالي ٣٥ % وفي الفترة الأخيرة ٣٨,٨ %، وقد حققت معدل مساهمة سنوي للفترة كاملة بلغ متوسطه ٣٨,٣ %.

اما بالنسبة للواردات من المواد الخام (السلع الوسيطة) فقد حققت تطوراً ملحوظاً خلال الفترة مدار البحث، حيث ارتفعت من ١٥,١ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى ١٥٧,١ مليون دينار عام ١٩٧٥ والى ٣٧٧ مليون دينار عام ١٩٨٣، وأخيراً الى ٧٨٩,٩ مليون دينار عام ١٩٩٢، هذا وقد بلغ معدل النمو السنوي لها خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٢ حوالي ٢٢,٦ %، وقد بلغ اقصاه في الفترة ما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٥ حيث وصل الى ٣٤,٤ %، وكانت معدلاته منخفضة في الفترة ما بين ١٩٨٣ - ١٩٨٨ ولم تتجاوز قيمته ١ % سنوياً.

وبالنسبة لنصيبها من الواردات الاجمالية فيلاحظ من الملحق رقم (٢) أنها قد حظيت بنسبة متوسطة بلغ معدلها السنوي ٢٠,٧ %، وقد كانت تتضاعف خلال الفترات السابقة بصورة واضحة، فبعد أن كانت تشكل بالمتوسط ٢٠,٦ % من الاستيرادات الاجمالية خلال الفترة الاولى، ارتفعت وبصورة متواصلة لتصل الى ٤٠,١ % خلال الفترة الأخيرة، وقد كانت اكبر مساهمة لها في كل من عام ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ عندما بلغت حوالي ٤٢ % نتيجة لازدياد قيمة المستوردات من النفط الخام خلال هاتين السنين بشكل واضح حيث بلغ معدل نموها ٤٩,٦ % و ٢٤ % للسندين على التوالي (١٢).

أما الواردات من السلع الرأسمالية فقد أخذت معدلات نمو عالية نسبية إلى السلع الاستهلاكية والوسيطة بلغ متوسطها ٢٢,٢٪ مقارنة بـ ١٦,٢٪ للسلع الاستهلاكية و ٢٢,٦٪ للسلع الوسيطة، وقد كانت اقصى قيمة لها في الفترة ما بين ١٩٧٥ - ١٩٧٠ بلغت بالمتوسط ٥٠,١٪ وأدنى قيمة في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٨ كانت بالمتوسط قيمة سالبة بلغ متوسطها -.٪ ٢,٤.

وبالنظر إلى نسب مساهمتها من المستورادات الإجمالية نجد أنها قد شكلت بالمتوسط خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٠ حوالي ٢٢,٧٪ ومعدل استيراد سنوي بلغ ٢٦,١ مليون دينار، أما في الفترة اللاحقة ١٩٧٦ - ١٩٨٢ ارتفعت نسبتها بشكل كبير قياساً إلى الفترة السابقة فوصلت بالمتوسط إلى ٣٥,٨٪ ومعدل استيراد سنوي بلغ ٢٤٣,٨ مليون دينار، وفي الفترتين اللاحقتين (١٩٨٢ - ١٩٨٩)، (١٩٨٩ - ١٩٩٢) انخفضت نسبة المساهمة بصورة واضحة لتصل إلى ٢٥٪.٪ ٢٠ للفترتين على التوالي. وبمقارنة هذه النسب مع النسب السابقة الخاصة بمساهمة السلع المستوردة الأخرى يتبيّن أن سياسة الاستيرادات الأردنية في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٢ كانت تخدم السلع الاستهلاكية والوسيطة المستوردة وذلك على حساب السلع الرأسمالية، وهذا يدل على وجود اختلال هيكلي في المستورادات الأردنية ناجم عن سرعة تدهور نسب السلع الرأسمالية المستوردة الامر الذي يؤدي إلى اعاقة عجلة التنمية الاقتصادية.

جدول (٤-٣)

«معدلات النمو والأهمية النسبية للموارد السلعية الأردنية»

١٩٩٢ - ١٩٧٠

السلع الرأسمالية		السلع الوسيطة (مواد خام)		السلع الاستهلاكية		السنة
نسبة مساهمة	معدل نمو	نسبة مساهمة	معدل نمو	نسبة مساهمة	معدل نمو	
٢٢,٧	٥٠,١	٢٠,٦	٢٤,٤	٤٥,٣	٢٣,١	١٩٧٥ - ١٩٧٠
٢٥,٨	٢٨,٢	٢٩,١	٢٢,٤	٣٤,٧	٢١,٥	١٩٨٢ - ١٩٧٦
٢٥	٢,٤-	٣٦,٤	٠,٩	٣٥,١	١,٦-	١٩٨٨ - ١٩٨٢
٢٠	١٩,٥	٤٠,١	٢٢	٢٨,٨	٢٩,١	١٩٩٢ - ١٩٨٩
٢٧,١	٢٣,٢	٣٠,٧	٢٢,٦	٢٨,٣	١٦,٣	١٩٩٢ - ١٩٧٠

المصدر:

احتسبت من قبل الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في الملحق الاحصائي (١) ، (٢).

٣٠٣ التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الأردنية

«تحدد عواملات التركز السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية على مدى قدرة الاقتصاد القومي على مواجهة الآثار الناجمة عن تغيير الاحوال الاقتصادية والسياسية في الخارج»^(١٤). وتعكس مدى ارتباط فروع الاقتصاد الوطني مع مختلف بلاد العالم الخارجي، فمعرفة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية تسمح لتخاذلي القرار من تحديد نوع العلاقة الاقتصادية مع كل بلد وعليه يتم وضع خطة سليمة للتجارة الخارجية المتبادلة مع الدول التي تخدم المصلحة الاقتصادية للبلد. ويمكن اظهار حقيقة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الأردنية وذلك من خلال توضيح اسواق الصادرات والمستوردات الأردنية.

٣٠٣.١ أسواق الصادرات

وبينظرة تحليلية لواقع التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية نجد من مؤشرات الجدول رقم (٢) الوارد في الملحق الاحصائي أن العراق كان يحتل المرتبة الأولى خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٢ حيث بلغ معدل حجم الصادرات الواردة منه

الأردن حوالي ٢٤,٧ مليون دينار سنويًا، وكان المعدل السنوي لحصته من الصادرات الأردنية حوالي ١٤,٤٪، وقد بدأ مساهمته بذيبة كانت قريبة جداً من المتوسط بلغت ١٤٪ ولكنها تناقصت حتى وصلت لـ ١٣٪ قيمة لها عام ١٩٧٤ بلغت ٤٪، وبعدها أخذت تتزايد حتى وصلت عام ١٩٧٩ إلى ١٥,٣٪، ونتيجة للحرب العراقية الإيرانية وما ترتب عليها من زيادة في طلب السوق العراقي على السلع الاستهلاكية الأردنية ظهرت حصته بصورة مرتفعة نسبياً خلال فترة الثمانينيات وقد بلغت اقصاها عام ١٩٨٤ حيث سجلت نسبة بلغت ٢٥,٧٪، اما في العامين الاخيرين ١٩٩١ ، ١٩٩٢ انخفضت النسبة بصورة واضحة لتصل الى ٩,٣٪ و ٧,٧٪ على التوالي، وذلك نتيجة للحصار الاقتصادي الذي فرض عليه من جراء أزمة الخليج عام ١٩٩٠.

اما المركز الثاني فقد احتلته الهند، حيث بلغ المعدل السنوي لوارداتها من الأردن خلال الفترة مدار البحث حوالي ٢٩,٩ مليون دينار، ومن الملاحظ أن وارداتها من الأردن كانت قليلة جداً خلال فترة السبعينيات اذ لم تتجاوز قيمتها خلالها ٢٦ مليون دينار، ولكن مع بداية الثمانينيات أخذت تتضاعف بشكل واضح ووصلت القيمة في عام ١٩٩٠ عندما بلغت ١٢٩ مليون دينار، وكانت حصتها في ذلك العام حوالي ٢١٪ وهي أعلى نسبة حصلت عليها خلال الفترة كاملة، وقد كان معدل مساهمتها السنوي للفترة كاملة حوالي ١٠,٦٪.

اما السعودية فقد احتلت المركز الثالث وقد كان معدل وارداتها من السلع الأردنية حوالي ٢٢,٧ مليون دينار واستحوذت على أكثر من ١٤٪ من الصادرات الأردنية كمتوسط للفترة كاملة ومن الملاحظ ان حجم الصادرات المتوجه اليها انخفض بصورة حادة عام ١٩٩١، فبعد ان كانت قيمتها تبلغ ٤٧,٧ مليون دينار عام ١٩٨٩ ونسبة مساهمة ٨,٨٪ من الصادرات الأردنية تراجعت عام ١٩٩١ إلى ١١ مليون دينار وأخذت نسبة لا تتعدي ١,٨٪ وذلك نتيجة لازمة الخليج وما ترتب عليها من احداث سياسية واقتصادية.

وتأتي بعد الدول المذكورة آنفاً اليابان، التي بلغ نصيبها من الصادرات الأردنية عام ١٩٧٤ حوالي ٩,٦٪، وانخفضت بصورة واضحة ليصل الى ٢,٢٪ عام ١٩٨١، واستمر بالانخفاض الى ان وصل ١,٨٪ عام ١٩٩٢، وكان معدل مساهمتها

السنوي للفترة كاملة ١٩٧٥ - ١٩٩٢ حوالي ٣٢٪، وبلغ معدل حجم الصادرات المتجه اليها من الاردن حوالي ٤٠.٨ مليون دينار سنوياً.

اما بالنسبة لاتجاه الصادرات الاردنية حسب مجموعات الدول يتبيّن من الجدول رقم (٤) في الملحق، ان مجموعة دول السوق العربية المشتركة قد احتلت المرتبة الاولى طيلة المدة ١٩٧٠ - ١٩٩٢ حيث بلغ معدل حجم الصادرات المتجه اليها سنوياً حوالي ٤٨.٩ مليون دينار وبلغت نسبة مساهمتها السنوية من الصادرات الاردنية أكثر من ٢٨٪.

واحتلت الدولة العربية الاخرى غير المشتركة في السوق المرتبة الثانية، حيث بلغ معدل المساهمة السنوي لها حوالي ٢٨٪ وكان معدل حجم الصادرات المتجه اليها سنوياً ٤٤.٦ مليون دينار.

اما المركز الثالث فقد احتلته مجموعة دول شرق اوروبا حيث بلغ معدل حجم الصادرات السنوي المتجه اليها من الاردن حوالي ١٩.٨ مليون دينار وبلغ معدل المساهمة السنوي لها حوالي ٩٪، وقد كانت اعلى مساهمة لها في عام ١٩٧٥ حيث بلغت حوالي ١٥٪ وادنى قيمة في عام ١٩٧٣ بلغت ١٪.

اما مجموعة دول السوق الاوروبية المشتركة فقد احتلت المركز الرابع، وقد كان معدل حجم وارداتها من الاردن ٨.٣ مليون دينار سنوياً للفترة الدراسية كاملة، ولم يتجاوز نصيبها بالمتوسط ٢٪، ومن الملاحظ ان وارداتها من الاردن كانت قليلة جداً في فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات ولكنها بدأت بالتحسن فيما بعد عام ١٩٨٢ وبلغت اقصى مدى لها عام ١٩٨٨ حيث كانت قيمتها ٤٥ مليون دينار.

اما بقية دول العالم فلم يبلغ نصيبها خلال الفترة مدار البحث أكثر من ٤٪ من الصادرات الاردنية ولم يتعدى معدل حجم الصادرات الاردنية لأسواقها ٤٦.٧ مليون دينار سنوياً خلال الفترة كاملة، وعليه نرى أن الصادرات الاردنية تتصرف بتركيزها الجغرافي، الامر الذي يعرضها لمخاطر جسام ودليل ذلك أزمة الخليج وما ترتب عليها من ارباكات اقتصادية، لذا يتوجب على الدولة اتباع طريقة التدوير والاكتثار في عدد الدول المصدرة اليها حفاظاً على النشاط التجاري بشكل خاص وعلى النشاط الاقتصادي بشكل عام.

٤٠٣٠٣ مصادر الاستيرادات

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للواردات الأردنية يتضح من الملحق رقم (٥) أن الولايات المتحدة الأمريكية وال سعودية والمانيا قد استحوذت على النصيب الأكبر من الواردات الأردنية، فكانت حصة الولايات المتحدة بالتوسط أكثر من ١٢٪ للفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٢ يليها السعودية ٩,٢٪ ومن ثم المانيا ٩,٨٪ وبالإضافة إلى هذه الدول الثلاث تأتي بريطانيا واليابان وإيطاليا والعراق وفرنسا تساهمن كل منهم بنسبة نحو ٧,١٪، ٦,٤٪، ٥٪، ٣,٩٪ على التوالي خلال الفترة مدار البحث.

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا واليابان والمانيا قد حافظت على معدلات مساهمة كانت قريبة من معدلها السنوي، بينما نجد السعودية والعراق كانت تبتعد عنه بصورة واضحة. فالسعودية مثلاً بعد أن كانت حصتها من الواردات الأردنية ٢,٤٪ عام ١٩٧٠، قفزت إلى أكثر من ٢٠٪ عام ١٩٨٢، وانخفضت بعدها تدريجياً ووصلت إلى ٨,٣٪ عام ١٩٨٧، وفجأة وبصورة حادة انخفضت إلى ١,٥٪ عام ١٩٩١. وعلى العكس من ذلك نجد العراق فالسوق الأردنية لم تستوعب من الصادرات العراقية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢ سوى ما يعادل عشرة ملايين دينار ونسبة لا يزيد معدلها عن ١٪ ولكن في عام ١٩٨٥ وعلى أثر اتفاقية الدفع التي عقدت بين البلدين عام ١٩٨٤ (١٥). قفزت قيمة الورادات الأردنية منها إلى ٧٢,٩ مليون دينار، بعد أن كانت لا تتعدي ٦ مليون دينار في العام السابق أي ما يعادل احدى عشر ضعف، وارتقت مساهمتها من ٠,٥٪ إلى ٦,٧٪، وبقيت حصتها تنمو إلى أن وصلت ١٧,٢٪ عام ١٩٨٩ وهي أعلى نسبة حصلت عليها خلال الفترة كاملة، وبعدهاأخذت حصتها تتراجع إلى أن وصلت في آخر سنة ١٣,٢ وسجلت معدل سنوي بلغ ٤,٥٪.

ومن خلال الجدول رقم (٧) في الملحق الإحصائي، والذي يبين الأهمية النسبية لمجموعات الدول التي تستورد منها الأردن يتضح أن مجموعة دول السوق الأوروبي المشتركة قد حظيت بالمركز الأول حيث حصلت وحدتها على أكثر من ٣٢٪ من واردات الأردن خلال الفترة وسجلت معدل استيراد سنوي بلغ ٢٥٥,٤ مليون دينار واحتلت المانيا المركز الاول داخل هذه المجموعة وتلتها مباشرة

بريطانيا، أما إيطاليا فاحتلت المركز الثالث وفرنسا المركز الرابع.

وأخذت مجموعة الدول العربية غير المشتركة في السوق العربية المرتبة الثانية مساهمة بما مقداره ١٢,٥ % من إجمالي المستورادات الأردنية سنويًا خلال الفترة مدار البحث وبلغ متوسط حجم صادراتها إلى الأردن حوالي ٩٨ مليون دينار، وكانت السعودية الأولى من بين هذه الدول وساهمت بأكثر من ٨٠ % من المستورادات المتأتية من هذه المجموعة، أما مجموعة دول السوق العربية المشتركة ومجموعة بلدان شرق أوروبا فيتقاسمان المرتبة الثالثة والرابعة، حيث اخذت الأولى بالمتوسط ٨,٥ % والثانية ٧,٩ % من المستورادات الأردنية، ومعدل حجم سنوي ٨٠,٥ مليون دينار، و ٦٩,٦ مليون دينار للمجموعتين على التوالي.

٤٠٣ وضع ميزان المدفوعات الأردني

يمكن تعريف ميزان المدفوعات بصورة مبسطة على أنه «سجل بمتطلبات ومدفوعات البلاد من وإلى الخارج»^(١٦) وهو يظهر كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمي دولة ما ومقيمي العالم الخارجي خلال فترة معينة، وتكون أهميته في كونه يعكس بوضوح وضع الدولة الاقتصادية والمالي، ويوضح العلاقة الاقتصادية التي تتم بين تلك الدولة ودول العالم الخارجي^(١٧).

يقسم ميزان المدفوعات افقياً إلى قسمين وهما قسم دائم (Credits) وقسم مدين (Debits) . ويجزأ عمودياً إلى ثلاثة أجزاء رئيسية يسمى الأول الحساب الجاري (Current Account) والثاني حساب رأس المال (Capital Account) والثالث حساب القطاع النقدي أو الاحتياطيات (Reserves Account) ويمكن ايضاح وضع ميزان المدفوعات الأردني من خلال هذه الحسابات الثلاث.

٤٠٤ الحساب الجاري (Current Account)

يتضمن الحساب الجاري ثلاثة موازين هي الميزان التجاري والذي يشمل الصادرات والواردات السلعية، وميزان الخدمات الذي يشمل المعاملات غير المنظورة كخدمات النقل والسفر والشحن والسياحة بالإضافة إلى تحويلات

المعاملات الجارية الخاصة بأسعار الفائدة والارباح المتحصلة من رؤوس الاموال وحوالات العاملين، ويتضمن الحساب الجاري أيضاً بنداً آخر يسمى الحالات بدون مقابل الذي يشمل المساعدات المقدمة إلى البلد المعنى (١٨).

أ- الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري من أهم الموازين الاقتصادية الأردنية التي كانت تستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين، ولعل هدف الحد من العجز المتفاقم فيه كان من بين أهم الأهداف التي كانت تطمح لتحقيقها الخطط التنموية، فالميزان التجاري الأردني كان ولايزال يعاني من مجز ضخم يزداد بانتظام من سنة لآخر، ومن تتبع الأرقام الواردة في الملحق رقم (٨) يمكن ان نستدل على ذلك.

ففي عام ١٩٧٠ كان العجز في الميزان التجاري ٥٣,٢ مليون دينار ارتفع إلى ١٨٤ مليون دينار عام ١٩٧٥ و إلى ٥٤٣,٢ مليون دينار عام ١٩٨٠ ثم قفز ٤,٨٩١ مليون دينار عام ١٩٨٣، وبالرغم من الانخفاض الطفيف الذي حدث له عام ١٩٩١ إلا أنه عاد ليارتفاع مرة ونصف عام ١٩٩٢ مما كان عليه في العام السابق وسجل مجزاً مقداره ٧,١٤٦١ مليون دينار وعند امعان النظر في معدلات النمو السنوية لهذا العجز الواردة في الجدول رقم (٥-٢) يتضح أنَّ معدل النمو السنوي له في الفترة الاولى ١٩٧٥-١٩٧٠ كان ٢٩,٩٪ وفي الفترة الثانية ٢٦,٢٪، أما في الفترة ما بين عام ١٩٨٣-١٩٨٦ ونتيجة لزيادة قيمة الصادرات وانخفاض قيمة الواردات نسبياً سجل معدل تباطؤ بلغ متوسطه السنوي ٨,٨٪ ولكنَّه عاد في الفترة الأخيرة لينمو بشكل متواصل فسجل معدل سنوي بلغ متوسطه ١٩,٥٪.

ب- ميزان الخدمات

اما بالنسبة لميزان الخدمات الاردني والذي يظهر عنصري الاستيراد والتصدير الخاصتين بمختلف انواع الخدمات، فالجدول السابق الذكر يوضح أنَّ هناك فائض تصاعدي مستمر فيه خلال الفترة مدار البحث، فال الصادرات الخدمية استطاعت ان تتفوق الاستيرادات من الخدمات طيلة مدة الدراسة، ففي عام ١٩٧٠ كانت الاستيرادات تبلغ ١,٢٥ مليون دينار في حين الصادرات لنفس السنة كانت ٣١,٩ مليون دينار، وتطورت الصادرات بصورة ملحوظة وبلغت ٨٥٧,٤ مليون دينار عام ١٩٨٢ بينما الاستيرادات لنفس العام لم تتجاوز ٢٧٢,٢ مليون دينار

وبلغت الصادرات اقصى قيمة لها في عام ١٩٩٢ وكذلك الاستيرادات وسجلت الاولى ١٦٣٢,٩ مليون دينار والثانية ١٠١٩,٩ مليون دينار.

ونتيجة لكبر حجم الصادرات الخدماتية نسبة الى الواردات من الخدمات ظهر هناك فائض في ميزان الخدمات ازداد من ٦,٨ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى ٢٥٦ مليون دينار عام ١٩٨٠ وأخيراً الى ٦٦٢,١ مليون دينار عام ١٩٩٢.

وبالنظر الى نسبة مساهمة الصادرات والواردات الخدماتية من الصادرات والواردات الكلية من خلال الجدول (٥-٢) نجد أنَّ الصادرات استطاعت ان تحافظ على نسبة كبيرة جداً من الصادرات الاجمالية بلغ معدلها السنوي ٦٩٪. أما الاستيرادات فكانت نسبتها متواضعة مقارنة بالصادرات حيث بلغ معدلها السنوي حوالي ٢٩٪ وسجلت كل من الصادرات والواردات الخدماتية معدل نمو سنوي متقارب بلغ حوالي ٢٠٪.

ج- الحالات بدون مقابل

أما الحالات بدون مقابل فقد تطورت هي ايضاً خلال الفترة موضوع البحث فبعد أن كانت ٤٠,٦ مليون دينار عام ١٩٧٠ ارتفعت الى ١٣٩,٨ مليون دينار عام ١٩٧٥ وبمعدل نمو سنوي بلغ متوسطة ٢٢,٥٪، وارتفعت الى ٤٢٠,٨ مليون دينار عام ١٩٨١ او بزيادة نسبية قدرها تسعة أضعاف مما كانت عليه في عام ١٩٧٠، ولكن بحلول عام ١٩٨٢ وبحكم انخفاض اسعار النفط وما ترتب عليه من انخفاض في المساعدات المقدمة من دول الخليج انخفضت قيمة الحالات بصورة واضحة جداً وسجلت قيمة متدنية قياساً الى السنوات السابقة حيث عام ١٩٨٧ بلغت ١٩٩ مليون ديناراً، وسجلت معدل تباطؤ بلغ متوسطه للفترة (١٩٨٢ - ١٩٨٧) حوالي ١١,٢٪، اما في الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ عادت الحالات لتزداد فوصلت القمة عام ١٩٩٠ حيث بلغت ٤٠٩,٤ مليون دينار وسجلت معدل نمو سنوي بلغ ٢٨,٩٪، وفي العامين الآخرين انخفضت الحالات الى ٣٣٧,١ مليون دينار عام ١٩٩١ والى ٢٧٩ مليون دينار عام ١٩٩٢ نتيجة لما ترتب عن احداث أزمة الخليج.

د- رصيد الحساب الجاري

ونتيجة للعجز المتنامي في التجارة الخارجية السلعية تميز الحساب الجاري الاردني بعجز كبير امتد خمسة عشر سنة، كان ادناه في عام ١٩٧٩ حيث بلغ

٢ مليون دينار، واقتصر في السنة الأخيرة من الدراسة حيث بلغ ٥٢٠ مليون دينار.

وبموجب الفائض المتحقق في ميزان الخدمات وبمساعدة الحالات بدون مقابل سجل الحساب الجاري رصيد موجب خلال ثمانية سنوات كانت في الفترة ما بين ١٩٧٢ - ١٩٧٦ وفي عامي ١٩٨٩، ١٩٨٠ . ويعزى الفائض الذي ظهر في فترة الخمس سنوات الأولى إلى النمو الكبير الذي حصل لحوالات العاملين في الخارج في تلك الفترة حيث بلغ معدله السنوي ٩٥٪^(١٩) . وقد ساهمت سياسة التجارة الخارجية في ذلك أيضاً حيث كانت تعمل على تشجيع الصادرات الاحلالية عن طريق تعديل الرسوم الجمركية التي ظهرت بصورة واضحة خلال تلك الفترة، وكان لتطبيق قانون تشجيع الاستثمار الصادر عام ١٩٧٢ الأثر الكبير أيضاً^(٢٠).

أما بالنسبة للفائض الذي ظهر في عام ١٩٨٠ والبالغ ١١١,٦ مليون دينار فقد كان نتيجة لتحقيق ايرادات السياحة وتزايد تدفق الأرصدة النقدية من الخارج على شكل حالات ومساعدات من الدول العربية الشقيقة^(٢١).

ويعزى الفائض الكبير الذي ظهر في عام ١٩٨٩ والبالغ ٢١٤,٢ مليون دينار إلى ارتفاع صافي الحالات بدون مقابل بنسبة ٥٩,٨٪، وارتفاع الوفر المتحقق في ميزان الخدمات والذي نما بنسبة ٤٢,٥٪، كما أن انخفاض العجز في الميزان التجاري بنسبة ٨,٣٪ كان له دور كبير أيضاً.

جدول (٥ - ٣)

«نسب ومعدلات نمو تتعلق ببنود الحساب الجاري»

الفترة	١٩٩٢ - ١٩٧٠	١٩٩٢ - ١٩٨٧	١٩٨٦ - ١٩٨٢	١٩٨١ - ١٩٧٦	١٩٧٥ - ١٩٧٠
نسبة صادرات الخدمات من الصادرات الكلية	٦٩	٦٦,٧	٧٥,١	٧٧	٦٨,٢
نسبة واردات الخدمات من الواردات الكلية	٢٩,٣	٢٥,٦	٢٢,٦	٢٦,٩	٢٢,٧
معدلات نمو صادرات الخدمات	٢٠,٧	١٤,٩	١,١ -	٣٤,٦	٣٢,٧
معدلات نمو واردات الخدمات	٢٠,٥	١٤	٢,٣	٣٦,٦	٣٦,١
معدلات نمو الحولات بدون مقابل	١٦,٧	٦	١٠,٢ -	٣٥,٩	٣٣,٥
معدلات نمو العجز التجاري	١٨,٨	١٩,٥	٨,٨ -	٢٦,٢	٢٩,٩

المصدر:

احتسبت من قبل الباحث إعتماداً على البيانات الواردة في الملحق الاحصائي رقم (٨).

٤٠٤٠٣ حساب رأس المال

يشمل حساب رأس المال على تحركات رؤوس الأموال بين الدول، والتي تأخذ شكل القروض والاستثمارات، وتظهر في ميزان المدفوعات على صورة مقبولات أو مدفوعات، حيث تمثل المقبولات القروض والاستثمارات الطويلة والقصيرة الأجل الواردة إلى الدولة بالإضافة إلى قيمة استرجاع القروض المنوحة لها، وتمثل المدفوعات القروض والاستثمارات الممنوحة من الدولة وكذلك قيمة استرجاع القروض المستخدمة فيها وما ترتب عليها من أعباء، وتكون المعاملات الرأسمالية في صالح الدولة إذا كان حجم المقبولات يفوق حجم المدفوعات (٢٢).

فبالنسبة لوضع حساب رأس المال الأردني المتمثل في المقوضات

وال مدفوعات يتبين من أرقام الجدول رقم (٦-٢) أنَّ

أ- حجم المقوضات الأردنية من رأس المال الاجنبي كان كبيراً ويتزايد بشكل متواصل من سنة لأخرى، فبعد ان كان ١٤ .٢ مليون دينار عام ١٩٧٠ ارتفع إلى ٢٠٨ .٢ مليون دينار عام ١٩٨٠، وإلى ٣٥٠ .٦ مليون دينار عام ١٩٨٥، وفي عام ١٩٩١ وصل كحد أعلى إلى ٩٦٢ .٢ مليون دينار.

ومن الجدير بالذكر أنه في السنوات العشرين الاولى كانت معظم هذه التدفقات تأخذ شكل القروض الحكومية ولم تستحوذ استثمارات القطاع الخاص إلا على الشيء اليسير الذي لم يتجاوز متوسطه خلال السنوات العشرين٪ ١٠، ولكن في السنوات الثلاث الأخيرة ونتيجة للتدفقات الرأسمالية التي صاحبت العائدتين من الكويت والتي وجهت إلى الاستثمارات الخاصة تصاعد نصيب القطاع الخاص ووصل إلى ٢٢٪ ٦ عام ١٩٨٠ وإلى حوالي ٥٧٪ عام ١٩٩١ وأخيراً إلى ٧٣٪ ٨ عام ١٩٩٢.

ب- حجم المدفوعات الأردنية قد تميز بزيادة تدريجية خلال الفترة مدار البحث حيث ازدادت من ٢ .٨ مليون دينار عام ١٩٧٠ إلى ١٧٦ مليون دينار عام ١٩٨٠ وإلى ٢٥١ .٩ مليون دينار عام ١٩٨٤ وأخيراً إلى ٣٦٠ .٤ مليون دينار عام ١٩٩٢، ومن الملحوظ أنَّ حجم المدفوعات قد انخفض بشكل واضح عام ١٩٩٠ حيث بلغت قيمتها ١٧٩ .١ مليون دينار بعد أن كانت في العام السابق ٤٢٤ .٤ مليون دينار، ويعزى هذا الانخفاض إلى عملية إعادة جدولة معظم اقساط القروض الخارجية المستحقة في ذلك العام (٢٢).

ج- الزيادات التصاعدية في المقوضات كانت تفوق المدفوعات الرأسمالية لذا فقد تميز حساب رأس المال الصافي الأردني بفائض طيلة مدة الدراسة، وبلغ اقصاه في الأربع سنوات الأخيرة نتيجة للظروف الاستثنائية التي مر بها الأردن خلال هذه الفترة والتي تم الاشارة إليها سابقاً، ونستثنى من الفترة عام ١٩٧٦ حيث سجل حساب رأس المال فيه عجز بلغ ١٤ .٦ مليون دينار ويعزى ذلك إلى زيادة الاستثمارات الأردنية الخاصة في الخارج خلال ذلك العام والتي تضاعفت بحوالي ثلث مرات عما كانت عليه في العام السابق حيث ارتفعت من ٢ .٩

مليون ديناراً إلى ٨,٥ مليون ديناراً، بالإضافة إلى نقص المسوحات من القروض
وزيادة التسديدات في ذلك العام (٢٤).

٣٠٤٠٣ حساب الاحتياطيات (Reserves Account)

بتفاعل حساب رأس المال مع الحساب الجاري يظهر هناك مجز أو فائض في ميزان المدفوعات، ويأتي حساب الاحتياطيات (القطاع النقدي) ليعكس نتيجة ما تحقق في هذين الحسابين، فإذا كان هناك عجز في المعاملات الحقيقة (الحساب الجاري وحساب رأس المال) يعني ذلك خروج العملات الصعبة والذهب من البلد وبالتالي عجز في ميزان المدفوعات بقدر العملة التي خرجت وإذا كان هناك فائض، يعني ذلك دخول العملة الصعبة إلى البلد وبالتالي فائض في ميزان المدفوعات بقدر العملة التي دخلت وتظهر قيمته بجانب المدين من حساب الاحتياطيات (٢٥).

وبتفحص الأرقام الخاصة بحساب الاحتياطيات الأردنية المبينة في الجدول رقم (٦-٢) يتضح أنَّ ميزان المدفوعات الأردني قد امتاز بفائض نقدي في جميع سنوات الدراسة باستثناء ستة منها هي ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٨٢، ١٩٨٤، ١٩٨٧ وسنة ١٩٨٨.

وفي عام ١٩٧٠ عانى ميزان المدفوعات الأردني من عجز مقداره ١٠٥ مليون دينار إزداد ليصل إلى ١١,٨ مليون دينار عام ١٩٧١ نتيجة العجز الكبير الذي ظهر في الحساب الجاري في ذلك العام والبالغ ٢١,٢ مليون دينار، وفي السنوات اللاحقة أخذ يحقق فائضاً متذبذباً، كان يزداد أحياناً ويتناقص أحياناً أخرى، ففي عام ١٩٧٢ حقق فائضاً نقدياً مقداره ٦,٧ مليون دينار، ارتفع ليصل ٤٦,٧ مليون دينار عام ١٩٧٥ ولكنه انخفض في العام التالي إلى ١٠,٩ مليون دينار، وفي عام ١٩٨٠ حقق ميزان المدفوعات فائضاً كبيراً وصلت قيمته إلى ١١١,٢ مليون دينار وهي أكبر قيمة سجلها خلال فترة ١٩٧٠ - ١٩٨٨ ويعزى ذلك إلى الفائض الكبير الذي حصل في الحساب الجاري والبالغ ١١١,٦ مليون دينار وذلك نتيجة لنمو صافي الحالات بدون مقابل وحالات العاملين بمعدلات عالية نسبياً بلغت في ذلك العام ٢١٪ و ٢٧٪ على التوالي.

وفي عامي ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ تحقق هناك مجز بلغ مقداره ٦٩,٣,٦٢,٤ مليون دينار للستين على التوالي، وقد تصاعد هذا العجز ليصل الى ١٢٠ مليون دينار في عام ١٩٨٨ مسجلاً بذلك أعلى قيمة له خلال الفترة ويعزى ذلك الى العجز الكبير الذي ظهر في الحساب الجاري والبالغ ١٠٥,٥ مليون دينار وفي الاربع سنوات الاخيرة وبحكم التدفقات الرأسمالية التي صاحبت العائدين من الكويت استطاع ميزان المدفوعات ان يحقق وفرأً نقدياً ضخماً بلغ اقصاه عام ١٩٩١ وقد كان مقداره ١٧٣٤ مليون دينار.

جدول رقم (٦-٣)
وضع حساب رأس المال الأردني ورصيد القطاع النقدي

رصيد القطاع النقدي مليون دينار	صافي تحركات رأس المال مليون دينار	المدفوعات			المتبرعات				
		خاص مليون دينار	حكومة مليون دينار	%	خاص مليون دينار	%	الحكومة مليون دينار		
١.٥	٠.٢	١.٤	١.٥	٣٠	صفر	١٠٠	٣.١	١٩٧٠	
١١.٨	٦.٧	١.٣	١.٨	٣٠	صفر	١٠٠	٩.٨	١٩٧١	
٦.٧	٦.٢	٠.٧	٤.٢	٣٠	٢٧	٠.٣	٩٧.٣	١٩٧٢	
١٢.٥	٦.٥	١.٨	٥.٢	٣٠	٥.٢	٠.٧	٩٤.٨	١٩٧٣	
٦.٧	١٠.١	١	٥.٢	٣٠	١٢.٣	٢.١	٨٧.٧	١٩٧٤	
٤٦.٧	٤٤.١	٢.١	١١.٧	٣٠	١٤.٦	٨.٤	٨٥.٤	١٩٧٥	
١٠.٩	١٤.٦	١٠.٣	٥٣	٣٠	١٤.٢	٦.٩	٨٥.٨	١٩٧٦	
٦٤.٨	٥٠.٢	٥.٤	٤٨.٧	٣٠	٧.٨	٩.١	٩١.٢	١٩٧٧	
٣٩.٩	٩٠.٩	١.٤	٢٨.٥	٣٠	١٥.٤	١٨.٦	٨٤.٦	١٩٧٨	
٢٣.٧	٥٨.٣	٠.٣	٩٤.٨	٣٠	٧.٧	٨.٢	٩٤.٣	١٩٧٩	
١١١.٢	٢٢	٢.٤	١٧٣.٧	٣٠	٧.٧	١١.٧	٩٤.٣	١٩٨٠	
١٥.٣	٦٩	صفر	٢٩٦	٣٠	١٢.٩	٤٦.٩	٨٧.١	١٩٨١	
٦٢.٤	١١٣.٤	١٢.٢	٢٢٢.٦	٣٠	٩.٥	٢٢	٩٠.٥	١٩٨٢	
٥٠.٣	١٥٦.٧	٢.٨	١٦٩.٨	٣٠	٦.٢	١٣.٧	٩٥.٦	١٩٨٣	
٦٠.٣	٦٨.٤	١	٢٥٠.٩	٣٠	٩.٥	٢٩.٩	٩٠.٥	١٩٨٤	
١٨.٥	١٣٧.٦	صفر	٢١٢.٩	٣٠	١٢.٨	٩.٧	٩٧.٢	١٩٨٥	
١٨.٣	٥٠.٩	٣.٤	٢٢٥.٢	٣٠	٢.٨	١٠.٥	٩٦.٢	١٩٨٦	
٢٦.٦	٧٥.٩	٠.٢	٢٠٧.٧	٣٠	٤.٨	١٢.٥	٩٥.٢	١٩٨٧	
١٢٠.٣	٣٢.٨	٠.٢	٣٥٨.١	٣٠	٢.٥	٩.٧	٩٧.٥	١٩٨٨	
٢٢٢.٧	١١٢.٣	١١.٣	٢٢٢.١	٣٠	صفر	١٠٠	٢٤٧.٨	١٩٨٩	
٢٦٨.٧	٢٥٢.٩	٠.١	١٧٩.١	٣٠	٢٢.٦	١٢٠.٣	٧٧.٤	١٩٩٠	
٧٣٤.١	٧٢٢.٢	١٧.٦	٢١١.٦	٣٠	٥٧.١	٥٤٩.٢	٤٢.٩	١٩٩١	
٢٣.٢	٤٨٢.٧	١٦.٧	٢٤٢.٧	٣٠	٧٣.٨	٥٣٨.٤	٣٦.٢	٢٠.٥	١٩٩٢

المصدر :

- البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٩) جدول رقم (٢١)
- البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات، النشرة الاحصائية الشهرية، تشرين الثاني، ١٩٩٢، جدول (٣٤).
- النسب احتسبت من قبل الباحث

٣٠٤٠٣ المخلاصة

لقد ناقش هذا الفصل نشاط التجارة الخارجية الاردنية من حيث التغيرات الهيكيلية والكمية والتوزيع الجغرافي، كما ناقش تطور الميزان التجاري وميزان المدفوعات، خلال الفترة مدار البحث (١٩٧٥-١٩٩٢)، وقد بروزت لنا عدة نتائج جوهرية نوجزها بالنقاط التالية:-

- ١ تزايد اعتماد نشاط القطاعات الانتاجية الاردنية على حركة التجارة الخارجية، سواءً من حيث استيراد السلع والمواد المختلفة او تصدير المنتجات المحلية، فقد ارتفعت نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي من نحو ٤٤,٥٪ عام ١٩٧٥ الى ٩٢,٤٪ عام ١٩٩٢ وبلغت هذه النسبة بالمتوسط ٨١,٨٪، وقد كانت الاستيرادات تشكل النسبة الاكبر منها، حيث اخذت بالمتوسط ٦٤,٦٪ من الناتج المحلي، وعند مقارنة هذه النسب مع مثيلاتها للدول النامية الاخرى تبين ان الاردن يتمتع باعلى النسب، الامر الذي يجعل اقتصاده اكثر انكشافاً على العالم الخارجي واكثر حساسية تجاه الازمات الاقتصادية العالمية.
- ٢ تميزت التجارة الخارجية الاردنية بالتركيز الجغرافي خلال الفترة مدار البحث، وفي جانب المستورادات كانت دول السوق الاوروبية المشتركة والولايات المتحدة الامريكية اكبر مصدر للسلع المستوردة، حيث اخذت الاولى معدل ٣٢,٩٪ من المستورادات الاردنية والثانية ١٢,١٪، وقد شكلت الدول العربية السوق الرئيسية للصادرات الاردنية حيث استوعلبت اكبر من ٥٥٪، وتلتتها في المرتبة الهند حيث اخذت ١٠,٦٪، في حين جاءت دول السوق الاوروبية المشتركة في مركز متاخر، وذلك على عكس ما هو الحال في نشاط الاستيراد، حيث اخذت فقط ٢,١٪.
- ٣ اظهرت السلع الاستهلاكية المستوردة اتجاهها متناقصاً عبر الزمن، حيث انخفضت نسبتها من ٤٥,٣٪ خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٧٠) الى ٣٨,٨٪ خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٨٩)، وكذلك تناقصت الاهمية النسبية للسلع الرأسمالية من ٢٣,٧٪ خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٧٠) الى ٢٪ خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٨٩). وكان ذلك لصالح السلع الوسيطة التي ارتفعت اهميتها النسبية من

٦٢٠٪ خلال الفترة الاولى الى ٤٠٪ خلال الفترة الاخيرة. وبالمتوسط للفترة الدراسية كاملة حافظت السلع الاستهلاكية على مركز الصدارة وحصيتها بنسبة ٣٨٪ مقابل ٧٪ للسلع الوسيطة و ١٪ للسلع الرأسمالية.

وبالنسبة للصادرات السلعية، فلقد احتلت السلع الاستهلاكية المرتبة الاولى فيها بنسبة معدلها ٤٧٪ وتلتها السلع الوسيطة بنسبة معدلها ٤٤٪ واخيراً السلع الرأسمالية بنسبة ٧٪. وقد كانت الصادرات من الفوسفات تشكل اكثر من ٢٦٪ من الصادرات السلعية كمعدل للفترة الدراسية كاملة.

٤- بالرغم من النمو الكبير الذي حققته الصادرات السلعية الاردنية خلال الفترة مدار البحث الا ان قيمتها الاسمية بقيمة اقل بكثير من قيمة المستورادات في جميع السنوات الامر الذي سبب وجود عجز مزمن ومتفاقم في الميزان التجاري، تصاعد من ٣,٣ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى ١٤٦١,٧ مليون دينار عام ١٩٩٢ وذلك بمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ١٨,٨٪.

٥- عملت التدفقات النقدية الخارجية المتمثلة في القروض والمساعات والهبات وحوالات العاملين على تغطية العجز الدائم في الميزان التجاري الاردني، كما سببت وجود فائض في ميزان المدفوعات ظهر في جميع سنوات الدراسة باستثناء ستة منها هي ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٨٢، ١٩٨٤، ١٩٨٧، ١٩٨٨.

الهوامش

- ١ عبد الله شامي، موسى الروابدة، تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسات، المجلد السادس عشر، العدد الأول (١٩٨٩)، ص (٦٢).
- ٢ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، التجارة الخارجية في الوطن العربي، عمان، الأردن، نيسان، ١٩٨٢، ص (٥).
- ٣ جابر محمد بدبور، سياسات التجارة الخارجية في الأردن، الجمعية العلمية الملكية، نيسان، ١٩٨٤، ص ١٥.
- ٤ البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، التقرير السنوي (١٩٨٧، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩١).
- ٥ البنك المركزي الأردني، المرجع السابق، ١٩٨٦، ص ٨٦.
- ٦ البنك المركزي الأردني، المرجع السابق، ١٩٩١، ص ٦٤.
- ٧ خليل حماد، زكية مشعل، تأثير اكتشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية، جامعة اليرموك، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد ٢، العدد ٢، ١٩٨٦، ص ١٦٧.
- ٨ خليل حماد، زكية مشعل، المرجع السابق، ص ١٧٦.
- ٩ صالح عنقاد، أثر التجارة الخارجية على التطور الاقتصادي في البلاد العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربي، الأمانة العامة، عمان، ١٩٨٦، ص ١٦.
- ١٠ البنك المركزي الأردني، المرجع السابق، ١٩٨٨، ص ٦٢.
- ١١ احتسبت النسب اعتماداً على البيانات الواردة في الملحق الاحصائي رقم (١) وعلى المعادلين التاليين:

- نسبة الصادرات من الفوسفات الى الصادرات السلعية خلال الفترة

$$\frac{\frac{١٢١٢,٣}{٤٧٩,٧}}{٠,٢٦} = \frac{١٩٩٢}{١٩٧٠} = \frac{\text{قيمة الصادرات من الفوسفات}}{\text{قيمة الصادرات من السلعية}}$$

- نسبة الصادرات من الفوسفات الى الصادرات من المواد الخام

$$\frac{\frac{١٢١٢,٣}{٢٥٤٨}}{٠,٤٨} = \frac{١٩٩٢}{١٩٧٠} = \frac{\text{قيمة الصادرات من الفوسفات}}{\text{قيمة الصادرات من المواد الخام}}$$

- ١٢- البنك المركزي الأردني، مرجع سابق، ١٩٨٦، ص ٦٠.
- ١٣- البنك المركزي الأردني، المرجع السابق، ١٩٩٠، ص ٦٢.
- ١٤- صالح عنقاد، مرجع سابق، ص ٢٥.
- ١٥- البنك المركزي الأردني، مرجع سابق، ١٩٨٤، ص ٦٢.
- ١٦- حسن محمود ابراهيم، *مبادئ النظرية الاقتصادية*، دار النهضة المصرية، بيروت، ١٩٧٩، ص ٤٧٨.
- ١٧- زينب حسن عوض، *العلاقات الاقتصادية الدولية*، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٩، ص ٤٤.
- ١٨- حسن درويش العشري، *العلاقات الاقتصادية الدولية*، ١٩٨٠، ص ٥٨.
- ١٩- البنك المركزي، دائرة الأبحاث والدراسات، *بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩)*، تشرين الاول، ١٩٨٩، جدول رقم (٢١).

- ٢٠- جابر محمد بدور، مرجع سابق، ص ٦٧.
- ٢١- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي السابع عشر، ١٩٨٠، ص ٦٩.
- ٢٢- زينب حسن عوض، مرجع سابق، ص ٤٧.
- ٢٣- البنك المركزي الأردني، المراجع السابق، ١٩٩٠، ص ٧٣.
- ٢٤- جابر محمد بدور، مرجع سابق، ص ٧٢.
- ٢٥- المراجع السابق، ص ٦٦.

الفصل الرابع

شروط التبادل التجاري والقدرة
الاستيرادية الأردنية



الفصل الرابع

شروط التبادل التجاري والقدرة الاستيرادية الأردنية

انطلاقاً من المعطيات الواردة في صفحات الفصل السابق المتعلقة بالتطورات التي شهدتها التجارة الخارجية الأردنية، يمكننا القول أن الاقتصاد الأردني له علاقات تشابكية واسعة مع العالم الخارجي، الأمر الذي يجعله أكثر تعرضاً للتأثير بالتحولات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على المنطقة، وحيث أن العقدين الماضيين كانا حافلين بتطورات اقتصادية وسياسية مثيرة على الصعيدين العالمي والإقليمي (نذكر منها، موجة التضخم العالمي، الأزمة النقدية، الحرب العراقية الإيرانية، فترة الركود الاقتصادي، أزمة الخليج الثانية) فقد تأثر الاقتصاد الأردني تأثيراً واضحاً في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية وخاصة في مجال المبادرات التجارية، ومما زاد من درجة تأثيره اعتماده على العالم الخارجي في تمويل مستورداته وذلك في صورة مساعدات وقرופض وهبّات وحوالات عاملين.

ومن هنا وبعد أن اكتملت في الفصل السابق مناقشة التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية الأردنية سينصب اهتمامنا في هذا الفصل على جانبين آخرين هما:

- تطورات شروط التبادل التجاري للأردن واتجاهاتها.
- وضع القدرة الاستيرادية الأردنية والتغيرات الهيكلية والكمية التي حدثت لها خلال الفترة مدار البحث وذلك في ضوء التغيرات العالمية.

٤٠ شروط التبادل التجاري الأردنية

تلعب شروط التبادل الدولي دوراً بارزاً في التعبير عن وضع الدولة التجاري والاقتصادي، وبموجبها يتم اعطاء صورة واضحة عن القوة الشرائية لمنتجات الدولة من خلال التغيرات التي تحدث لأسعار وكميات الصادرات، ويؤكّد بعض الاقتصاديين على أهمية المبادرات التجارية في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي، فعند المستويات المتقدمة من الدخل والنشاط الاقتصادي تكون الدولة أهوج ما تكون إلى سلع وخدمات لازمة لسد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك المحلي،

ولذا كلما زادت قيمة ما تنتجه الدولة زادت القوة الشرائية لها، وبالتالي أصبحت الدولة أقدر على توفير السلع والخدمات المطلوبة.

ونظراً للقوة الاحتكارية التي تمتاز بها الدول الصناعية الكبرى، تحظى صادراتها بقوة شرائية عالية تتزايد باستمرار، في حين أن الدول النامية (باستثناء الدول النفطية)، تعاني من انخفاض متواصل في اسعار صادراتها وبالتالي في قوة شرائها، الامر الذي يؤدي الى احداث مبادرات غير متكافئة بين الطرفين يتبلور من خلال التصاعد المستمر في معدلات تبادل الدول المتقدمة والتدحرج المستمر في معدلات تبادل الدول النامية، والاردن كونه بلدًا ناميًّا وصغيرًا وله علاقات تجارية واسعة، قد يعاني مما تعاني منه البلدان النامية الأخرى، ولذلك عمدنا في هذا الجزء على دراسة وضع الاردن التبادلي من خلال المعايير الثلاثة، شروط التبادل الصافي، شروط التبادل الاجمالي وشروط التبادل الداخلي وذلك للتتأكد من حقيقة اتجاه شروط التبادل التجاري الاردنية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٢.

ومما تجدر الإشارة إليه أننا سنقسم الفترة الدراسية الى فترتين جزئيتين الأولى تمت من عام (١٩٧٠ - ١٩٧٩) (فترة ما بعد التضخم العالمي وأزمة النقد العالمية)، والثانية من عام (١٩٨٠ - ١٩٩٢) (فترة الركود الاقتصادي العالمي وأزمتي الخليج الأولى والثانية)، وذلك لغايات التبسيط.

١٠١٤ الفترة الأولى (١٩٧٠ - ١٩٨٠)

أ- شرط التبادل الصافي (NET TERM OF TRADE)

بما أن شرط التبادل يكون مئة في سنة الأساس، فإن أي انخفاض الى أقل من مئة يبرهن على أنه يتحرك في غير صالح الدولة، كما وأن ارتفاع المعدل فوق المائة يدل على أنه يسير في صالح الدولة. وعليه يتضح من الجدول رقم (٤) أن شرط التبادل الصافي في السنوات الأربع الأولى كان في غير صالح الاقتصاد الاردني، إذ سجل في هذه السنوات ٩٦,٢٪، ٧٦,٥٪، ٨٤,٩٪، ٨١,٥٪ على التوالي وهذا معناه أن الاردن في هذه السنوات كان يحصل من صادراته على حجم من الواردات يقل بمقابل ٣,٨٪، ٢٣,٥٪، ١٥,١٪، ١٨,٥٪ على التوالي مما

كان يحصل عليه في سنة الأساس نتيجة ارتفاع اسعار الواردات بمعدل يزيد عن معدل ارتفاع اسعار الصادرات، ويمكن ان يعزى ذلك الى عاملين اثنين: الاول، موجة التضخم العالمي ومتولد عنها من ارتفاع في معظم اسعار السلع، والثاني، الهزة القوية التي تعرضت لها معظم العملات الرئيسية الامر الذي ادى إلى وجود اقبال غير طبيعي على شرائها انعكس بصورة ارتفاع في معظم اسعار السلع^(١)، وعليه فمن الطبيعي أن يتاثر معدل التبادل الصافي الأردني سلباً بهذين العاملين كون الصادرات الأردنية ضئيلة جداً بالمقارنة مع المستوردات.

وفي غمار موجة التضخم التي اجتاحت العالم اتجه الرقم القياسي لاسعار الصادرات نحو التحسن بشكل واضح في عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥، اذ قفز هذا الرقم من ٢٤,٥ نقطة عام ١٩٧٣ الى ٧٠,٣ نقطة عام ١٩٧٤ والى ٧٩,٧ نقطة عام ١٩٧٥ اي بمعدل نمو بلغ ١٠,٢٪ عام ١٩٧٤ و ١٢,١٪ عام ١٩٧٥ مما كان عليه في عام ١٩٧٣ وبالمقابل اتجه الرقم القياسي لاسعار الواردات للتزايد على نحو مستمر خلال هذين العامين، ولكن بمعدلات اقل من معدلات نمو اسعار الصادرات، فقد ارتفع من ٤٢,٣ نقطة عام ١٩٧٣ الى ٥٣,٨ نقطة عام ١٩٧٤ والى ٧٣,٨ نقطة عام ١٩٧٥ ونظرأً لأن الرقم القياسي لاسعار الصادرات كان متزايداً على نحو أعلى من تزايد الرقم القياسي لاسعار الواردات، فان شرط التبادل الصافي للأردن قد شهد تحسناً ملمسياً خلال هاتين السنتين، اذ ارتفع هذا المعدل من ٨١,٥٪ في عام ١٩٧٣ الى ١٢٠,٦٪ عام ١٩٧٤ والى ١٠٧,٩٪ عام ١٩٧٥. وهنا تنبغي الاشارة الى أن التحسن الذي طرأ على شرط التبادل الصافي يعود أساساً الى الارتفاع الكبير الذي تحقق في اسعار الفوسفات، حيث تضاعفت خلال هاتين السنتين بحوالى ثلاثة مرات.

وبعد الارتفاع الذي أصاب اسعار الصادرات خلال الفترة الممتدة من بداية عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٧٥ اخذت هذه الاسعار بالتناقص، فوصل الرقم القياسي بها الى ٧١,٧ نقطة في عام ١٩٧٦ بعد ان كان ٧٩,٧ نقطة في عام ١٩٧٥، ووالى انخفاضه في العامين اللاحقين فوصل الى قيمة متدنية بلغت ٦٩ نقطة وذلك في عام ١٩٧٨. وبالرغم من ذلك فإن شرط التبادل الصافي قد حافظ على قيم عالية كانت في صالح الدولة خلال هذه السنوات: اما في العام الاخير ١٩٧٩، ونتيجة

لارتفاع اسعار المستوردات بمعدلات اعلى من معدلات ارتفاع اسعار الصادرات انخفض شرط التبادل الصافي الى ما دون المائة بقليل حيث سجل ٧٪٩٩.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن معاملات الأردن التجارية الخارجية خلال مدة البحث (١٩٧٠ - ١٩٧٩) قد مرت بفترة من الخسارة، خلال الاعوام (١٩٧٢-١٩٧٣)، وفترة من الربح للأعوام (١٩٧٤ - ١٩٧٨)، ويمكن تقدير هذه الارباح او تلك الخسائر من خلال معيار يسمى "معيار الربحية" والذي يمكن التعبير عنه رياضيا على أنه اجمالي قيمة الصادرات السلعية بالاسعار الجارية مقسومة على الرقم القياسي لاسعار الواردات مطروحا منه القيمة الاجمالية للصادرات بالاسعار الجارية مقسومة على الرقم القياسي لاسعار الصادرات^(٢).

وبعد استخدام هذا المعيار توصلنا الى النتائج المبينة في الجدول رقم (٤) وبالتأمل في هذه البيانات يتضح أن التغير في معدل التبادل الصافي قد كبد الأردن خسارة خلال الأربع سنوات الأولى تقدر بحوالي ٢١,٤٥ مليون دينار، وكان ذلك راجعاً الى ارتفاع اسعار الواردات من جميع السلع نتيجة لاتجاه الاسعار العالمية نحو الارتفاع. أما في السنوات الخمس اللاحقة فقد حقق الأردن ارباحاً من جراء ارتفاع الاسعار تقدر بحوالي ٣٩,١ مليون دينار وكان اقصاها في عام ١٩٧٤ حيث بلغت ١٧,١٩ مليون دينار.

وفي العام الاخير ١٩٧٩ كانت الخسارة المقدرة حوالي ٠,٠٤ مليون دينار، ولما كان مجموع المكاسب التي تحقق (٣٩,١ مليون دينار) أكثر من مجموع الخسائر المتکبدة (٢١,٤٩ مليون دينار) فإنه يستنتج من ذلك ان صافي الربح الذي تحقق من التجارة السلعية نتيجة اختلاف الاسعار قد بلغ حوالي ١٧,٦١ مليون دينار خلال الفترة مدار البحث.

والسؤال الذي يطرح نفسه الان هو: هل أظهر معدل التبادل الصافي الأردني اتجاهًا واضحًا خلال الفترة مدار البحث؟ بمعنى هل كان هناك تحسناً أم تدهوراً فيه خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٩)؟ وللإجابة على هذا السؤال قمنا باستخدام معادلة الانحدار اللوغاريتمية البسيطة (Semi-log linear regression) اتفاقاً مع بعض الدراسات السابقة^(٣) فكانت

النتيجة على النحو التالي:

$$\text{LOG TR} = 4.4 + .026 \text{ Time}$$

$$(5) \quad (2.1)$$

$$R^2 = 0.83, \bar{R}^2 = 0.8, D.W = 1.80, F = 133$$

يتضح من المعادلة السابقة أن شرط التبادل الصافي للأردن كان يتجه نحو التحسن خلال هذه الفترة وبمعدل نمو سنوي متوسطه ٦٪.

بـ شرط التبادل الاحمالي (Gross Term of Trade)

تشير الارقام القياسية الخاصة بكميات الصادرات الأردنية المبينة في الجدول رقم (١-٢) الى ان هناك تحسيناً ملحوظاً قد طرأ على كمية الصادرات خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٩) حيث ارتفع الرقم القياسي بنسبة سنوية بلغ معدلها ٤٪، وقد صاحب ذلك نمواً مشابهاً في الارقام القياسية لكمية المستوردة.

ولأن الارقام القياسية لكمية المستورادات كانت أكبر من الارقام القياسية لكمية الصادرات ظهر شرط التبادل الاجمالي بصورة كانت لصالح الدولة في جميع السنوات وكان افضلها في عام ١٩٧٨ حيث سجل ١٨٣٪ اي بمعدل تحسن ٤٪ نسبه الى سنة الأساس، ويعزى ذلك الى زيادة الكميات المستوردة بصورة ملحوظة خلال ذلك العام وذلك نتيجة للتراجع اسعار المستورادات على اثر انخفاض معدلات التضخم في الدول الصناعية. وكانت ادنى قيمة سجلها معدل التبادل الاجمالي في عام ١٩٧٤، حيث بلغت ١٠٣٪ ويعود ذلك الى زيادة الكميات المصدرة من الفوسفات نتيجة زيادة الطلب العالمي عليه في ذلك العام.

وعليه يمكن القول أنَّ شرط التبادل الاجمالي قد حافظ على قيم كانت تفوق المائة في جميع السنوات، وهذا يعني ان الأردن خلال هذه الفترة كان يعطي كمية أقل مما كان يغطيه في سنة الأساس مقابل كمية ثابتة من الاستيرادات، او بمعنى آخر كان يأخذ كمية أكبر من الاستيرادات مقابل نفس الكمية من الصادرات.

و حول نحو اتجاه شرط التبادل الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ تشير المعادلة القياسية التالية الى انه يتفق مع اتجاه شرط التبادل الصافي، إذ أنه اظهر اتجاهاً موجباً و تمتلك المعلمة بمعنى إحصائية عالية.

$$\begin{aligned} \text{LOG TG} &= 4.8 + .037 \text{ Time} \\ (38) &\quad (2.1) \\ R^2 &= .84, \bar{R}^2 = .82, D.W = 1.7, F = 40 \end{aligned}$$

جـ- شرط التبادل الدخلي (Income Term of Trade)

يعتبر شرط التبادل الدخلي مؤشرًا يقيس القدرة الاستيرادية المتأتية من الصادرات السلعية، ويتميز هذا المقياس عن المقياسين السابقين بكونه أكثرهم شمولاً في التعبير عن التغيرات التي تحدث في المبادلات التجارية الدولية وذلك لأنّه يأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحدث في الأسعار والكميات في آن واحد.

وبتقسيي أرقام شروط التبادل الدخلي للأردن خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٧٠، اتضح أن القوة الشرائية لحصيلة الصادرات السلعية قد كانت وحتى نهاية الفترة تقل عن مستواها في سنة الأساس ١٩٨٥، وبمعدل تفاوت سنوي يقدر بحوالي ٧٪. كان أقصاه في عام ١٩٧١ حيث بلغ ٤٪٨٥ وادناه في العام الأخير ١٩٧٩ بلغ ٥٪٩٣، ومع ذلك فقد شهدت هذه الفترة تحسناً ملمساً في هذا المعدل تبعاً لتحسين مستوى أسعار السلع المصدرة ومستوى الكميات منذ بداية الفترة وحتى نهايتها، ففي عام ١٩٧٠ كان شرط التبادل الدخلي ١٤.٦ ارتفع ليصل إلى ٢٧.١ عام ١٩٧٧ ووصل إلى ٤١.١ في عام ١٩٧٩، وقد كان ينمو بمعدلات متقاربة كان أقصاها في عام ١٩٧٤ ومقداره ١١٪٧ وذلك نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للفوسفات وزيادة الكمية المصدرة منه.

وتؤكد المعادلة القياسية التالية الاتجاه الموجب لشرط التبادل الدخلي.

$$\begin{aligned} \text{LOG TI} &= 2.28 + 16 \text{ Time} \\ (23) &\quad (10.9) \\ R^2 &= .95, \bar{R}^2 = .94, D.W = 1.8, F = 202 \end{aligned}$$

حيث تشير إلى أنه وخلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ كان يتوجه نحو التحسن بمعدل نمو متوسط السنوي ٦٪١٦، مما يؤكد ذلك المعنوية الإحصائية العالية التي يتمتع بها.

جدول رقم (٤-١)

شروط التبادل التجاري في الأردن (١٩٧٩ - ١٩٧٠)

سنة الأساس ١٩٨٥

$\pi = \frac{Xg}{Pm} - \frac{Xg}{Px}$ (٨) مليون دينار	TI (٧)	TG (٦)	Qm (٥)	Qx (٤)	RT (٣)	Pm (٢)	Px (١)	البيان السنة
١,١٤-	١٤,٦	١٣٤	٢٠,٤	١٥,٢	٩٦,٢	٣١,٨	٢٠,٦	١٩٧٠
٧,٢٧-	١٠,٥	١٤٢	١٩,٦	١٣,٨	٧٦,٥	٢٧,١	٢٨,٤	١٩٧١
٥,٥٥-	١٤,٦	١٤٥,٣	٢٥	١٧,٢	٨٤,٩	٤٠,٤	٢٤,٣	١٩٧٢
٧,٤٨-	١٥,٢	١٣٠,٤	٢٤,٤	١٨,٧	٨١,٥	٤٢,٣	٢٤,٥	١٩٧٣
١٧,١٩	٢٤,٦	١٠,٣	٢٧,٣	٢٦,٥	١٣٠,٦	٥٢,٨	٧٠,٣	١٩٧٤
٤,٠٢	٢٤,٦	١٥١,٧	٢٤,٦	٢٢,٨	١٠٧,٩	٧٣,٨	٧٩,٧	١٩٧٥
٦,٤٣	٣١,٥	١٧٨,٥	٥١,٦	٢٨,٩	١٠٩,٢	٦٥,٦	٧١,٧	١٩٧٦
٥,٨٩	٣٧,٢	١٧٣,٢	٦٠,٣	٣٤,٨	١٠٧	٦٧	٧١,٥	١٩٧٧
٥,٥٦	٣٩,٧	١٨٣,٤	٦٨,٨	٣٧,٥	١٠٥,٩	٦٥,١	٦٩	١٩٧٨
٠,٠٤-	٤٦,١	١٧٤,٥	٨٠,٨	٤٦,٣	٩٩,٧	٦٩,٧	٦٩,٥	١٩٧٩

Pm : الرقم القياسي لأسعار الصادرات

Px : الرمز القياسي لأسعار الواردات

TR : شرط التبادل الصافي

Qx : الرقم القياسي لكمية الصادرات

Qm : الرقم القياسي لكمية الواردات

TG : شرط التبادل الاجمالي

TI : شرط التبادل الداخلي

π : معدل الربحية

المصدر:

- البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٩)، مصدر سابق، جدول (٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣).

- المعود (٨,٧,٦,٣) احتسبت من قبل الباحث.

٢٠١٠٤ الفترة الثانية (١٩٨٠ - ١٩٩٣)

أ- شرط التبادل الصافي:

يتضح من الجدول رقم (٤-٢) أنّ شرط التبادل الصافي للأردن قد ظهر خلال هذه الفترة بصورة كانت أكثر اشراقةً من الفترة السابقة، فبالرغم من تدني مستويات هذا المعدل في السنوات الأربع الأولى بالنسبة لسنة الأساس الا أنه قد تزايد وبمعدلات عالية نقلته الى مستويات أفضل كانت تفوق المائة في جميع السنوات اللاحقة، ففي عام ١٩٨٢ وبعد أن كان يحمل ٨٩,٩ نقطة عام ١٩٨١ وصل الى ٩٦,٧ اي بمعدل نمو ٨٪، وتتابع مسيرته الى ان وصل الى ١٠٠,٣ في عام ١٩٨٤ وقد جاءت هذه الزيادة كنتيجة لنمو اسعار الصادرات الأردنية من المواد الكيماوية والمواد المصنعة والتي نمت بنسبة ٣٧,٩٪ و ٣١٪ على التوالي^(٥).

وفي عام ١٩٨٦ ارتفع سعر صرف الدينار الاردني مقابل الدولار الامريكي فوصل معدل صرفه الى ٢,٨٦ دولار بعد ان كانت ٢,٥٣ دولار خلال عام ١٩٨٥ وهذا الأمر أدى بدوره الى تخفيض الرقم القياسي لاسعار الصادرات المستوردة مقدمة بالدينار الاردني بنسبة ٢٤,٧٪ / ١٢,٩٪ على التوالي. وقد جاء انخفاض اسعار الصادرات في كل من المواد الكيماوية والمواد الخام والمواد المصنعة والتي انخفض الرقم القياسي لاسعارها بنسبة ١٨,٩٪ / ١٣,٨٪ على التوالي، في حين جاء انخفاض اسعار المستوردة في كل من الوقود المعدني والمواد الكيماوية حيث انخفض الرقم القياسي لاسعارها بنسبة ١٧,٥٪ / ٢٥,٦٪ على التوالي. ونتيجة لذلك فقد اظهر شرط التبادل الصافي تحسناً في صالح الاقتصاد الاردني بنسبة ١٤,٣٪ عما كان عليه في عام ١٩٨٥، مما ادى الى تحقيق أرباح تقدر بحوالي ٣٧,٦ مليون دينار نجمت عن اختلاف الاسعار.

وفي عام ١٩٨٧ استمر الدينار الاردني بالارتفاع مقابل الدولار الامريكي فوصل معدل صرفه الى ثلاثة دولارات، مما سبب انخفاضاً آخر في اسعار الصادرات الاردنية انعكس سلباً على شرط التبادل الصافي فخفضه بنسبة ١٠,٩٪ ومع نهاية عام ١٩٨٨ لجأت ادارة البنك المركزي الى تعويم سعر صرف الدينار الاردني بهدف تضييق الفجوة ما بين موارد العملات الاجنبية ومدفوئاتها

ونتيجة لانخفاض الطلب على الدينار الاردني وزيادة عرضه، انخفض سعر صرفه مقابل العملات الأجنبية الرئيسية بصورة لم يسبق لها مثيل، حيث انخفض مقابلين الياباني بما نسبته ٢٥٪ ومقابل الجنيه الاسترليني بنسبة ٤٪ ومقابل الدولار الامريكي بنسبة ٩٪^(١)، وهذا انعكس ايجاباً على اسعار الصادرات والمستوردات الإسمية فسببت لها زيادة كبيرة وغير حقيقة ظهرت في عام ١٩٨٩، فوصل الرقم القياسي لاسعار الصادرات الاردنية الى ١٤٥.٣ نقطة بعد ان كان في العام السابق ٩٢.١ اي بمعدل نمو بلغ ٥٦٪ والرقم القياسي لاسعار المستوردات وصل الى ١٢٠ بعد ان كان ٨٢.٧ اي بمعدل نمو ٤٥٪، هذا وقد أدى ذلك الى رفع معدل التبادل الصافي بنسبة ٨٪ عما كان عليه في عام ١٩٨٨ حيث سجل ١٢١ وقد نجم من ذلك ارباحاً اسمية تقدر بحوالي ٧٧.٥ مليون دينار تعود اساساً الى انخفاض سعر صرف الدينار الاردني في ذلك العام .

ومع نهاية عام ١٩٩٠ نشبت حرب الخليج فسببت ارتفاعاً اخر في اسعار كل من الصادرات والواردات، وظهر ذلك جلياً في عام ١٩٩١ حيث ارتفع الرقم القياسي لاسعار الصادرات بنسبة ٢٢.٨٪ والرقم القياسي لاسعار الواردات بنسبة ٣٤.٨٪ وقد جاءت زيادة اسعار الصادرات في كافة مكوناتها ولكن ابرزها المواد الغذائية حيث ارتفعت نسبة ١١٨٪ عما كانت عليه في عام ١٩٨٩ وذلك نتيجة لزيادة طلب السوق العراقي عليها، ونتيجة لنمو اسعار المستوردات بنسبة كانت اعلى من نسبة نمو اسعار الصادرات انخفض معدل التبادل الصافي بنسبة بلغت ١.٧٪ عما كان عليه في عام ١٩٨٩ حيث سجل ١١٨.٩، ومع ذلك فقد حقق الأردن خلال هذا العام ارباحاً من مبادراته الخارجية تقدر بحوالي ٥٨.٧ مليون دينار نجمت عن تغيرات الاسعار.

وكلية نهائية نقول إن شرط التبادل الصافي خلال هذه الفترة كان لصالح الاقتصاد الاردني في جميع السنوات باستثناء السنوات الأربع الاولى، وقد حقق من جراء ذلك ارباحاً صافية تقدر بحوالي ٢٧٨.٢٥ مليون دينار للفترة كاملة، وما تجدر الإشارة اليه ان معظم هذه الأرباح قد جاءت في السنوات الأخيرة التي أعقبت انخفاض سعر صرف الدينار الاردني، لذا يعتبر الجزء الأكبر منها ارباحاً اسمية، لم تنجم حقيقة من ارتفاع اسعار الصادرات بصورة فعلية.

أخيراً وللوقوف على حقيقة اتجاه معدل التبادل الصافي للأردن خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٢) والفترات الدراسية كاملة (١٩٧٠ - ١٩٩٢) قدرنا المعادلة اللوغارتمية البسيطة وتوصلنا إلى النتائج التالية:

$$\text{LOG TR} = 4.2 + .024 \text{ Time} \quad (1)$$

(9.7) (10)

$$\text{Period} = 1980 - 1992$$

$$R^2 = .99, \bar{R}^2 = .99, D.W = 2.5, F = 599$$

$$\text{LOG TR} = 4.4 + .012 \text{ Time} \quad (1)$$

(3.8) (3.1)

$$\text{Period} = 1970 - 1992$$

$$R^2 = .91, \bar{R}^2 = .91, D.W = 1.97, F = 224 \quad (2)$$

يتضح من المعادلة رقم (١) ان معدل التبادل الصافي كان يتوجه نحو التحسن خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٢) وبمعدل سنوي متوسطه ٤٪ ودليل ذلك المعنوية الاحصائية العالية التي تظهر بها معلمته، اما المعادلة الثانية فتشير الى أنه وخلال الفترة الدراسية كاملة (١٩٧٠ - ١٩٩٢) كان ينمو بمعدل سنوي ١.٢٪، وهذه النتيجة تدل على ان نظرية بيربسن التي نوهنا اليها سابقاً لا تنطبق على الاقتصاد الأردني.

بـ- شرط التبادل الاجمالي

يلاحظ من الارقام المبينة في الجدول رقم (٤-٢) الخاص بشروط التبادل الاردنية انه خلال فترة البحث ١٩٨٠ - ١٩٩٢ قد طرأ تقلبات شديدة على شرط التبادل الاجمالي جعلته يمر بمرحلتين اهداهما كانت لصالح الاقتصاد الأردني امتدت من عام ١٩٨٦ - ١٩٨٠ والآخرى كانت ضده بدأت بعد عام ١٩٨٦ وامتدت حتى نهاية الفترة.

وبتفحص ارقام الفترة الاولى يتبيّن ان شرط التبادل الاجمالي خلال

السنوات الثلاث منها قد تطور بشكل جلي ووصل الى ١٥٢,٣ عام ١٩٨٣ بعد ان كان ١٣٧,١ عام ١٩٨٠ وسجل نسبة نمو سنوية بلغ معدلها ٣,٦٪، وقد جاء ذلك نتيجة لزيادة الكميات المستوردة من المواد الخام والآلات والمعدات التي لزالت لتنفيذ مشاريع التنمية ضمن الخطة الخمسية ١٩٨٥ - ١٩٨١، حيث نمت الاولى بمعدل ٩٦٪ والثانية بمعدل ٤٪ وقد كان اغلبها في عام ١٩٨١.

وبالرغم من الانخفاض الحاد الذي اصاب شرط التبادل خلال السنوات الثلاث اللاحقة ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦ الا أن المبادرات التجارية الكمية كانت لصالح الاقتصاد الاردني في جميعها، حيث حافظ شرط التبادل الاجمالي على قيم كانت تفوق المئة او توازيها.

اما في الفترة التي تلت عام ١٩٨٦، أخذ شرط التبادل الاجمالي منحى آخر، وظهر بصورة كانت في غير صالح الاقتصاد الاردني، ففي عام ١٩٨٧ انخفض بشكل ملموس فوصل الى ٨٩,٩ بعد ان كان ١٠٢,٤ في العام السابق اي بمعدل تباطؤ ١٢,٢٪، وقد كان ذلك نتيجة ارتفاع الكميات المصدرة من المشروعات والتبع والبضائع المصنعة حيث نمت الاولى بمعدل ٢٢٢,١٪ والثانية بمعدل ١٠٠٪ (٧)، واستمر شرط التبادل بالانخفاض خلال السنتين اللاثتين الى ان وصل ادنى قيمة له وذلك في عام ١٩٨٩ حيث سجل ٦٦,٢، ويعزى ذلك الى انخفاض الرقم القياسي للكميات المستوردة بصورة واضحة نتيجة ارتفاع اسعار السلع المستوردة على اثر انخفاض سعر صرف الدينار في ذلك العام.

وفي السنوات الثلاث الاخيرة عاد شرط التبادل الاجمالي لينمو وبشكل تدريجي فوصل عام ١٩٩٠ الى ٧١,٧ والى ٨٠,٧ عام ١٩٩١ اي بمعدل نمو ٨,٣٪ لل الاولى و ١٢,٥٪ للثانية، اما في العام الاخير فقد نما بنسبة كبيرة بلغت ٢٤,٨٪ حيث سجل ١٠٠,٧، وقد كان ذلك نتيجة لقفزة كبيرة التي شهدتها الكميات المستوردة من الآلات والمعدات والتي نمت بنسبة ١٣٠٪.

وخلال القول ان الاردن وخلال الاعوام الخمسة ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ كان يعطي للخارج كمية اكبر من الصادرات مما كان يعطيها في سنة الأساس مقابل كميات ثابتة من الواردات، وقد كان يحدث العكس في السنوات المتبقية من الفترة.

و حول اتجاه شرط التبادل الاجمالي تشير المعادلتين التاليتين الى أنه كان يتدهور بمعدل ٢.٥٪ للفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٢) وبمعدل ٥٪ للفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٢). وقد اظهرت المعلمتان معنوية احصائية عالية.

$$\text{LOGTG} = 5.5 - .05 \text{ Time}$$

$$(16) \quad (2.8)$$

$$\text{Period} = 1980 - 1992$$

$$R^2 = .93, \bar{R}^2 = .92, D.W = 1.4, F = 143$$

$$\text{LOGTG} = 5 - .025 \text{ Time}$$

$$(28) \quad (2.5)$$

$$\text{Period} = 1970 - 1992$$

$$R^2 = .89, \bar{R}^2 = .88, D.W = 1.63, F = 166$$

جـ- شرط التبادل الدخلي

ان تحقيق معدلات نمو عالية في الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والأرقام القياسية للكميات المصدرة كان من شأنه اظهار شرط التبادل الدخلي للأردن ينمو بشكل متواصل وكبير خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢، ومن خلال متابعة الأرقام الواردة في الجدول رقم (٤-٢) يتبين لنا ذلك.

ففي عام ١٩٨١ كان معدل التبادل الدخلي حوالي ٦٠ نقطة ارتفع ليصل إلى ٦٦.٧ نقطة في عام ١٩٨٢ و إلى ٩٦.٤ نقطة عام ١٩٨٤، وسجل معدل نمو للسنوات الأربع الأولى بلغ متوسطه السنوي ١٨.٤٪. وتتابع معدل التبادل الدخلي مسيرة النمو خلال السنوات اللاحقة فوصل القمة في عام ١٩٨٩ عندما سجل ١٧٤.٢ نقطة ومعدل نمو بلغ ١٣.٤٪ مما كان عليه في السنة السابقة، وبالرغم من الانخفاض الذي أصابه في العامين التاليين ١٩٩١، ١٩٩٠ إلا أنه عاد لينمو في العام الأخير فوصل ١٦٢.٣ نقطة وبمعدل نمو بلغ ١٢٪ مقارنة بمعدل تباطؤ للسنطين السابقتين بلغ ١٤.٨٪، ١٢.٤٪ على التوالي.

وتؤكد المعادلتين القياسيتين التاليتين الاتجاه التناصعي لمعدل التبادل الدخلي للأردن خلال الفترة الجزئية (١٩٨٠-١٩٩٢) وال فترة الكلية (١٩٧٠-١٩٩٢).

$$\text{LOGTI} = 3.05 + .093 \text{ Time}$$

$$(10) \quad (5.6)$$

Period = (1980 - 1992)

$$R^2 = .90, \bar{R}^2 = .89, D.W = 1.8, F = 86$$

$$\text{LOGTI} = 2.5 + .12 \text{Time}$$

$$(23) \quad (16)$$

Period = (1970 - 1992)

$$R^2 = .89, \bar{R}^2 = .88, D.W = 1.63, F = 166$$

جدول رقم (٤-٤)

شروط التبادل التجاري في الأردن (١٩٨١ - ١٩٩٢)

البيان	السنة	PX	PM	QK	QM	TR	TG	TI	π
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(٩)
٨٢.٦	١٩٨٠	٨٧.٥	٨٧.٦	٩٥.٤	٥٧.٨	٧٩.٣	١٣٧.١	٥٥.١	٧.٠٠-
٩٤.٧	١٩٨١	١٠٥.٣	٩٧.٤	٧٧.٤	٩٤.١	٨٩.٩	١٣٩.٦	٧٠.٥	١٧.٩٦-
١٠٢.٦	١٩٨٢	٩٧.٧	٩٧.٦	٦٩	١.٣.٣	٩٩.٧	١٤٩.٧	٦٦.٧	٥.٦٩-
٩٤.٦	١٩٨٣	٩٧.٨	٦٨.٤	٦٨.٤	١٠٤.٢	٩٧.٧	١٥٢.٣	٦٦.١	٥.٥٣-
١٠٢.١	١٩٨٤	١٠٢.٧	٩٦	٩٦	١٠٠.٢	١٠١.٧	١١٢.٢	٩٧.٣	٥.٥٧+
٩٠	١٩٨٥	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	صفر
٨٦.١	١٩٨٦	٧٥.٣	٧٥.٣	١٠٢.٦	١٠٥.١	١١٤.٣	١.٢.٤	١١٧.٢	٣٧.٥٨
٧٩.٩	١٩٨٧	٧٨.٢	٧٨.٢	١٢٣.٩	١٠.٩	١٠.٢.١	٨٩.٩	١٢٤.٤	٦.٧٧
٩٣.١	١٩٨٨	٨٢.٧	٨٢.٧	١٣٣.٦	١٠٠.١	١١٢.٥	٨٤.٢	١٥٣.٦	٤٣.٨٧
١٤٥.٣	١٩٨٩	١٢٠	١٢٠	١٤٤	٩٥.٤	١٢١	٦٦.٢	١٧٤.٢	٧٧.٥
١٧٣	١٩٩٠	١٦١.٥	١٦١.٥	١٣٨.٦	٩٩.٥	١٠٧.١	٧١.٧	١٤٨.٤	٢٥.٢٠
١٩٢.٥	١٩٩١	١٦٣.٩	١٦٣.٩	١٢١.٨	٩٨.٣	١١٨.٩	٨٠.٧	١٤٤.٨	٥٨.٧٧
١٨٥.٥	١٩٩٢	١٨٥.٥	١٥٢.٩	١٢٣.٨	١٢٤.٨	١٢١.٢	١٠٠.٧	١٦٢.٣	٧٧.٨٣

المصدر: - البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية، مصدر سابق، جدول (٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٢).

- البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات، النشرة الاحصائية الشهرية، تشرين ثاني ١٩٩٢، جدول رقم (٤٢).

- الأعمدة الأربع الاخيرة احتسبت من قبل الباحث

٤٠٤ وضع القدرة الاستيرادية الأردنية

يمكن تعريف القدرة الاستيرادية الأردنية بالاعتماد على المعادلة الرياضية المشار إليها سابقاً (صفحة ٢٢) على أنها تمثل مجموع التدفقات النقدية من العملة الأجنبية إلى الاقتصاد الأردني والقابلة لتمويل الاستيرادات الأردنية خلال فترة زمنية معينة، ومنها يمكن تقسيم مصادر العملة الأجنبية إلى قسمين، مصادر داخلية تتمثل في الصادرات الأردنية سلعية وخدماتية وأخرى خارجية رسمية وخاصة تشمل القروض والمساعدات والاستثمارات وغيرها.

يكون وضع الاستيراد والقدرة الاستيرادية أفضل كلما زاد الاعتماد على المصادر المحلية وعليه أولت الحكومة الأردنية أهمية خاصة للحد من الاعتماد على العالم الخارجي في التمويل، فعمدت إلى رسم الخطط التنموية التي تهدف إلى زيادة القدرة الاستيرادية الذاتية عن طريق تنمية الصادرات الأردنية وترشيد الاستيرادات والتوجه نحو إحلال المستورادات وذلك منذ بداية السبعينات وحتى وقتنا الحاضر.

ومن هنا جاء هذا الفصل ليلقي الضوء على وضع القدرة الاستيرادية الأردنية من حيث التغيرات الهيكلية والكمية التي حدثت لها، استخداماتها، ومدى نجاح السياسة الأردنية في تخفيض الاعتماد على التمويل الأجنبي.

للوصول إلى الأهداف المرجوة بسهولة ويسر سنقوم بتقسيم الفترة الدراسية إلى ثلاثة فترات جزئية الأولى تمت من عام (١٩٧٧-١٩٧٠) (فترة الرخاء الاقتصادي الناجمة عن زيادة تدفقات المساعدات وحالات العاملين) والثانية من (١٩٨٥-١٩٧٨) (فترة الركود الاقتصادي العالمي) والأخيرة (١٩٨٦ - ١٩٩٢) (فترة عدم الإستقرار الاقتصادي الناجمة عن إنخفاض سعر صرف الدينار وعن أزمة الخليج الثانية).

١٠٥٤ الفترة الاولى (١٩٧٧ - ١٩٧٠)

يشير الجدول رقم (٢-٤) الى التطورات الهيكلية والكمية للقدرة الاستيرادية الاردنية خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٧) وبتدقيق النظر في هذا الجدول يتبين ان القدرة الاستيرادية الاسمية قد تضاعفت بحوالى سبع مرات خلال هذه الفترة، فبعد ان كانت في العام الاول ٦٤,٨٤ مليون دينار ازدادت وبمعدل نمو سنوي متوسطه ٣٥,٨٪ الى ٦٥١,٨ مليون دينار، ومع تخفيض القيمة الاجمالية بالرقم القياسي لسعر وحدة المستوردة تكون القدرة الاستيرادية بأسعار المستوردات لعام ١٩٨٥ قد ارتفعت من ٢٦٦,٢ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى ٩٧١,٩ مليون دينار عام ١٩٧٧ وبمعدل نمو سنوي متوسطه ١٢,١٪ ونتيجة لنمو القدرة الاستيرادية بنسبة كانت تفوق نسبة نمو عدد السكان ازداد نصيب الفرد من القدرة الاستيرادية الحقيقة ليصل الى ٤٩٣,٢ دينار عام ١٩٧٧ بعد ان كان ١٧٧,٥ دينار عام ١٩٧٠ وبلغ معدل متوسط نصيب الفرد من قيمة القدرة الاستيرادية الحقيقة لهذه الفترة حوالي ٢٦٠,٦ دينار سنوي.

وتؤكد البيانات الواردة في الجدول المشار اليه سابقاً على أن القدرة الاستيرادية استطاعت ان تغطي الاستيرادات الاجمالية المنظورة وغير المنظورة في جميع السنوات- باستثناء العامين الاولين ١٩٧١، ١٩٧٠ حيث ظهر فيها استغلال زائد للقدرة الاستيرادية نجم عنه عجز بلغ متوسطه في العام الاول ٤٪٧,٤ من القدرة الاستيرادية وفي العام الثاني ١٩,٦٪، اما في الاعوام الست الاخيرة من هذه الفترة فقد فاقت القدرة الاستيرادية الاردنية الاستيرادات الاجمالية وحققت بذلك فائضاً بلغ متوسطه ٢٪١٠، وكان اقصاه في عام ١٩٧٥ حيث بلغ ٦٪١٨,٦ وذلك نتيجة نمو الحالات بدون مقابل بصورة كبيرة في ذلك العام بلغت ٦٪١١ واما تجدر الاشارة اليه ان المستوردات السلعية قد اخذت النصيب الاكبر من القدرة الاستيرادية، حيث حضيت بمعدل سنوي بلغ متوسطه ١,١٪٧٤ من القدرة الاستيرادية في حين المستوردات من الخدمات لم ينلها سوى ٥٪١٢,٥.

وحول التركيب الهيكلی للقدرة الاستيرادية الاردنية يلاحظ من الجدول رقم (٤-٤) ان الحالات بدون مقابل قد استحوذت على مركز الصدارة في ترتيب

مصادر القدرة الاستيرادية اذا مأخذ المعدل السنوي لمساهمتها الى مجمل القدرة الاستيرادية خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٧)، حيث بلغ بالمتوسط .٪٤٠، الا انَّه وبتفحص الأرقام يلاحظ انَّ مساهمة الحالات بدون مقابل قد بدأت بالتناقض التدريجي منذ عام ١٩٧٢ مقارنة بمساهمة المصادر الأخرى، ففي عام ١٩٧٠ بلغت مساهمتها حوالي .٪٤٨ ازدادت لتصل الى القمة .٪٥٤ وذلك في عام ١٩٧٢، ثم اخذت تتناقض الى ان وصلت .٪٢٥، .٪٩ في عام ١٩٧٧.

اما المصادرات من الخدمات فقد احتلت المركز الثاني، ولكنها سلكت اتجاهًا مغايرًا لاتجاه الحالات بدون مقابل، فبعد ان كانت تشكل .٪٣٧، .٪٧ من القدرة الاستيرادية عام ١٩٧٠ انخفضت لتصل الى ادنى قيمة لها عام ١٩٧٢ بلغت .٪٢٧، .٪٦ وبعدها تزايد وبشكل تدريجي الى ان وصلت القمة عام ١٩٧٦ حيث بلغت .٪٥٣، .٪٣ هذا وقد كان المعدل السنوي بنسبة مساهمتها خلال الاعوام (١٩٧٠ - ١٩٧٧) حوالي .٪٣٨.

ومن الجدير بالذكر انَّ حالات العاملين وعوائد السفر كانت تشكل النسبة الاكبر منها، اذ استحوذت الاولى بالمتوسط على .٪٢٢، .٪٣ سنويًا من الصادرات الخدمية والثانية .٪٢٢، .٪٧ سنويًا، وقد كانت مساهمة حالات العاملين في اوجها في العامين الاخرين حيث بلغت .٪٤٩، .٪١ و .٪٤٩، .٪٢ على التوالي، ولذلك قد يعزى اليها التصاعد الذي حصل لمساهمة الصادرات غير المنظورة خلال العامين الاخرين.

اما الصادرات السلعية فيلاحظ انَّ مساهمتها كانت متواضعة خلال سنوات هذه الفترة اذ بلغت بالمتوسط حوالي .٪١٥، .٪١، وقد كانت اكبر مساهمة لها في عام ١٩٧٤ حيث بلغت .٪٢٢، .٪٥ على اثر ارتفاع اسعار الفوسفات وزيادة الكميات المنتجة منه وبذلك فقد احتلت المركز الثالث، وتأتي بعدها تدفقات رأس المال الاجنبي لتحتل المركز الاخير، حيث لم تتعدى مساهمتها الاجمالية .٪١٠، .٪٢ مع العلم بانَّ أعباء هذه التدفقات تمثلة بالاقساط والفوائد وعوائد الاستثمارات قد اقتطعت من القدرة الاستيرادية سنويًا ما يعادل .٪٦، .٪٤ حيث اخذت الاقساط والفوائد حوالي .٪٣٠، .٪٢ وعوائد الاستثمارات الاجنبية .٪٤، .٪١ ولذلك انخفضت مساهمة رأس المال الاجنبي الصافي الى .٪٥، .٪٤.

جدول رقم (٤-٣)

أهم المؤشرات الاقتصادية التي تتعلق بالقدرة الاستيعابية الأردنية (١٩٧٧ - ١٩٧٠)

العام	المعدل	الناتج المحلي الإجمالي (مليارات دينار)	معدل النمو (%)	النسبة المئوية (%)	المقدمة الاستثنائية (مليون دينار)	معدلات التضخم (%)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)	النسبة المئوية (%)	النسبة المئوية (%)	معدلات النمو (%)	الناتج المحلي الإجمالي (مليارات دينار)	النسبة المئوية (%)
١٩٧٦	٢٧٦٣	٦٨٢	٣٠.٨	٣١.١	٢٦٠.٦	٧٥٤	٦٩٤٣.٩	٦٥١.٨	٦٧٦	٣٧٣	٦٧٦	٦٩٧٦
١٩٧٧	٢٧٦٤	٧٨٢	٣٠.٨	٣١.١	٢٦٠.٧	٧٥٤	٦٩٤٣.٩	٦٥١.٨	٦٧٦	٣٧٣	٦٧٦	٦٩٧٧
١٩٧٨	٢٧٦٥	٨٣٣	٣٠.٨	٣١.٠	٢٦١	٧٦١	٦٩٤٣.٩	٦٥١.٨	٦٧٦	٣٧٣	٦٧٣	٦٩٧٨
١٩٧٩	٢٧٦٦	٩٣٣	٣٠.٧	٣١.١	٢٦١	٧٦١	٦٩٤٣.٩	٦٥١.٧	٦٧٦	٣٧٣	٦٧٣	٦٩٧٩
١٩٨٠	٢٧٦٧	١٠٣٣	٣٠.٦	٣١.٠	٢٦١	٧٦٠	٦٩٤٣.٩	٦٥١.٧	٦٧٦	٣٧٣	٦٧٣	٦٩٨٠
١٩٨١	٢٧٦٨	١١٣٣	٣٠.٥	٣١.٠	٢٦١	٧٥٩	٦٩٤٣.٩	٦٥١.٧	٦٧٦	٣٧٣	٦٧٣	٦٩٨١
١٩٨٢	٢٧٦٩	١٢٣٣	٣٠.٤	٣١.٠	٢٦١	٧٥٨	٦٩٤٣.٩	٦٥١.٧	٦٧٦	٣٧٣	٦٧٣	٦٩٨٢
١٩٨٣	٢٧٦١٠	١٣٣٣	٣٠.٣	٣١.٠	٢٦١	٧٥٧	٦٩٤٣.٩	٦٥١.٧	٦٧٦	٣٧٣	٦٧٣	٦٩٨٣
١٩٨٤	٢٧٦١١	١٤٣٣	٣٠.٢	٣١.٠	٢٦١	٧٥٦	٦٩٤٣.٩	٦٥١.٧	٦٧٦	٣٧٣	٦٧٣	٦٩٨٤
١٩٨٥	٢٧٦١٢	١٥٣٣	٣٠.١	٣١.٠	٢٦١	٧٥٥	٦٩٤٣.٩	٦٥١.٧	٦٧٦	٣٧٣	٦٧٣	٦٩٨٥
١٩٨٦	٢٧٦١٣	١٦٣٣	٣٠.٠	٣١.٠	٢٦١	٧٥٤	٦٩٤٣.٩	٦٥١.٧	٦٧٦	٣٧٣	٦٧٣	٦٩٨٦
١٩٨٧	٢٧٦١٤	١٧٣٣	-	-	-	-	٦٩٤٣.٩	٦٥١.٧	٦٧٦	٣٧٣	٦٧٣	٦٩٨٧

١٢

* احتسبت من قبل الباحث اعتقاداً على البيانات الواردة في المحقق الاحصائي

وتحول وضع احتياطيات المملكة من العملة الأجنبية والذهب ومدى قدرتها على تمويل الاستيرادات الاردنية يلاحظ المتتبع للجدول رقم (٤-٤) انه وخلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٧) كانت الاحتياطيات تنمو بمعدلات نمو سنوية عالية متوسطها ٦,٦٪ وكانت قادرة على تمويل الاستيرادات الاردنية منظورة وغير منظورة لمدة ٩,٨٪ شهراً (احسبت بالاعتماد على المعادلة الواردة في صفحة «٢٣») ومن الملاحظ ايضا ان معدلات نمو الاحتياطيات كانت اقل من معدلات نمو الاستيرادات الامر الذي ادى الى ظهور اشهر المقدرة على الاستيراد في تدهور مستمر، ففي عام ١٩٧٠ كان مجموع الاحتياطيات ١١,٩٨ مليون دينار، ومعدل الاستيراد الشهري في ذلك العام ٧,٦ مليون دينار وبذلك كانت الاحتياطيات قادرة على تمويل الاستيرادات لمدة تصل الى ١٢,٩ شهراً، وفي العام اللاحق انخفضت الاحتياطيات بنسبة ٧,٥٪ وارتفعت الاستيرادات بنسبة ٧,٨٪ مما ادى الى تخفيض اشهر المقدرة على الاستيراد الى ١١,٣ شهراً، وبقيت اشهر المقدرة على الاستيراد تتناقص الى ان وصلت ادنى قيمة لها بلغت ٦,٥ شهرًا وذلك في العام الاخير ١٩٧٧، وعليه نقول إنه وبالرغم من انخفاض اشهر المقدرة على الاستيراد خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٧) الا ان وضع الاحتياطيات الاردنية كان مطمئناً بعض الشيء كون الاحتياطيات كانت قادرة على تمويل الاستيرادات الكلية منظورة وغير منظورة لمدة ادنها ٤,٥ شهراً دون اللجوء الى تمويل خارجي.

٢٠٣٤ الفترة الثانية (١٩٧٨ - ١٩٨٤)

من استقراء البيانات الواردة في الجدول رقم (٤-٥) يتبين ان القدرة الاستيرادية الاردنية خلال هذه الفترة قد شهدت تبايناً واضحاً في اتجاهات نموها، خلافاً لما كانت عليه في الفترة السابقة، فبداية هذه الفترة اتسمت بالازدهار والتقدم، حيث ارتفعت القدرة الاستيرادية الاسمية من ٥٠٠ مليون دينار عام ١٩٧٨ الى ٩٦٧,٧ مليون دينار عام ١٩٧٩ والتي ١٢٨٩,١ مليون دينار عام ١٩٨٠ ووصلت اقصى قيمة لها في عام ١٩٨١ بلغت ١٧٦١,٤ مليون دينار وسجلت معدل نمو خلال هذه الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨١) بلغ متوسطه ٢٩,٥٪.

جدول رقم (٤-٣)

التركيب الهيكلي للقدرة الاستيراديه الأردنية (١٩٧٧ - ١٩٦٧) نسبة مئوية (%)

البيان	السنة	نسبة المصادرات	نسبة المصادرات	نسبة التحولات	نسبة التحولات	نسبة رأس المال	نسبة رأس المال	الإيجي إلى	بعون مبالغ إلى	المقدمة إلى	نسبة المصادرات	البيان
السلطية إلى	١٩٧٦.	٣٤.٤	٣٢.٧	٣٧.٨	٣٤	٣٥.١	٣٥.١	١٢.٩	١٢.٩	١٢.٩	٣٤.٤	البيان
القدرة الاستيرادية	١٩٧٧	١٣.٥	٣٥.١	٣٧.١	٣٤	٣٤.٤	٣٤.٤	١٢.٧	١٢.٧	١٢.٧	١٣.٥	القدرة الاستيرادية
القدرة الاستيرادية	١٩٧٨	١٦.٢	٣٥.٢	٣٦.٣	٣٥	٣٦.٣	٣٦.٣	١٢.٣	١٢.٣	١٢.٣	١٦.٢	القدرة الاستيرادية
القدرة الاستيرادية	١٩٧٩	١٣.٥	٣٦.٣	٣٧.٤	٣٦	٣٧.٤	٣٧.٤	١٢.٢	١٢.٢	١٢.٢	١٣.٥	القدرة الاستيرادية
القدرة الاستيرادية	١٩٨٠	١٣	٣٧.٥	٣٧.٦	٣٧	٣٧.٦	٣٧.٦	١٢.١	١٢.١	١٢.١	١٣	القدرة الاستيرادية
القدرة الاستيرادية	١٩٨١	٢٣.٥	٣٧.٦	٣٧.٧	٣٧	٣٧.٧	٣٧.٧	١٢.٠	١٢.٠	١٢.٠	٢٣.٥	القدرة الاستيرادية
القدرة الاستيرادية	١٩٨٢	١٣	٣٧.٧	٣٧.٨	٣٧	٣٧.٨	٣٧.٨	١١.٩	١١.٩	١١.٩	١٣	القدرة الاستيرادية
القدرة الاستيرادية	١٩٨٣	١٢.٣	٣٨.٣	٣٨.٤	٣٨	٣٨.٤	٣٨.٤	١١.٨	١١.٨	١١.٨	١٢.٣	القدرة الاستيرادية
القدرة الاستيرادية	١٩٨٤	١٢.٦	٣٨.٤	٣٨.٥	٣٨	٣٨.٥	٣٨.٥	١١.٧	١١.٧	١١.٧	١٢.٦	القدرة الاستيرادية
القدرة الاستيرادية	١٩٨٥	١٢.٧	٣٨.٤	٣٨.٦	٣٨	٣٨.٦	٣٨.٦	١١.٦	١١.٦	١١.٦	١٢.٧	القدرة الاستيرادية
القدرة الاستيرادية	١٩٨٦	١٢.٧	٣٨.٦	٣٨.٧	٣٨	٣٨.٧	٣٨.٧	١١.٥	١١.٥	١١.٥	١٢.٧	القدرة الاستيرادية
القدرة الاستيرادية	١٩٨٧	١٢.٧	٣٨.٧	٣٨.٨	٣٨	٣٨.٨	٣٨.٨	١١.٤	١١.٤	١١.٤	١٢.٧	القدرة الاستيرادية
القدرة الاستيرادية	١٩٨٨	١٢.٧	٣٨.٨	٣٨.٩	٣٨	٣٨.٩	٣٨.٩	١١.٣	١١.٣	١١.٣	١٢.٧	القدرة الاستيرادية
القدرة الاستيرادية	١٩٨٩	١٢.٧	٣٩.١	٣٩.٢	٣٩	٣٩.٢	٣٩.٢	١١.٢	١١.٢	١١.٢	١٢.٧	القدرة الاستيرادية
القدرة الاستيرادية	١٩٩٠	١٢.٧	٣٩.٢	٣٩.٣	٣٩	٣٩.٣	٣٩.٣	١١.١	١١.١	١١.١	١٢.٧	القدرة الاستيرادية
القدرة الاستيرادية	١٩٩١	١٢.٧	٣٩.٣	٣٩.٤	٣٩	٣٩.٤	٣٩.٤	١١.٠	١١.٠	١١.٠	١٢.٧	القدرة الاستيرادية
القدرة الاستيرادية	١٩٩٢	١٢.٧	٣٩.٤	٣٩.٥	٣٩	٣٩.٥	٣٩.٥	١٠.٩	١٠.٩	١٠.٩	١٢.٧	القدرة الاستيرادية
القدرة الاستيرادية	١٩٩٣	١٢.٧	٣٩.٥	٣٩.٦	٣٩	٣٩.٦	٣٩.٦	١٠.٨	١٠.٨	١٠.٨	١٢.٧	القدرة الاستيرادية
القدرة الاستيرادية	١٩٩٤	١٢.٧	٣٩.٦	٣٩.٧	٣٩	٣٩.٧	٣٩.٧	١٠.٧	١٠.٧	١٠.٧	١٢.٧	القدرة الاستيرادية
القدرة الاستيرادية	١٩٩٥	١٢.٧	٣٩.٧	٣٩.٨	٣٩	٣٩.٨	٣٩.٨	١٠.٦	١٠.٦	١٠.٦	١٢.٧	القدرة الاستيرادية
القدرة الاستيرادية	١٩٩٦	١٢.٧	٣٩.٨	٣٩.٩	٣٩	٣٩.٩	٣٩.٩	١٠.٥	١٠.٥	١٠.٥	١٢.٧	القدرة الاستيرادية
القدرة الاستيرادية	١٩٩٧	١٢.٧	٣٩.٩	٣٩.٩	٣٩	٣٩.٩	٣٩.٩	١٠.٤	١٠.٤	١٠.٤	١٢.٧	القدرة الاستيرادية
القدرة الاستيرادية	١٩٩٨	١٢.٧	٣٩.٩	٣٩.٩	٣٩	٣٩.٩	٣٩.٩	١٠.٣	١٠.٣	١٠.٣	١٢.٧	القدرة الاستيرادية
القدرة الاستيرادية	١٩٩٩	١٢.٧	٣٩.٩	٣٩.٩	٣٩	٣٩.٩	٣٩.٩	١٠.٢	١٠.٢	١٠.٢	١٢.٧	القدرة الاستيرادية
القدرة الاستيرادية	١٩١٠	١٢.٧	٣٩.٩	٣٩.٩	٣٩	٣٩.٩	٣٩.٩	١٠.١	١٠.١	١٠.١	١٢.٧	القدرة الاستيرادية

三

* احستنت اعتقاداً على بيانات الجدول السابق بالإضافة إلى البيانات الواردة في الملح الأحصائي

وبالأسعار الثابتة للمستوردات ارتفعت القدرة الاستيرادية من ٩٩٩,٣ مليون دينار عام ١٩٧٨ الى ١٦٧٢,٦ مليون دينار عام ١٩٨١ وذلك بمعدل نمو متوسطه ١٥,٣٪ سنوياً، وبذلك ارتفع متوسط نصيب الفرد من القدرة الاستيرادية الحقيقية من ١,٤٨٥ دينار عام ١٩٧٨ الى ١,٧٢٤ دينار عام ١٩٨١.

اما في السنوات الثلاث التي أعقبت عام ١٩٨١، ونتيجة لانخفاض الحالات بدون مقابل على اثر انخفاض اسعار النفط، أخذت القدرة الاستيرادية تتدهور وبصورة ملموسة فوصلت الى ١٦٧٠,٥ مليون دينار عام ١٩٨٤ وسجلت معدل تباطؤ سنوي بلغ متوسطه ١,٦٪ وانخفض نصيب الفرد من القدرة الحقيقية من ١,٧٢٤ دينار عام ١٩٨٤ الى ١,٦٧٤,٩ دينار عام ١٩٨٢ والى ١,٦٢٨ دينار عام ١٩٨٤.

وعند مقارنة القدرة الاستيرادية مع الاستيرادات الاجمالية منظورة وغير منظورة خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٤) يتضح من الجدول سابق الذكر ان القدرة الاستيرادية الاردنية كانت قادرة على تغطية المستوردات الاردنية طيلة سنوات هذه الفترة، وقد تمكنت من تحقيق فائض بلغ متوسطه السنوي ٨,٨٪ من القدرة الاستيرادية، حيث كان اقصاه في عام ١٩٨٠ اذ بلغ ٢٠٪، ومن الملاحظ ان المستوردات السلعية كانت تستحوذ على النصيب الاكبر من القدرة الاستيرادية، اذ بلغ معدل الانفاق السنوي عليها ٦٣,٦٪، في حين المستوردات من الخدمات لم يتجاوز نصيبها بالمعدل ٢٧,٦٪ من القدرة الاستيرادية الاردنية.

وبتقدير النظر في التركيب الهيكلي للقدرة الاستيرادية الاردنية من خلال الجدول رقم (٤-٦) نجد ان مساهمة الصادرات السلعية خلال هذه الفترة لم يطرأ عليها تغير يذكر اذ بقي معدلها السنوي قريب جداً مما كان عليه في الفترة السابقة، حيث بلغ بالمتوسط ١٤,١٪ مقابل ١٥,١٪ في الفترة السابقة، اما الصادرات من الخدمات فقد شهدت تطويراً واضحاً، اذ ارتفع معدل مساهمتها السنوي الى ٥٠٪ من القدرة الاستيرادية بعد ان كان في السابق ٣٨٪، وقد كان اقصاه في عام ١٩٨٤ حيث بلغ ٥٨٪ ومن الملاحظ ان حالات العاملين وعوائده السفر بقيت تشكل النسبة الاعلى منها حيث بلغت بالمتوسط حوالي ٦٧٪.

جداول رقم (٤ - ٥)

أهم المؤشرات الاقتصادية التي تتعلق بالقدرة الاستهلاكية الأردنية (١٩٧٤ - ١٩٧٧)

二

* احتسبت من قبل الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في الملح الأصافي

جدول رقم (٤ - ١)

التركيب الهيكلي للقدرة الاستيرادية الأردنية (١٩٨٤ - ١٩٧٦)

二

* احتسبت اعتماداً على بيانات الجدول السابق بالإضافة إلى البيانات الموردة في الملحق الإحصائي

أما بالنسبة للحوالات بدون مقابل فقد اخذت إتجاهًا معاكساً لإتجاه الصادرات من الخدمات، إذ انخفض متوسط مساهمتها إلى ٢٣٪، بعد أن كان في الفترة السابقة ٤٠٪، وقد كانت أدنى مساهمة لها عام ١٩٨٤، بلغت ٩٪، ويمكن تفسير ذلك بانخفاض المساعدات المقدمة للأردن من دول الخليج من جراء انخفاض أسعار النفط خلال هذه الفترة.

اما تدفقات رأس المال الاجنبي المتمثلة بالقروض والاستثمارات فمساهمتها الإجمالية ارتفعت لتصل إلى ١٨٪ خالل هذه الفترة، بعد ان كانت ٣٪، ولكن الاقساط والفوائد اقتطعت منها ٧٪ كما ان عوائد الاستثمارات الاجنبية اخذت ١٪ الامر الذي ادى الى تخفيض مساهمتها الى ١٢٪.

وبشكل عام نقول ان التركيب الهيكلي للقدرة الاستيرادية الأردنية خلال هذه الفترة قد عكس تطوراً ايجابياً يتفق ونشاط التنمية الاقتصادية في الأردن، حيث ارتفعت الامثلية النسبية للموارد المحلية المتمثلة بالصادرات السلعية والخدماتية الى ٦٤٪ من القدرة الاستيرادية، بعد ان كانت في الفترة السابقة ٥٣٪، كما أنه انخفضت مساهمة الموارد الخارجية الى ٣٥٪ مقابل ٤٦٪ في الفترة السابقة.

وتحول وضع الاحتياطيات من العملة الاجنبية والذهب يشير الجدول رقم (٤-٥) الى أنها قد استطاعت ان تحافظ على الاتجاهات السابقة في النمو، فارتفعت من ٩٦٠ مليون دينار عام ١٩٧٨ الى ٦٧١.٦ مليون دينار عام ١٩٨١ وأخيراً الى ٧٤٠.٩ مليون دينار عام ١٩٨٤ وقد كانت تنمو بمعدلات معتدلة كان متوسطها ١٦.٦٪ وهو مساوي تماماً لمعدل نموها في سنوات الفترة السابقة.

واذا ماأخذنا معدل الاستيراد الشهري بعين الاعتبار فاننا نجد ان الاحتياطيات الأردنية كانت قادرة على تمويل الاستيرادات المنظورة وغير المنظورة لمدة ادنها ٧ شهراً وذلك من عام ١٩٨٢ واقصاها ٧ شهراً في عام ١٩٨٠، ومند مقارنة أشهر المقدرة على الاستيراد خلال هذه الفترة معها في الفترة السابقة، نجد ان متوسطها قد تراجع الى ٥ شهراً بعد ان كان في الفترة السابقة ٨.٩ شهراً.

٤٠٣ الفترة الأخيرة (١٩٨٥ - ١٩٩٥)

تأثر الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة بعوامل اقتصادية وسياسية مختلفة انعكست بوضوح على وضع القدرة الاستيرادية الأردنية وعلى تركيبها الهيكلي، فجعلت معدلات نموها تظهر باتجاهات متباعدة، والجدول رقم (٤-٧) يوضح لنا ذلك، في عام ١٩٨٥ كانت القدرة الاستيرادية الاسمية ١٦٨٢،٩ مليون دينار، انخفضت في العامين اللاحقين إلى ١٤٩١،٤ مليون دينار إلى ١٢٢٧،٩ مليون دينار للعامين على التوالي وبمعدل تباطؤ بلغ متوسطه ١٤٪، وبعدها أخذت القدرة الاستيرادية تصاعد وبصورة ملموسة فارتفعت إلى ١٢٨٧،٦ مليون دينار عام ١٩٨٨ وإلى ١٨٦٠ مليون دينار عام ١٩٨٩، وواصلت ارتفاعها لتصل أقصى قيمة لها عام ١٩٩١ بلغت ٢٠٧٣،٢ مليون دينار. ويعزى تباطؤ القدرة الاستيرادية خلال عامي ١٩٨٦، ١٩٨٧ إلى انخفاض حجم حوالات العاملين الأردنيين في الخارج نتيجة انخفاض الطلب على العمالة الأردنية في هذين العامين بالإضافة إلى تراجع حصيلة المساعدات المالية الواردة إلى الأردن، أما معدلات النمو العالمية التي تحققت بعد عام ١٩٨٧ فقد ظهرت نتيجة انخفاض سعر صرف الدينار الأردني بالإضافة إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إثر أزمة الخليج.

وإذا ما أخذنا تغيرات أسعار المستورادات بعين الاعتبار لوجدنا أن القدرة الاستيرادية الحقيقة قد ارتفعت من ١٦٨٢،٩ عام ١٩٨٥ إلى ١٧٢٤،٦ مليون دينار عام ١٩٩١، وبمعدل سنوي متوسطه ١،٣٪، وقد ظهرت أدنى قيمة لها عام ١٩٩٠، حيث بلغت ١٥١،١ مليون دينار، وأقصى قيمة عام ١٩٩١ بلغت ١٨٩٨،١ مليون دينار. ونلاحظ أن القدرة الاستيرادية الحقيقة كانت تنمو بمعدلات أقل من معدلات نمو عدد السكان الأمر الذي سبب انخفاضاً في معدل نصيب الفرد من القدرة الاستيرادية الحقيقة وخاصة بعد عام ١٩٨٦، ففي ذلك العام كان معدل نصيب الفرد حوالي ٦٤٢ دينار انخفضت إلى ٥٤٥،٥ دينار عام ١٩٨٧ وواصل انخفاصه إلى ٤٢٩،٨ دينار وذلك في عام ١٩٩٢، وبلغ متوسطه لهذه الفترة حوالي ٥٢٢،٨ دينار، وهو أقل مما كان عليه في الفترة السابقة بحوالي ١١٠ دينار.

وبالاضافة إلى ذلك تشير البيانات الواردة في الجدول سابق الذكر إلى أن

القدرة الاستيرادية خلال هذه الفترة كانت غير قادرة على تغطية الاستيرادات الكلية فسجلت عجزاً بلغ متوسطه ٦٪ من القدرة الاستيرادية، وكان اقصاه في عام ١٩٨٨ حيث بلغ حوالي ٥٪٢٤ من القدرة الاستيرادية.

ويلى الجدول رقم (٤-٨) الضوء على التركيب الهيكلي للقدرة الاستيرادية الاردنية، اذ يوضح استمرارية اعتلاء الصادرات من الخدمات مركز الصدارة ضمن مكونات القدرة الاستيرادية، حيث سجلت في هذه الفترة معدل مساهمة بلغ متوسطه ٣٠٪٠٦ مقابل ٥٪ في الفترة السابقة، واما تجدر الإشارة اليه ان حوالات العاملين وعوائده السفر لازالت تشكل النسبة الأهمى منها حيث أخذت الأولى معدل مساهمة متوسطه ٤٣٪٥ والثانية ٣٪٢.

اما الصادرات السلعية فقد استطاعت ان تنموا بصورة جلية خلال هذه الفترة لتأخذ حيزاً أكبر في القدرة الاستيرادية الاردنية، فاصبحت تشكل اكثراً من ٢٦٪ من القدرة الاستيرادية بعد ان كانت لاتتعدى ١٤٪ في الفترة السابقة، ويمكن ان يعزى ذلك الى عاملين، احدهما انخفاض سعر صرف الدينار الاردني وماترتب عليه من ارتفاع في قيمة الصادرات السلعية مقيمة بالدينار، والآخر التوجه نحو تبني سياسة تنمية الصادرات الاردنية بفية الوصول الى مرحلة تكون فيها اقرب الى الاعتماد على الذات في تمويل الاستيرادات الفضورية.

اما بالنسبة للحوالات بدون مقابل فقد استمر الهبوط النسبي في حصتها خلال هذه الفترة، حيث بلغ معدلها السنوي حوالي ١٦٪ بعد ان كان في الفترة السابقة ٢٢٪ وفي الفترة الاولى ٤٢٪. ومن الملاحظ انها قد انخفضت بصورة واضحة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ففي عام ١٩٨٩ كانت تشكل حوالي ٢٠٪ من القدرة الاستيرادية، انخفضت في الاعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣ الى ١١٪، ٩٪، ١١٪، ٦٪ على التوالي، وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض المساعدات الحكومية المقبوسة من دول الخليج ومن المجموعة الاقتصادية الاوروبية، على ضوء التطورات السياسية التي شهدتها المملكة عقب ازمة الخليج.

وبالنسبة لتدفقات رأس المال الاجنبي تشير البيانات الواردة في الجدول (٤-٨) الى ان حصتها الاجمالية قد تزايدت خلال هذه الفترة بمعدل ٣٢٪، ٥٪ مما كانت عليه في الفترة السابقة حيث شكلت بالمتوسط حوالي ٥٪٢٤ من القدرة

الاستيرادية الاردنية بعد ان كانت في الفترة السابقة ١٨.٥٪، وبالمقابل تشير البيانات الى ان الاقتطاعات التي كانت تذهب لتغطية الاعباء المتراكمة والمستحقة الدفع من جراء هذه التدفقات كانت تفوق التدفقات الرأسمالية خلال هذه الفترة، حيث حصدت بمتوسط حوالي ٢٧.٨٪ من القدرة الاستيرادية منها ٧٪ ذهبت للاقساط والفوائد و ٩.٥٪ ذهبت كعوائد للاستثمارات الاجنبية في الاردن، وقد ظهر ذلك جلياً بدعم عام ١٩٨٦ حيث اخذت الاعباء تتنمو بمعدلات تفوق معدلات نمو التدفقات الرأسمالية الاجنبية، الأمر الذي أدى الى تخفيف نسبة مساهمة رأس المال الاجنبي الصافي ليأخذ نسبة سالبة متوسطها ٢.١٪ من القدرة الاستيرادية، كانت تغطي من قبل الصادرات الاردنية السلعية والخدماتية بالإضافة الى الحوالات بدون مقابل.

وباستعراض التطورات التي شهدتها احتياطيات المملكة من العملة الاجنبية والذهب يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٤-٧) انها سجلت معدلات نمو عالية خلال هذه الفترة وخاصة بعد عام ١٩٩٠، وفي عام ١٩٨٥ كان رصيد الدولة من العملة الاجنبية والذهب بما قيمته ٧٨١.٤ مليون دينار ارتفع الى ٩٥٣.٧ مليون دينار عام ١٩٨٨ الى ١٢٨٩.٦ مليون دينار عام ١٩٩٠ وبمعدل نمو سنوي متوسطه ١١.٢٪، وفي عام ١٩٩١ قفزت الاحتياطيات قفزة هائلة فسجلت ما قيمته ٢٩٤١.٣ مليون دينار وبمعدل نمو نسبته ١١١.٩٪ عن السنة السابقة اي بحوالي اربعة اضعاف مما كانت عليه في عام ١٩٨٥ وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لتدفق مدخلات العائدين من الخليج ونتيجة للمساعدات الخارجية التي تلقاها الاردن خلال هذا العام من جراء ازمة الخليج، بالإضافة الى اعادة جدولة بعض الديون الخارجية (٨)، وفي العام الاخير وصلت الاحتياطيات ذروتها حيث سجلت ٣٢٩٧.١ مليون دينار وبمعدل نمو بلغ ١٢.١٪ عن العام السابق. هذا وقد انعكست معدلات النمو العالمية للاحياطيات في قدرتها على تغطية الاستيرادات الاردنية، فبعد ان كانت قادرة على تمويل الاستيرادات الكلية لمدة تصل الى ٥.٧ شهراً في عام ١٩٨٥ ارتفعت الى ٧.٥ شهراً عام ١٩٨٩ ووصلت الى ١٢.٥ شهراً في عام ١٩٩١، وبالمتوسط كانت الاحتياطيات الاردنية خلال هذه الفترة قادرة على تمويل الاستيرادات الكلية لمدة تصل الى ٨.٤ شهراً وبهذا يمكننا القول ان وضع الاحتياطيات الاردنية من العملة الاجنبية والذهب خلال هذه الفترة كان مطمئناً ايضاً، اذ كان بامكانها تمويل الاستيرادات الكلية منظورة وغير منظورة لمدة تزيد عن نصف عام في كل سنة دون اللجوء الى تمويل خارجي.

*حسب منهج الحداثة اعتقاداً على البيانات الواردة في المنهج الاحصائي

بيان

العام	نسبة المجموع	معدلات التموي	معدلات التموي	نسبة المجموع	نسبة المجموع	معدلات التموي	معدلات التموي	نسبة المجموع	نسبة المجموع	معدلات التموي	معدلات التموي	نسبة المجموع	نسبة المجموع	معدلات التموي	معدلات التموي	نسبة المجموع	نسبة المجموع	معدلات التموي	معدلات التموي
١٩٨٥	٠.٣	٦٧٦.٤	٦٧٦.٥	٠.٣	٦٧٦.٤	٦٧٦.٥	٠.٣	٦٧٦.٤	٦٧٦.٥	٠.٣	٦٧٦.٤	٦٧٦.٥	٠.٣	٦٧٦.٤	٦٧٦.٥	٠.٣	٦٧٦.٤	٦٧٦.٥	٠.٣
١٩٨٦	٠.٣	٦٨١.٩	٦٧٦.١	٠.٣	٦٨١.٩	٦٧٦.١	٠.٣	٦٨١.٩	٦٧٦.١	٠.٣	٦٨١.٩	٦٧٦.١	٠.٣	٦٨١.٩	٦٧٦.١	٠.٣	٦٨١.٩	٦٧٦.١	٠.٣
١٩٨٧	٠.٣	٦٨٢.٥	٦٧٦.٣	٠.٣	٦٨٢.٥	٦٧٦.٣	٠.٣	٦٨٢.٥	٦٧٦.٣	٠.٣	٦٨٢.٥	٦٧٦.٣	٠.٣	٦٨٢.٥	٦٧٦.٣	٠.٣	٦٨٢.٥	٦٧٦.٣	٠.٣
١٩٨٨	٠.٣	٦٩٢.٧	٦٧٦.١	٠.٣	٦٩٢.٧	٦٧٦.١	٠.٣	٦٩٢.٧	٦٧٦.١	٠.٣	٦٩٢.٧	٦٧٦.١	٠.٣	٦٩٢.٧	٦٧٦.١	٠.٣	٦٩٢.٧	٦٧٦.١	٠.٣
١٩٨٩	٠.٣	٧٠٢.٤	٦٧٦.٠	٠.٣	٧٠٢.٤	٦٧٦.٠	٠.٣	٧٠٢.٤	٦٧٦.٠	٠.٣	٧٠٢.٤	٦٧٦.٠	٠.٣	٧٠٢.٤	٦٧٦.٠	٠.٣	٧٠٢.٤	٦٧٦.٠	٠.٣
١٩٩٠	٠.٣	٧١٢.٣	٦٧٦.٣	٠.٣	٧١٢.٣	٦٧٦.٣	٠.٣	٧١٢.٣	٦٧٦.٣	٠.٣	٧١٢.٣	٦٧٦.٣	٠.٣	٧١٢.٣	٦٧٦.٣	٠.٣	٧١٢.٣	٦٧٦.٣	٠.٣
١٩٩١	٠.٣	٧٢٢.٧	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٢٢.٧	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٢٢.٧	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٢٢.٧	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٢٢.٧	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٢٢.٧	٦٧٦.٣	٠.٣
١٩٩٢	٠.٣	٧٣٣.١	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٣٣.١	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٣٣.١	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٣٣.١	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٣٣.١	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٣٣.١	٦٧٦.٣	٠.٣
١٩٩٣	٠.٣	٧٤٤.٣	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٤٤.٣	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٤٤.٣	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٤٤.٣	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٤٤.٣	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٤٤.٣	٦٧٦.٣	٠.٣
١٩٩٤	٠.٣	٧٥٥.٣	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٥٥.٣	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٥٥.٣	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٥٥.٣	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٥٥.٣	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٥٥.٣	٦٧٦.٣	٠.٣
١٩٩٥	٠.٣	٧٦٦.٣	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٦٦.٣	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٦٦.٣	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٦٦.٣	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٦٦.٣	٦٧٦.٣	٠.٣	٧٦٦.٣	٦٧٦.٣	٠.٣

(١٩٩٢ - ١٩٨٥) لـ رقم (٤-٤) جدول

* احسبت اعتدالاً على بيانات الجدول السابق بالاضافة الى المترنمات الاربعة في الملح الاصناف

- 3 -

جذور وقوع (۴-۳)

التركيب الهيكلي للقدرة الاستيرادية الأردنية (١٩٩٢ - ١٩٨٥)

لقد تناول هذا الفصل شروط التبادل التجارية الأردنية بمفاهيمها الرئيسية الثلاثة الصافي، الإجمالي والدخلي. كما تمت مناقشة القدرة الاستيرادية الأردنية من حيث التغيرات الهيكلية والكمية التي حدثت لها خلال الفترة مدار البحث. ويمكن لنا أن نبرز أهم ما جاء في هذا الفصل بالذى يلى:-

- ١ اظهر شرط التبادل الصافي اتجاههاً موجباً خلال الفترة الدراسية، حيث نما بمعدل ١,٢٪ سنوياً، وقد حقق من جراء ذلك ارباحاً تقدر بحوالي ١٢,٧ مليون سنوياً، وكان اقصاها في عام ١٩٨٩ حيث بلغت ٧٧,٥ مليون. في حين اظهر معدل التبادل الإجمالي اتجاههاً سالباً حيث تباطئ بمعدل سنوي متوسطه ٠٪/٢,٥.
- ٢ تطور شرط التبادل الدخلي (مؤشر القدرة الاستيرادية المتاتية من الصادرات) بصورة جلية خلال الفترة مدار البحث حيث ارتفع من ١٤,٦ في عام ١٩٧٠ إلى ١٦٢,٣ في عام ١٩٩٢ وسجل معدل نمو متوسطه ٪/١٢.
- ٣ أظهرت القدرة الاستيرادية الحقيقة تطوراً واضحاً خلال فترات الدراسة الجزئية المختلفة حيث ارتفع معدلها السنوي من ٤٧٢,٥ مليون دينار في الفترة ما بين (١٩٧٧-١٩٧٠) إلى ١٤٩١,١ مليون دينار في الفترة (١٩٨٤-١٩٧٨) والى ١٦٦,٨ مليون دينار في الفترة (١٩٨٥-١٩٩٢)، وقد سجلت معدل نمو سنوي متوسطه ٪/٩,٦. كما ان معدل نصيب الفرد من القدرة الاستيرادية الحقيقة قد ارتفع من ٢٦٥,٦ دينار في الفترة الاولى الى ٦٣٨,١ دينار في الفترة الثانية وانخفضت في الفترة الاخيرة الى ٥٢٢,٨ دينار، وقد سجل اقصى قيمه له في عام ١٩٨١ بلغت ٧٢٤,١ دينار، واستطاعت القدرة الاستيرادية الأردنية من تغطية الاستيرادات السلعية والخدماتية في جميع السنوات باستثناء سبع منها هي ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩٢، ١٩٩٣. وقد استحوذت الاستيرادات السلعية على النصيب الاكبر منها حيث اخذت ما معدله ٪/٦٩,٣.

- ٤- بدراسة التركيب الهيكلي للقدرة الاستيرادية الاردنية تبين ان الصادرات من الخدمات قد احتلت المرتبة الاولى، حيث اخذت بالمتوسط حوالي ٤٩,٤٪ من القدرة الاستيرادية، وقد شكلت حوالات العاملين وموائد السفر النسبة الاعلى منها حيث اخذت الاولى حوالي ٤٠,١٪ من الصادرات الخدماتية والثانية ٢٢,٦٪. وبالرغم من التراجع الكبير الذي حدث للحوالات بدون مقابل خلال السنوات الاخيرة الا انها حافظت على المرتبة الثانية في القدرة الاستيرادية واخذت معدل مساهمة بلغ ٢٦,٦٪. أما الصادرات السلعية فلقد احدثت تطوراً ايجابياً واضحاً حيث ارتفعت اهميتها النسبية من ١٤,٤٪ عام ١٩٧٠ الى ٣٠,٩٪ عام ١٩٩٢ وسجلت معدل مساهمة سنوي بلغ ١٨,٨٪. وبالنسبة لتدفقات رأس المال الاجنبي فقد بلغ معدل مساهمتها السنوي حوالي ١٧,٨٪ الا ان اعباءها المتراكمة التهمت ما معدله ١٢,٦٪ من القدرة الاستيرادية فاصبحت مساهمتها الصافية للفترة الدراسية كاملة حوالي ٥,٢٪.
- ٥- عند دراسة وضع الاحتياطيات المملكة من الذهب والعملة الاجنبية، تبين ان الاحتياطيات كانت تنموا بصورة متوازنة عبر السنوات المختلفة، الامر الذي سبب وجود تذبذب في اشهر المقدرة على الاستيراد، ففي الفترة (١٩٧٧-١٩٧٧) كان معدل اشهر المقدرة على الاستيراد حوالي ٨,٩ شهر، انخفض في الفترة اللاحقة (١٩٨٤-١٩٧٨) الى ٥,٩ شهراً وعاد ليرتفع في الفترة الاخيرة (١٩٩٢-١٩٨٥) الى ٨,٤ شهر. وعليه كان الاردن قادر على تنظيم استيراداته السلعية والخدماتية من الاحتياطيات لمدة ادنها خمس شهور في كل سنة دون اللجوء الى التمويل الاجنبي.

الهوامش

- (١) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي العاشر، ١٩٧٣، ص ٢٠.
- (٢) سعيد محمد النميري، دراسة اقتصادية تحليلية للتجارة الخارجية والداخلية لإمارة أبو ظبي، دائرة التخطيط، إمارة أبو ظبي، ١٩٨١، ص ٥٦.
- (٣) A.P. Thirwall and J. Bergevin, Trends, Cycles and Asymmetries in the Terms of Trade, World Development vol. 13, no. 7, pp. 814.
- (٤) تستخدم قيم (F , DW, R^2) لاختبار صلاحية المعادلة من الناحية الاحصائية، حيث تدل قيمة (R^2) على النسبة المئوية من التغيرات التي تحدث للمتغير التابع الناجمة عن تغيرات المتغيرات المستقلة داخل النموذج، فكلما كانت قيمة (R^2), كانت القوة التوضيحية للنموذج اكبر. وتدل قيمة (F) على مدى صلاحية المعادلة لكل من الخلل الاحصائي، وهناك جداول مخصصة للتأكد من ذلك. ويستخدم اختبار ($D - W$) للكشف عن وجود ارتباط ذاتي في المتغير العشوائي داخل المعادلة أم لا، وهناك جداول مخصصة لهذا الغرض ايضاً.
- (٥) البنك المركزي، بيانات احصائية سنوية، مرجع سابق، جدول (٣٤).
- (٦) البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، كانون اول، ١٩٩٢، ص ٩٨.
- (٧) البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، كانون اول، ١٩٨٩، جدول ٤٠.
- (٨) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الثامن والعشرون، ١٩٩١، ص ٢.

الفصل الخامس

الطلب على الاستيراد والنمو الاقتصادي في الأردن
(معادلات قياسية)



الفصل السادس

الطلب على الاستيراد والنمو الاقتصادي في الأردن (معادلات قياسية)

في ضوء التطورات التي شهدتها القدرة الاستيرادية الأردنية، والأهمية البالغة التي وصلت إليها الاستيرادات، ستناقش في هذا الفصل جزئين، يبحث الأول في مرونات الطلب على المستورادات الأردنية السلعية والثاني في دور الاستيرادات من السلع الرأسمالية والوسطية في النمو الاقتصادي الأردني وذلك من خلال المعادلات القياسية، استكمالاً لما جاء في الفصول السابقة.

١٠٥ مرونات الطلب على الاستيرادات الأردنية

يعرف الطلب على الاستيراد على أنه الطلب الناشيء عن الفرق بين الكميات المطلوبة من السلع والخدمات والكميات المعروضة من السلع والخدمات المنتجة محلياً. ويخصم لمجموعة من العوامل والمتغيرات، منها داخلية المنشأ يمكن التأثير عليها، أهمها الأسعار والدخل وعدد السكان في الدولة المستوردة، ومنها عوامل خارجية لا يمكن التأثير عليها، وأهمها الأسعار ومستوى الانتاج في الدولة المصدرة. وترتبط هذه العوامل مع الطلب على المستورادات بعلاقات بيئية تعرف بالمرونات، تختلف من دولة لأخرى ومن سلعة لأخرى تبعاً لمدى أهمية الطلب وأهمية السلعة، فيقال أحياناً أن طلب دولة ما مرناً إذا كانت أغلب سلعها المستوردة من النوع المصنوع وغير الأساسي ويقال إن طلبها غير مرن، إذا كانت أغلب مستوراداتها من السلع الضرورية والأساسية. وبتعبير رياضي يكون الطلب مرناً إذا كان التغير النسبي في الكمية المطلوبة مقسوماً على التغير النسبي في الأسعار أو الدخل أكبر من الواحد الصحيح ويكون غير مرن، إذا كان أقل من الواحد الصحيح.

١٠٦ النموذج القياسي

لقياس العلاقة بين الكميات المطلوبة من الاستيرادات الأردنية وبين أهم العوامل التي تؤثر عليها استخدمنا في هذه الدراسة النموذج القياسي

اللوجرتمي^(١). حيث يفترض هذا النموذج أن الكمية المطلوبة من الاستيرادات تتوقف على مستوى الأسعار المحلية وعلى اسعار المستوردات كما وتعتمد على الدخل المتاح للدولة من العملة الأجنبية^(٢)، ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$\log M_t^d = \alpha_0 + \alpha_1 \log P_{mt} + \alpha_2 \log P_C + \alpha_3 \log I_C + U_t \quad (1)$$

حيث ترمز (M_t^d) للكمية المطلوبة من المستوردات في الفترة (t) و (P_m) لسعر الوحدة الواحدة من الاستيرادات، و (P_C) لمستوى السعر المحلي في الدولة المستوردة، (I_C) للدخل المتاح للدولة من العملة الأجنبية، و (U) للخطأ العشوائي، وبما ان الدالة لوغرتمية تكون ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$). مرونات للطلب، وبافتراض أن هناك علاقة ابدالية (Substitutability) ما بين السلع المستوردة والسلع المنتجة محلياً نتوقع ان تكون ($\alpha_1 < 0$), ($\alpha_2 > 0$). كما نتوقع ان تكون ($\alpha_3 > 0$) لأن الزيادة في الدخل المتاح للدولة من العملة الأجنبية غالباً ما يؤدي إلى زيادة السلع الاستهلاكية والاستثمارية والوسطيّة للدولة.

ولتقدير المعادلة السابقة لابد من توفر بيانات كاملة عن جميع المتغيرات داخل النموذج (M^d), (P_C), (P_M)، ونحن نعلم أنَّ المتغير الأخير، الكمية المطلوبة من الاستيراد، لا يتوفّر عنه بيانات، وعليه يصبح من الصعب تقدير هذه الدالة مالم يتم الاستعاضة عن الكميات المطلوبة (M^d) بالكميات الحقيقية (M), ولكن لو طبقنا هذه الفكرة نكون قد افترضنا ضمنياً ان الشخص المستورد يعمل دائمًا على منحني الطلب، اي انه في حالة توازن طيلة السنوات، وهذا ان كان يحدث في الفترات الطويلة فإنه قلماً يحدث في الفترات القصيرة، وعليه تكون المرونات المقدرة مرونات طويلة الأجل ولا تتضمن الفترات القصيرة.

والخروج من هذه المعضلة نستعين بنموذج «نيرلوف للتكييف الجزئي»^(٣) (Nerloves Partial Adjustment Model) الذي يرى ان المستورد يسعى دائمًا لتعديل استيراداته اما جزئياً او كلياً، معتمدًا في ذلك على الفرق بين الكمية المطلوبة من الاستيراد في السنة الحالية وبين الكمية الحقيقية المستوردة في السنة السابقة، ويمكن تمثيل ذلك على النحو التالي:

$$\Delta \log M_t = \gamma (\log M_t^d - \log M_{t-1}) \quad (Y)$$

$$\Delta \log M_t = \log M_t - \log M_{t-1}$$

$$0 \leq \gamma \leq 1$$

وتعرف "z" بمعامل التكيف (Coefficient of Adjustment) وتترواح قيمتها بين الواحد الصحيح والصفر، وكلما اتجهت قيمتها الى الواحد، كلما كبر التعديل واقتربت القيمة الحقيقية من القيمة المطلوبة، وكلما اتجهت قيمتها الى الصفر كلما اقتربت القيمة الحالية من القيمة السابقة، وعليه اذا كانت قيمتها تساوي الواحد الصحيح كانت قيمة الاستيراد الحقيقي تساوي بالضبط القيمة المطلوبة.

وبالحل الدالة (١) داخل الدالة (٢) مع فك الاقواس وترتيب الحدود تصبح الدالة على الشكل التالي:

$$\log M_1 = \gamma\alpha_0 + \gamma\alpha_1 \log Pm + \gamma\alpha_2 \log Pc + \gamma\alpha_3 \log IC + (1-\gamma) \log Mt - 1 + e \quad (1)$$

وبهذا نكون قد توصلنا الى دالة تخلو من المتغير (M^d) وتعطى نتائج افضل من سابقتها، ويمكن ان نحصل من خلالها على مرونات قصيرة الاجل (α_i) ومرونات طويلة الاجل ($\gamma \alpha_i$) بعد معرفة قيمة (γ) .

والسؤال الذي يطرح نفسه الان هو، هل نستطيع تقدير المعادلات السابقة بطريقة المربعات الصفرى الاعتيادية "Ordinary Least Squares Method" ؟
 الجواب، يمكن ذلك اذا لم يكن هناك اي علاقه بين الكميات المعروضة من المستوردات وبين اسعارها. ولكننا نعلم ان الاسعار (P) تتحدد دائماً عندما تتساوى الكميات المطلوبة (Q^d) مع الكميات المعروضة (Q_s) اي ان ($Q^d = Q_s$) تتحدد بواسطة (P)، و (P) تتحدد عندما ($Q^d = Q^s$) وعليه اذا قدرنا المعادلات السابقة بطريقة (OLS) تكون قد اسقطنا احد شروط استخدام هذه الطريقة والذى ينص على استقلالية المتغيرات عن الخط. العشوائى. لاننا قد اغفلنا العلاقة

الإيجابية مابين السعر والكمية المعروضة، وعاملنا السعر وكأنه متغير مستقل يتحدد خارج النموذج، ولذا تكون المروّنات السعرية المقدرة محصلة قوتين احدها موجبة والاخرى سالبة^(٤)، وعليه لا يكون تباین القيم المقدرة لمعاملات الانحدار اقل ما يمكن.

وللتغلب على هذه الهوة والوصول الى دوال تعطي معلمات تتمتع بصفات الكفاءة والإتساق وعدم التحيز، لابد من اللجوء الى أسلوب المعادلات الآنية، لنستطيع من خلالها اخذ عرض المستورّدات وعوامله بعين الاعتبار اثناء التقدير. وقبل الدخول في مفهوم المعادلات الآنية، يجدر بنا بداية التعرف على دالة عرض المستورّدات التي تأخذ الشكل التالي:

$$\log M_t^s = a_0 + a_1 \log Pm_t + a_2 \log Pw_t + a_3 \log w_t + U_t \quad (٤)$$

حيث ترمز (M^s) للكمية المعروضة من الاستيرادات، و (Pw) مؤشر السعر العالمي الذي يقيس مستوى اسعار السلع العالمية، و (W) مؤشر الدخل العالمي الذي يعكس القوة الشرائية العالمية.

إن بعض الاقتصاديين يروا أن اسعار المستورّدات تتکيف بالاعتماد على فائض العرض، وعليه تأخذ دالة التکيف الشكل التالي^(٥):

$$\Delta \log P_{Mt} = \lambda [\log M_t^s - \log M_t] \quad (٥)$$

$$\Delta \log P_{Mt} = \log P_{Mt} - \log P_{Mt-1}$$

وباحلال الدالة (٤) داخل الدالة (٥) مع فك الاقواس وترتيب الحدود تصبح عندنا دالة العرض بصورتها النهائية على النحو التالي^(٦):

$$\log Pm_t = A_0 + A_1 \log Pw_t + A_2 \log w_t + A_3 \log M_t + A_4 \log Pm_{t-1} + e_t \quad (٦)$$

وبتطبيق طريقة المعادلات الأنية على النموذج، وبناء على شروط التشخيص (Identification)، الدرجة (order condition) والرتبة (Rank condition)، يكون استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المراحلتين (2SLS) امراً ضرورياً^(٧)، بحيث يجري في المرحلة الأولى انحداراً لـ (P_m^*) على كل المتغيرات المستقلة والمحددة مسبقاً وهي (P_m^*, W, G, P_c) بغاية التخلص من أي ارتباط بين (P_m^*) وبين المتغير العشوائي.

وفي المرحلة الثانية نستخدم المعادلة المقدرة لاستخراج قيم تقديرية لسعر الوحدة الواحدة من المستورادات (P_m^*) عن كل سنة، ومن ثم نضع المتغير الجديد (P_m^*) في الدالة (٣) بدلاً من (P_m^*) ونقدرها بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، وتصبح الدالة بصورتها النهائية كالتالي:

$$\log M_t = \gamma \alpha_0 + \gamma \alpha_1 \log P_m^* + \gamma \alpha_2 \log P_c + \gamma \alpha_3 \log G + (1-\gamma) \log M_{t-1} + e_t \quad (٧)$$

إنَّ ماتمتاز به هذه الدالة عن الدالة (٣) هو عدم وجود أي ارتباط بين سعر الاستيرادات المستخدم فيها (P_m^*) وبين الخطأ العشوائي (e_t) وهذا يضمن أن تكون المرويات غير متحيزه ومتسقة وكفؤة.

١٠٥ النتائج الاحصائية

استخدمت نماذج الدوال السابقة لاستخراج دوال الانحدار للطلب على المستوردات الأردنية، وقد اتبع الباحث منهجين للتحليل، تمثل الأول بالدراسة على مستوى المستوردات الكلية، والثاني الدراسة على مستوى المستوردات

المنهج الاول: الاتجاه الاجمالي

اسفرت نتائج التحليل عن الدوال التالية:

2SLS : $\log M_t = -0.25 - 1.16 \log P_m + 0.54 \log P_c + 0.74 \log I_C$
 (0.94) (7.5) (4.3) (12.4)

2SLS : $\log Mt = -0.38 - 1.01 \log Pm + .49 \log Pc + .68 \log G + .043 \log Mt_{-1}$

$$H = 0.19 \quad \dots(9)$$

حيث ترمز (M_t) للمستوردات الأردنية السلعية في الزمن (t)، و (P_m) للرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات، و (P_c) للرقم القياسي لتكلف المعيشة، (Ic) للدخل المتاح للدولة من العملة الأجنبية (القدرة الاستيرادية)، و (M_{t-1}) للمستوردات السلعية للفترة السابقة، وتمثل الارقام التي بين الاقواس القيمة التالية المحسوبة (t-ratio).

ومن نتائج الدالة (٨) التي تظهر لنا مرونة الطلب في الأجل الطويل يمكن ان نلاحظ، وكما هو متوقع ان هناك علاقة سلبية وقوية بين اسعار المستوردة والكمية المطلوبة منها، اذ تبلغ مرونة الطلب السعرية (-١.٦٦) بمعنى اذا ارتفعت اسعار المستوررات بنسبة ١٪ فإن الطلب على المستوررات السلعية في الأجل

× تم تقييم معلمات هذه الدوال بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق الإحصائي

الطوويل سينخفض (Ceteris Paribus) بنسبة (١٦٪) وهذه الدالة كما يعكسها

اختبار (٤) ستيفوندت ذات دلالة احصائية عالية وذلك عند مستوى معنوية ١٪. كما تشير الدالة الى أن مستوى الاسعار المحلي يؤثر ايجابياً على الطلب على المستورادات الأردنية، فزيادة الاسعار بنسبة ١٪ كانت تؤدي في الأجل الطويل الى زيادة المستورادات السلعية (Ceteris Paribus) بنسبة (٥٤٪)، اي ان مرونة طلب المستورادات بالنسبة للاسعار المحلية كانت (٥٤٪). وقد تمنت هذه المعلمة بمعنى احصائية عالية اظهرتها قيمة (٤) على مستوى ١٪، وهذا يدل على وجود علاقة ابدالية قوية ما بين السلع المنتجة محلياً والسلع المستوردة.

اما اثر القدرة الاستيرادية على المستورادات الأردنية فيتضح من الدالة المذكورة ان مرونة الطلب بالنسبة للقدرة الاستيرادية موجبة وتساوي (0.74) وهذه المعلمة تتفق مع المنطق الاقتصادي، اذ ان زيادة الدخل المتاح للدولة من العملة الاجنبية من شأنه زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية والوساطة المستوردة، واوضحت الدالة المقدرة ان زيادة القدرة الاستيرادية الاردنية بنسبة (١٪) تؤدي إلى زيادة المستورادات بنسبة (٧٤٪) او بمعنى اخر، حتى تزداد المستورادات الاردنية بنسبة (١٠٪) فإن ذلك يتطلب زيادة في القدرة الاستيرادية بنسبة (٥٪). وقد تمنت هذه المعلمة بمعنى احصائية على مستوى (١٪).

هذا ويمكن القول ان كل المعلمات المقدرة في الدالة (٨) تمنت بمعنى احصائية عالية كما يتضح من القيم التالية. كما ان معامل ديربن واطسون (DW) يشير الى خلو المعادلة من مشكلة الارتباط الذاتي.

اما بالنسبة للدالة (٩) والتي كان الهدف منها عكس اثر الاستيرادات السلعية المختلفة زمنياً على الاستيرادات السلعية الحقيقة والوصول الى مرونة قصيرة الأجل لمتغيرات النموذج، فتشير نتائج التقدير لهذه المعادلة الى وجود علاقة ايجابية بين الاستيرادات المختلفة زمنياً والاستيرادات الاجمالية وتبيّن ان زيادة الاستيرادات المختلفة بمقدار (١٠٠٪) تؤدي الى زيادة الاستيرادات الاجمالية بمقدار ٢٪، ولكن بعد اخضاع هذه العلاقة لاختبار (٤) ستيفوندت لغرض التأكيد من معنوية التقدير، فيلاحظ ان المعلمة ليس لها دلالة احصائية عند

اي مستوى من المعنوية لأن قيمة (١) المحسوبة اقل بكثير من القيمة المجدولة ولذلك نقول بان هذه العلاقة مشكوك فيها لعدم معنويتها الاحصائية.

ومن المعادلة الآنفة الذكر يتبين أنّ مرونة الاستيرادات السعرية قصيرة الاجل تساوي (١٠٠) وهذا يعني ان زيادة اسعار المستورادات بنسبة ١٪ تسبب في تقليل الاستيرادات الاجمالية في الفترة القصيرة بنسبة (٠١٪) وهذه العلاقة كما يعكسها (١) ستبيونى ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ١٪، كذلك يبدو من المعادلة ان زيادة القدرة الاستيرادية بمقدار ١٪ كان يؤدي الى زيادة الاستيرادات الأردنية في الفترة القصيرة بنسبة ٦٨٪ اي ان مرونة الاستيرادات بالنسبة للقدرة الاستيرادية قصيرة الاجل تساوي (٦٨٪) هذا وقد تمتت بمعنى احصائية عالية.

كما وتفيد المعادلة على العلاقة الإبدالية بين السلع المنتجة محلياً والسلع المستوردة والتي تعكسها المرونة الايجابية للاستيرادات بالنسبة للأسعار المحلية، حيث تشير المعادلة الى أنّ زيادة الاسعار المحلية بنسبة (١٪) تؤدي الى زيادة الاستيرادات بنسبة (٤٩٪) او بمعنى آخر لتخفيف الاستيرادات الأردنية بنسبة (١٠٪) ويطلب ذلك تخفيف الاسعار بنسبة (٤٢٪)، وقد اظهرت هذه المرونة دلالة احصائية بمستوى معنوية ٥٪ واخيراً يدل اختبار (H - DURBIN) على خلو المعادلتين من مشكلة الارتباط التسلسلي.

المنهج الثاني: الابغاه حسب التصنيف الساعي للمستورادات
بعد تقسيم اجمالي المستورادات الاردنية الى صنافها الثلاث السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية، استخرجت بطريقة (2SLS) دوال الانحدار المتعدد للطلب على المستورادات الاردنية لكل صنف على حده، وقد اجريت محاولتين، حيث تضمنت المحاولة الاولى استخدام المتغيرات السابقة (مستوى الاسعار المحلي، سعر الوحدة الواحدة من الاستيرادات، القدرة الاستيرادية الاردنية الاجمالية) وفي المحاولة الثانية ادخلت القدرة الاستيرادية بصورتها الجزئية ليصبح النموذج دالة في الصادرات السلعية، الصادرات من الخدمات، الحالات بدون مقابل، تدفقات رأس المال الاجنبي بالإضافة الى الاسعار المحلية واسعار المستورادات، وقد جاءت النتائج على النحو التالي:

أ. الدوال المقدرة للاستيرادات الاستهلاكية:

اسفرت نتائج التحليل عن المعادلات الآتية^(*):

$$\log M_c = -1.5 - .86 \log P_{cc} + 0.81 \log P_c + .41 \log IC$$

(7.6) (9.3) (7.4) (8.4)

D.W = 1.93

$$\log MC_t = 1.9 - 1.15\log P_{cc} + 1.15\log P_c + 0.47\log IC - 0.141\log MC_{t-1}$$

(3.8) (2.7) (2.5) (4.3) (.74)

$H = 0.71$ Yal (W)

(1.15)	(11.7)	(3.5)	(2.2)	(1.3)	(2.4)	(.15)
--------	--------	-------	-------	-------	-------	-------

D.W =1.7(12)

حیث ترمذ:

(MC) للمستورات الاردنية من السلع الاستهلاكية، و (PCC) للرقم القياسي لسعر الوحدة الواحدة من المستورات الاستهلاكية، و (XS) لل الصادرات الاردنية من الخدمات، و (XG) لل الصادرات الاردنية من السلع، و (F) لتدفقات رأس المال الاجنبي، و (H) للحوالات بدون مقابل.

وبتحليل النتائج المتحصل عليها من المعادلات ١٠، ١١، ١٢ يتضح لنا أن كل المعلمات المقدرة تتمتع بمعنى احصائية عالية باستثناء معلمات كل من المستوردات المتختلفة زمنياً وال الصادرات من السلع والحوالات بدون مقابل، ويشير معامل (D. watson) و (H. watson) إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

وبالنظر الى معلمات النماذج المقدرة يتضح لنا من الدالة الاولى أن هناك علاقة سلبية بين الكمية المستوردة من السلع الاستهلاكية وبين اسعارها وایجابية

(x) تم تقدير هذه البوال بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق الاحصائي.

مع مستوى الاسعار المحلية، فزيادة اسعار المستوردات بنسبة ١٪ تؤدي الى تقليل الاستيرادات الاستهلاكية بنسبة ٨٦٪، وزيادة مستوى الاسعار المحلي بنسبة ١٪ تؤدي الى زيادة الاستيرادات الاستهلاكية بمعدل ٨١٪. وهذا يعني أن هناك علاقة إحلالية كبيرة بين السلع الاستهلاكية المستوردة والسلع الاستهلاكية المنتجة محليا. كما وتشير المعادلة الى أن السلع الاستهلاكية المستوردة تزداد بمعدل ٤١٪/١٠٠٪ زيادة في القدرة الاستيرادية، او بمعنى آخر لزيادة الاستيرادات الاستهلاكية بنسبة ١٪ يتطلب ذلك نمو في القدرة الاستيرادية بمعدل ٤٪/٢٤٪.

ومن الدالة الثانية يتضح لنا ان النتائج المتحصل عليها لا تتفق ونظرية نيرلوف للتعديل الجزئي التي نوهنا اليها سابقا، حيث أظهرت الاستيرادات الاستهلاكية المختلفة زمنيا علاقة سلبية مع الاستيرادات الاستهلاكية، فكانت معلمة التعديل (٢) اكبر من الواحد الصحيح وانعكس ذلك على جميع معلمات المعادله المقدرة فظهرت مرونات الطلب على الاستيراد في الفترة القصيرة اكبر من مرونات الفترة الطويلة، وهذا لا يتفق ونظرية الاقتصادية.

وتشير الدالة الاخيرة الى أن الصادرات من الخدمات وتدفقات رأس المال الاجنبي هي المصادر المهمة في القدرة الاستيرادية التي كانت تؤثر على المستوردات الاردنية من السلع الاستهلاكية، فزيادة الصادرات الخدمية بنسبة ١٪ كانت تؤدي الى زيادة المستوردات الاستهلاكية بنسبة ١٩٪. وزيادة التدفقات الرأسمالية الاجنبية بنسبة ١٪ كانت تؤدي الى زيادة الاستيرادات الاستهلاكية بمعدل ٢١٪، أما الحالات بدون مقابل وال الصادرات السلعية فقد أظهرت الاولى علاقة ايجابية مع السلع الاستهلاكية المستوردة، والثانية أظهرت علاقة سلبية ولكن لم يكن لها دالة إحصائية. وتتجدر الإشارة الى أن معلمة الصادرات السلعية تخالف المنطق الاقتصادي وذلك بإظهارها علاقة عكسية مع المستوردات الاستهلاكية ولكن هذا له ما يبرره في الواقع الاقتصاد الاردني، لكون الصادرات السلعية لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من القدرة الاستيرادية، كما ان حجمها مقارنة بحجم المستوردات قليل جداً.

ب - الدوال المقدرة للاستيرادات الرأسمالية (MK) :

اسفرت نتائج التحليل من الدوال التالية:

$$\log MK_t = 0.49 - 1.51 \log PK + 1.14 \log IC + .028 \log PC$$

(71) (2.9) (6.2) (.044)

$$D.W = 1.8 \quad \dots\dots\dots (13)$$

$$\log MK_t = -.5 - 1.9 \log PK + 1.22 \log IC + .34 \log PC - .18 \log M_{t-1}$$

(.7) (4.5) (4.2) (.69) (.96)

$$H = 0.45 \quad \dots\dots\dots (14)$$

$$\log MK_r = 2.4 - 1.2 \log PK - .62 \log PC + .75 X_s + .007 \log X_G + .02 \log HW + .32 \log F$$

(1.2) (3.8) (.76) (2.8) (.02) (.11) (1.81)

$$D.W = 2.1 \quad \dots\dots\dots (15)$$

وكما هو متوقع فقد اظهرت نتائج التقدير وجود علاقة سلبية وقوية بين حجم المستورادات من السلع الرأسمالية واسعارها، ويظهر ذلك من خلال اختبار (t) ستيفونز، والذي يشير الى معنوية معامل الرقم القياسي لاسعار المستورادات الرأسمالية عند مستوى معنوية 1%， فزيادة اسعار المستورادات بمعدل 1% كانت تؤدي الى تخفيض المستورادات بنسبة تزيد عن 10% كما يتضح من المعادلات الثلاث السابقة. كما تشير النتائج ايضاً الى وجود علاقة ايجابية وقوية بين القدرة الاستيرادية الاردنية وحجم المستورادات من السلع الرأسمالية، ويظهر ذلك من خلال الاشارة الموجبة التي تسبق معامل القدرة الاستيرادية، كما يدل اختبار (t) ستيفونز الى معنوية معامل القدرة الاستيرادية عند مستوى معنوية 1%， كذلك يتبيّن من الدوال السابقة أن هذه المجموعة السلعية تنمو بوتيرة اسرع من وتيرة نمو القدرة الاستيرادية اذ أن مرونة الطلب على السلع الرأسمالية المستوردة تزيد عن الواحد الصحيح، وهذه الحقيقة معقولة بالنسبة للاقتصاد الاردني، حيث تشير البيانات المتاحة الى تزايد اعتماد الانتاج الاردني على السلع الرأسمالية المستوردة وذلك انسجاماً مع الخطط التنموية المرسومة، وتعتبر

الصادرات الاردن من الخدمات وتدفقات رأس المال الاجنبي هي المصادر المهمة من القدرة الاستيرادية التي تمول السلع الرأسمالية المستوردة. وكما يتضح من المعادلة الاخيرة، زيادة الصادرات من الخدمات بنسبة ١٠٪ كانت تؤدي الى زيادة السلع الرأسمالية المستوردة بنسبة ٧,٥٪، وزيادة تدفقات رأس المال الاجنبي بمقدار (١٠٪) تؤدي الى زيادة المستورادات الرأسمالية بنسبة ٣,٢٪، اما الحالات بدون مقابل وال الصادرات السلعية فلم يظهر لها اية دلالة احصائية في تفسير المستورادات الرأسمالية الاردنية.

وبالنسبة لمعلمة مستوى الاسعار المحلي المقدرة فقد كانت ايجابية، إلا أنها ليست ذات دلالة احصائية في تفسير المستورادات الرأسمالية، ويظهر ذلك من خلال انخفاض قيمة ($T_{-} ratio$) ستيفونس، ويرجع السبب في ذلك الى ضعف العلاقة الابداعية بين السلع الرأسمالية المستوردة والسلع المنتجة محلياً لأن القسم الأكبر من السلع الرأسمالية المستوردة من الصعب انتاجه محلياً وذلك لحاجة هذا النوع من السلع الى موارد طبيعية وقوى رأسمالية كبيرة، والاردن يعاني من شح في موارده الطبيعية ونقص في رأس المال لديه.

- الدوال المقدرة للاستيرادات الوسيطة (MT):

-- اسفرت نتائج التحليل عن المداول الآتية:

$$\log MT = -3.1 - 1.31\log PT + 0.93\log PC + 0.85\log IC$$

(9.7) (6.3) (4.7) (11.1)

D.W = 1.9 (11)

$$\log MT = -2.7 - 0.96 \log PT + 0.58 \log PC + 0.76 \log IC + 0.16 \log Mt-1$$

(4.6) (2.7) (1.7) (5.7) (1.03)

$H = 0.34$ (14)

LogMT = -2.7 - 1.0logPT + 0.84logPc+.59logXs+.019logF + .16logHW + .06logXG
 (2.9) (5.4) (2.6) (5.3) (0.19) (2.04) (0.43)
 D.W = 1.95 (14)

من نتائج الدالة (١٦) والدالة (١٧) يمكن أن نلاحظ أن هناك علاقة سلبية قوية بين اسعار المستوردة من السلع الوسيطة والكمية المطلوبة منها، اذ تبلغ مرونة الطلب السعرية في الفترة الطويلة (-٢,١)، وفي الفترة القصيرة (-٩٦,٠)، بمعنى اذا ارتفعت اسعار المستوردة الوسيطة بنسبة (١٪) فالطلب على السلع المستوردة الوسيطة سينخفض في الفترة القصيرة بنسبة (٩٦,٠٪) وفي الفترة الطويلة بنسبة (٣,١٪)، وهذه العلاقة كما يعكسها اختبار (T) ستيفودنت ذات دلالة احصائية عالية عند مستوى معنوية (١٪).

كما تشير الدوال الى أن حجم القدرة الاستيرادية قد اثر ايجابياً على الكمية المطلوبة من السلع الوسيطة المستوردة، فزيادة القدرة الاستيرادية بنسبة (١٪) تؤدي الى زيادة المستوردة الوسيطة في الاجل القصير بنسبة (٧٦,٠٪) وفي الاجل الطويل بنسبة (٨٥,٠٪)، وقد تمتلك هذه المعلومات بمعنى احصائية عالية اظهرتها قيمة (٤) عند مستوى (١٪).

اما بالنسبة لأثر مستوى الاسعار المحلي على السلع الوسيطة المستوردة في يتضح من المعادلات السابقة الذكر أن مرونة الطلب بالنسبة للاسعار المحلية موجبة وتساوي (٩٢,٠٪) في الفترة الطويلة وتساوي (٥٨,٠٪) في الفترة القصيرة، وهذا يدل على وجود علاقة ابدالية قوية بين السلع الوسيطة المستوردة والسلع المنتجة محلياً، فزيادة مستوى الاسعار المحلي بنسبة (١٠٪) تؤدي الى زيادة المستوردة الوسيطة بنسبة (٨,٥٪) في الفترة القصيرة وبنسبة (٣,٥٪) في الفترة الطويلة، وقد تمتلك هذه المروونات بمعنى احصائية عند مستوى ١٪.

ويتبين من نتائج الدالة الاخيرة ان الصادرات من الخدمات والحوالات بدون مقابل هي المصادر المهمة من القدرة الاستيرادية التي تؤثر على المستوردة الوسيطة، في حين الصادرات السلعية وتدفقات رأس المال الاجنبي لم يظهر لها اية دلالة احصائية في تفسير تغيرات المستوردة الوسيطة، فزيادة الصادرات من الخدمات بنسبة ١٪ كانت تؤدي الى زيادة المستوردة الوسيطة بنسبة (٥٩,٠٪)، وزيادة الحوالات بدون مقابل بنسبة (١٪) كانت تؤدي الى زيادة المستوردة الوسيطة بنسبة (١٦,٠٪)، وقد تمتلك المعلومة الاولى بمستوى معنوية ١٪ والثانية بمستوى ٥٪.

وبتحليل النتائج المتحصل عليها في الدوال ١٦، ١٧، ١٨، ١٩ يتبيّن لنا من معامل (D. Watson) و (H. Watson) عدم وجود اي ارتباط ذاتي في المعادلات السابقة.

٢٠٥ دور السلع الرأسمالية والوسيطة المستوردة في النمو الاقتصادي الأردني.

تساهم الاستيرادات بصورة غير مباشرة في نمو الدخل القومي الاجمالي وذلك عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من الحصول على مستلزمات الانتاج والسلع الاستثمارية اللازمة للعملية التنموية، وقد لعب قطاع الاستيرادات دوراً مهماً وبارزاً في تنفيذ المشاريع الاقتصادية الأردنية التي تضمنتها خطط التنمية المتعاقبة، اذ اتاحت المجال امام مختلف القطاعات الاقتصادية لاستيراد السلع الحيوية التي لا يستطيع الاقتصاد المحلي انتاجها. وبالرغم من ان السلع الاستهلاكية كانت تستحوذ على التصنيب الاكبر من الاستيرادات الاردنية الا انه ومع الزمن اصبح هناك تغيراً ملحوظاً لصالح السلع الرأسمالية والوسيطة، وهذا يؤكد الدور الذي يلعبه هذا النوع من السلع في التنمية الاقتصادية.

ومن اجل ايضاح اهمية السلع الرأسمالية والوسيطة المستوردة في الاقتصاد الاردني سنلقي الضوء في هذا الجزء على دور هذا النوع من السلع في النمو الاقتصادي الاردني وذلك من خلال المعادلات القياسية.

١٠٥ النموذج القياسي :-

تدل النظريات والاراء التي سبق ذكرها في الفصل الثاني على أنَّ الاستيرادات الوسيطة والرأسمالية تعتبر عنصراً من عناصر الانتاج الى جانب عنصرى العمل ورأس المال، وبناءً عليه يمكن كتابة دالة الانتاج في الاقتصاد الاردني على النحو التالي^(٩) :-

$$GDP_t = f(L_t, MK_t, MT_t, K_t) \quad (١٩)$$

حيث ترمز :

GDP_t : الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في السنة t .

L_t : عنصر العمل المستخدم في الاقتصاد الاردني في السنة t .

MK_t : السلع الرأسمالية الحقيقة المستوردة في السنة t .

MT_t : السلع الوسيطة الحقيقة المستوردة في السنة t .

K_t : رأس المال الحقيقي المستخدم مطروحاً منه السلع الرأسمالية في السنة t وللوصول الى المعادلات المراد تقديرها نشتغل الدالة السابقة اشتقاقة كلية

فتصبح على النحو التالي:-

$$dGDP = f_L \cdot dL + f_K \cdot dK + f_{MK} \cdot dMK + f_{MT} \cdot dMT \quad \dots \quad (20)$$

وبقسمة الطرفين على (GDP) نحصل على :-

$$\frac{dGDP}{GDP} = f_L \frac{dL}{GDP} + f_K \frac{dK}{GDP} + f_{MK} \frac{dMK}{GDP} + f_{MT} \frac{dMT}{GDP} \quad \dots \quad (21)$$

وبعد اضافة الثابت والمتغير العشوائي، يمكن اختصار المعادلة (21) لتصبح على النحو التالي:

$$\hat{GDP} = a_0 + a_1 \frac{dL}{GDP} + a_2 \frac{dK}{GDP} + a_3 \frac{dMK}{GDP} + a_4 \frac{dMT}{GDP} + U_i \quad \dots \quad (22)$$

حيث تمثل :-

\hat{GDP} : معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي .

a_0 : الحد الثابت

a_1 : الانتاجية الحدية لعنصر العمل المستخدم.

a_2 : الانتاجية الحدية لرأس المال المحلي المستخدم.

a_3 : الانتاجية الحدية للمستوردات من السلع الرأسمالية.

a_4 : الانتاجية الحدية للسلع الوسيطة المستوردة.

U_i : المتغير العشوائي.

ولمعرفة مرونة الانتاج بالنسبة لعوامله نقوم بمعاملة جبرية تتضمن الضرب والقسمة في MT, MK, K, L على التوالي في عناصر الجانب الأيمن من المعادلة (21)

فنحصل على:

$$\frac{dGDP}{GDP} = f_L \cdot \frac{L}{GDP} \cdot \frac{dL}{L} + f_K \cdot \frac{K}{GDP} \cdot \frac{dK}{K} + f_{MK} \cdot \frac{MK}{GDP} \cdot \frac{dMK}{MK} + f_{MT} \cdot \frac{MT}{GDP} \cdot \frac{dMT}{MT} \quad (23)$$

وحيث أن $x = \frac{dx}{x}$ = معدل النمو في المتغير x فأنه:

$$GDP = B_0 + B_1 L + B_2 K + B_3 MK + B_4 MT + e_t \dots \quad (24)$$

حيث ترمز :

- B_0 : الحد الثابت.
- B_1 : مرونة الانتاج بالنسبة لعنصر العمل المستخدم.
- B_2 : مرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال المحلي المستخدم.
- B_3 : مرونة الانتاج بالنسبة للمستورادات من السلع الرأسمالية.
- B_4 : مرونة الانتاج بالنسبة للمستورادات من السلع الوسيطة.
- e_t : المتغير العشوائي.

٢٠٥ تقدير رأس المال:-

تم تقدير رأس المال بأسلوب يعتمد على أحد النماذج الرياضية الخاصة بالمخزون، وذلك أسوة بالعديد من الدراسات^(١٠)، والذي يفترض أن رصيد رأس المال في الفترة الزمنية (t) يساوي قيمة رأس المال في الزمن $(1-t)$ مضافاً إليه قيمة الاستثمارات الجديدة في الزمن (t) مطروحاً من ذلك قيمة استهلاك رأس في الفترة الزمنية $(1-t)$ ، ويمكن التعبير عن ذلك رياضياً بالمعادلة التالية:

$$K_t = I_t + (1-C) K_{t-1} \quad (25)$$

حيث ترمز :

- K_t : قيمة رصيد رأس المال في الزمن t .
- I_t : اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في الزمن t .
- C : معدل استهلاك رأس المال.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة لتنسجم مع الفترة مدار البحث

(١٩٧٠-١٩٩٢) لتصبح على النحو التالي:

$$K_{1970} = I_{1970} + (1-C) K_{1969} \quad (26)$$

نلاحظ من المعادلة أنه يمكن معرفة رصيد رأس المال المستخدم في عام ١٩٧٠. ومن ثم الاعوام اللاحقة إذا فقط عرفنا رصيد رأس المال في عام ١٩٦٩، وللوصول إلى قيمة K_{1969} سنفترض أن الاقتصاد الأردني كان يمر خلال فترة المستينات بمرحلة تتميز بالنمو الاقتصادي الثابت حيث ينمو كل من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (Y) ورصيد رأس المال بمعدل نفسه، وإذا رمزنا لهذا المعدل بالرمز (N) فلن :

$$N = \frac{dY}{dt} \cdot \frac{1}{Y} \quad (27)$$

كما ان

$$N = \frac{dK}{dt} \cdot \frac{1}{K_t} \quad (28)$$

وهذا يعني ان :

$$K = \frac{dK}{dt} / N = \frac{I_t}{N} \quad (29)$$

ويمكن الآن إعادة المعادلة (٢٨) لتصبح كما يلي :-

$$K_{1970} = I_{1970} + (1-C) \left[\frac{I_{1969}}{N} \right] \quad (30)$$

وبعد معرفة كل من (C, I, N)⁽¹¹⁾ وذلك بالاستفادة من البيانات الواردة في الملحق الاحصائي تمكننا من ايجاد قيمة رأس المال في عام (١٩٧٠) فكانت كالتالي:-

$$K_{1970} = 25.2 + (1 - 0.008) \left[\frac{35.8}{0.038} \right] = 959.7$$

ومنها يمكن حساب رأس المال لبقية السنوات حتى عام ١٩٩٢⁽¹²⁾. وهذا ويبين الجدول رقم (١١) في الملحق الاحصائي قيم ارصدة رأس المال في الاقتصاد الاردني خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٢) والتي تم تقاديرها باستخدام المعادلة رقم (٢٧) وقيم التكوين الرأسمالي الاجمالي وكذلك قيم استهلاك رأس المال الموضحة في الجدول رقم (١١) في الملحق الاحصائي.

ومما تجدر الاشارة اليه اننا استخدمنا الى جانب رأس المال المقدر العوائد الحقيقية للعاملين بأجر كمعيار لعنصر العمل والتي استخدمت في بعض الدراسات السابقة⁽¹³⁾.

٣٠٥ نتائج التقدير:

وللوقوف على الاثار التي تركتها المستورات الأردنية الوسيطة والرأسمالية على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، تم تقادير معالم الدول (٢٤) و (٢٦) السالفة الذكر على الاقتصاد الاردني خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٢)، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (ols) حيث ظهرت النتائج على النحو التالي :-

$$\hat{GDP} = 0.0014 + 0.34\hat{L} + 0.41\hat{K} + 0.09\hat{MK} + 0.11\hat{MT} \quad (21)$$

(0.13) (2.4) (2.5) (2.5) (2.1)

$$R^2 = 79, \bar{R}^2 = 74, D.W = 1.99, F = 15.9$$

$$\hat{GDP} = .0083 + 1.16 \frac{dL}{GDP} + 0.10 \frac{dK}{GDP} + 0.74 \frac{dMK}{GDP} + 0.87 \frac{dMT}{GDP} \quad (22)$$

(0.89) (3.3) (2.1) (2.9) (1.87)

$$R^2 = 83, \bar{R}^2 = 79, D.W = 2.2, F = 21.04$$

يتضح من المعادلتين السابقتين ما يلي :-

- ١- أن مرونة الناتج المحلي الحقيقي بالنسبة لعنصر العمل كانت (٣٤٪)، أي أن زيادة عنصر العمل بنسبة (١٪) يتبعها زيادة في الناتج المحلي الحقيقي بنسبة (٢٤٪). كما ان الانتاجية الحدية لعنصر العمل كانت (١٦٪)، بمعنى اذا زادت عوائد العاملين بأجر بمقدار مليون دينار فسوف يتبعها زيادة في الناتج المحلي الحقيقي بمقدار (١٦٪) مليون دينار، وقد تمتزنت الانتاجية الحدية والمرونة بمعنى احصائية عند مستوى (١٦٪) و (٥٪) على التوالي.
- ٢- أن مرونة الناتج المحلي الحقيقي بالنسبة لعنصر رأس المال المحلي كانت (٤١٪)، أي أن زيادة رأس المال المحلي بنسبة (١٠٪) يتبعها زيادة في الناتج المحلي الحقيقي بنسبة (٤٪). كما ان الانتاجية الحدية لرأس المال المحلي المستخدم كانت (١٠٪) بمعنى اذا زاد رأس المال المحلي بمقدار مليون دينار سيزيد الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بمقدار مئة الف دينار، او بمعنى اخر لزيادة الناتج المحلي الحقيقي بمقدار مليون دينار يتطلب ذلك زيادة رأس المال المحلي المستخدم بمقدار عشرة ملايين دينار ويستدل من اختبار (٢) ستيفوردنت على معنوية الانتاجية الحدية والمرونة عند مستوى معنوية ٥٪.
- ٣- أن مرونة الناتج المحلي الحقيقي-بالنسبة للمستوردات من السلع الرأسمالية تبلغ (٠٠٩٪) فزيادة استيراد السلع الرأسمالية بنسبة (١٠٠٪) تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الحقيقي بنسبة (٩٪)، وهذه العلاقة كما يعكسها اختبار (٢) ستيفوردنت ذات دالة احصائية عند مستوى معنوية ٥٪. كذلك يبدو من المعادلة الثانية ان الانتاجية الحدية للسلع الرأسمالية المستوردة تبلغ (٧٤٪)، اي ان زيادة السلع الرأسمالية المستوردة بمقدار مليون دينار من شأنها زيادة الناتج المحلي الحقيقي بمقدار (٧٤٠) الف دينار، او بمعنى اخر لزيادة الناتج المحلي بمقدار مليون دينار يتطلب ذلك زيادة المستوردات الرأسمالية بمقدار (١٣٥) مليون دينار. وقد تمتزنت الانتاجية الحدية بمعنى احصائية عند مستوى (١٦٪).
- ٤- أن مرونة الناتج المحلي الحقيقي بالنسبة للمستوردات من السلع الوسيطة

تبليغ (١١، ١١)، اي ان زيادة السلع الوسيطة المستوردة بنسبة (١٪) يتبعها زيادة في الناتج المحلي الحقيقي بنسبة (١١٪). كما ان الانتاجية الحدية للسلع المستوردة الوسيطة كانت (٨٧، ٨٧)، بمعنى اذا زادت السلع المستوردة الوسيطة بمقدار الف دينار سيزداد الناتج المحلي بمقدار (٨٧٠) دينار وبمعنى اخر لزيادة الناتج المحلي الحقيقي بمقدار مليون دينار يتطلب ذلك زيادة السلع الوسيطة المستوردة بمقدار (١٥١) مليون دينار، ويستدل من اختبار (٤) ستيفيدنت على معنوية الانتاجية الحدية والمرونة عن مستوى (٥٪).

-٥- أن قيم الاختبارات الاحصائية في النموذجين تؤكّد على الدلالة الاحصائية للمعادلتين ككل، كما يتضح ذلك من قيمة R^2 ، D.W, F, R^2 ، وعليه تكون المعادلات المقدرة مقبولة احصائياً واقتصادياً.

وفي ضوء النتائج السابقة يمكننا القول أنه وبالرغم من الدور الذي تلعبه الاستيرادات الاردنية الوسيطة والرأسمالية في تسريب جزء كبير من دخل الدولة الى الخارج، إلا أنها تساهم وبصورة غير مباشرة في احداث النمو الاقتصادي، ولهذا فكلما ازدادت نسبة المستورادات الرأسمالية والوسيطة من المستورادات الكلية، كان ذلك مؤشراً على احداث تغيير في بنية الاقتصاد الوطني نحو الأفضل وهو أمر مرغوب فيه ويجب تشجيعه في هذه المرحلة.

الهوامش :

- (1) MOHSINS. KHAN, Import and export demand in developing Countries, IMF STAFF papers, Vol. 21, 1974, PP 678.
- (2) لم يتم التطرق لعدد السكان كمتغير مستقل يؤثر على الطلب على الاستيراد نظراً لضعف دلالته الإحصائية، ولاعتقاد الباحث أن أثره يظهر من خلال المستوى المحلي للأسعار.
- (3) مجدي الشوربجي، الاقتصاد القياسي، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٢، ص(١٣٤).
- (4) AUGUSTINE ARIZE, The Supply and demand for imports and export in a simultaneous Model, Applied Economics, Vol 19, 1987, pp 1233.
- (5) Ibid, pp 1237.
- (6) $A_0 = \frac{a_0}{(1-\lambda a_1)}$
- $A_1 = \frac{a_2}{(1-\lambda a_1)}$
- $A_2 = \frac{a_3}{(1-\lambda a_1)}$
- $A_3 = \frac{\lambda}{(1-\lambda a_1)}$
- $A_4 = \frac{1}{(1-\lambda a_1)}$
- (7) للمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع الى :-
- أ- وليد سيفو، المدخل الى الاقتصاد القياسي، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص(٣٧١).
- ب- مجدي الشوربجي، مرجع سابق، ص (١٤٩).

- (٨) يستخدم هذا الاختبار في حالة وجود متغيرات متخلفة زمنياً، والصيغة أدناه توضح هذا الاختبار.

$$H = \left(1 - \frac{DW}{2}\right) \sqrt{\frac{n}{1-nv(bi)}}$$

وتمثل (n) عدد المشاهدات، (bi) التباين المقدر بطريقة (ols) للمتغير المتخلف، وقد اشار Durbin الى أنَّ توزيع (h) يقترب من التوزيع الطبيعي (Normally Distributed) وبهذا يجري الاختبار بمقارنة (H) بالقيمة الحرجية، فإذا كانت قيمة (H) اقلَّ فهذا يعني عدم وجود ارتباط ذاتي والعكس صحيح. لل Mizid من التفاصيل يرجى الرجوع الى :
مجدي الشوربجي، المرجع السابق، ص ٢٠١ .

- (٩) JESKO Henrschel, Anote On the Relationship Between Import and Growth, Review of World Economics, Vol 128, 1992, pp 339.

- (١٠) عبد الفتاح عبد السلام بوجيل، الاستثمارات وتكوين وقياس رأس المال المادي، البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الاول، ربیع ١٩٩٠، ص (٢).

- (١١) (N) = معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة السنتين، وقد اخذت الفترة (١٩٦٤-١٩٧٠)، كفترة بديلة وذلك لعدم توفر بيانات عن السنوات السابقة لعام ١٩٦٤.

$$\dots .8 = \frac{7,7}{942,1} = \frac{7,7}{\left(\frac{35,8}{28} \right)} = \frac{\text{قيمة اهلاك رأس المال الثابت}}{\text{رأس المال}} = (C)$$

(١٢) وهناك طريقة أخرى تستخدم لتقدير رأس المال تعرف بطريقة (ICOR)، حيث تعتمد هذه الطريقة على حساب نسبة رأس المال إلى الانتاج (ICOR) باستخدام المعادلة التالية:

$$ICOR = \frac{\sum_{t=1}^n NIt}{GDP_n - GDP_1}$$

حيث تمثل NIt صافي التكوين الرأسمالي في السنة t , GDP_t الناتج المحلي الإجمالي، (n ، ٢) بداية ونهاية فترة الدراسة على التوالي، للمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى :

حسين طلافحة، دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني، مجلة ابحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الخامس، العدد الأول ١٩٨٩، ص ٦٧.

(١٣) المرجع السابق، ص ٦٧.

(١٤) بعد إدخال الزمن كمتغير مستقل يؤشر على الإنتاج تبيّن أن معلمته لا تتمتع بمعنى إحصائي عند أي مستوى، وظهرت النتائج كما في الدالتين التاليتين:

- $GDP = .015 + 0.30 L + 0.48 K + .09 MK + .10 Mt - .001 T$
 $(.61) \quad (1.8) \quad (2.4) \quad (2.5) \quad (1.8) \quad (0.7)$
 $R^2 = .78 \quad , \quad \bar{R}^2 = .71 \quad , \quad D.W = 2 \quad , \quad F = 11.3$

- $GDP = .03 + .89 \frac{\Delta L}{GDP} + .15 \frac{\Delta K}{GDP} + .78 \frac{\Delta MK}{GDP} + .78 \frac{\Delta Mt}{GDP} - .001 T$
 $(1.4) \quad (2.1) \quad (2.4) \quad (3.1) \quad (1.6) \quad (1.2)$
 $R^2 = .84 \quad , \quad \bar{R}^2 = .79 \quad , \quad D.W = 2.2 \quad , \quad F = 17$

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

١٠١ النتائج

/ توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها بالنقاط

التالية:-

- 1- تنامي درجة اكتشاف الاقتصاد الاردني تجاه العالم الخارجي، الامر الذي جعله اكثر حساسية ازاء التقلبات الاقتصادية العالمية، ويعزى ذلك بصورة اساسية الى نمو حجم الاستيرادات الاردنية السلعية، حيث ارتفعت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي من ٣٧,٦٪ عام ١٩٧٠ الى ٦٨٪ عام ١٩٩٠. وبعد مقارنة هذه النسب مع مشيلاتها للدول النامية الاخرى تبين ان الاردن يتسم باعلى النسب.
- 2- اظهرت دراسة التركيب السلمي للمستورادات الاردنية أن هناك تحولاً ملحوظاً لصالح السلع الوسيطة، فقد ارتفعت اهميتها النسبية من ٢٢,٩٪ عام ١٩٧٠ الى ٣٥,٧٪ عام ١٩٩٢. في حين تراجعت نسبة المستورادات الاستهلاكية من ٤٠,٧٪ الى ٥٠,٢٪ خلال سنتي المقارنة على التوالي، وقد حافظت السلع الرأسمالية على نسب متقاربة بلغ معدلها السنوي حوالي ٢٧,١٪ من المستورادات الاجمالية.
- 3- كشف التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الاردنية عن تركيز عميق فيها، حيث تبين ان دول السوق الاوروبية المشتركة والولايات المتحدة الامريكية تشكل سوية اكبر مصدر للسلع الاردنية المستوردة، حيث حضيت مجتمعه على ٤٥٪ من الاستيرادات الاردنية. كما ان الدول العربية كانت السوق الرئيسية للصادرات الاردنية حيث استوعبت حوالي ٥٥٪ من الصادرات الاردنية السلعية.

- ٤- اظهرت الدراسة ان القوة الشرائية للصادرات الاردنية كانت في تحسن مستمر خلال الفترة مدار البحث (١٩٧٠-١٩٩٢)، فعند استخدام معدل التبادل الداخلي كمؤشر يقيس القدرة الاستيرادية المتأتية من الصادرات، تبين انه قد تزايد من ١٤,٦ نقطة في عام ١٩٧٠ الى ١٦٢,٣ نقطة في عام ١٩٩٢، وباستخدام المعادلات القياسية اللوغارitmية تبين انه قد نما بمعدل ١٢٪ سنوياً.
- ٥- بيّنت الدراسة ان القدرة الاستيرادية الحقيقية قد تضاعفت عدة مرات خلال الفترة الدراسية، حيث ارتفع معدلها السنوي من ٤٧٢,٥ مليون دينار خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٧) الى ١٤٩١,١ مليون دينار في الفترة (١٩٨٤-١٩٧٨) والى ١٦٦٠,٨ مليون دينار في الفترة الاخيرة (١٩٩٢-١٩٨٥).
- ٦- كما بيّنت الدراسة ان احتياطيات المملكة من الذهب والعملة الاجنبية قد نمت بصورة واضحة، اذ ارتفعت قيمتها من ٩٨,١١ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى ٣٢٩,١ مليون دينار عام ١٩٩٢ وبمعدل نمو سنوي متواسط ٤٪/١٩,١ و كانت قادرة على تغطية الاستيرادات الاردنية من السلع والخدمات لمدة ادنها ٤,٧ شهراً وذلك في عام ١٩٨٢ واقصاها ١٢,٩ شهراً في عام ١٩٧٠.
- اثبّتت الدراسة من خلال التركيب الهيكلـي للقدرة الاستيرادية ان الاقتصاد الاردني كمصدر للعملة الاجنبية اقتصاد خدمي اكثر منه اقتصاد سلعي، حيث تبين ان الصادرات الاردنية من الخدمات قد احتلت المرتبة الاولى وشكلت بالمتوسط حوالي ٥٠٪ من القدرة الاستيرادية الكلية، في حين سجلت الصادرات من السلع مساهمة سنوية متواضعة بلغ معدلها السنوي ١٨,٨٪. كما تبين ان درجة اعتماد الاستيرادات الاردنية على الحالات بدون مقابل قد تناقصت بصورة جلية، حيث انخفضت مساهمتها في القدرة الاستيرادية من ٤٨٪ عام ١٩٧٠ الى ١٠,٦٪ عام ١٩٩٢ وشكلت بالمتوسط حوالي ٢٦,٦٪ من القدرة الاستيرادية الكلية. اما تدفقات رأس المال الاجنبي فقد بلغ معدل مساهمتها الاجمالي حوالي ١٧,٨٪، الا ان اعباءها المتراكمة التهمت ما نسبته ١٢,٦٪ من القدرة الاستيرادية، فاصبح المعدل الصافي لمساهمتها ٥,٢٪ سنوياً.

- ٧- باستخدام اسلوب التحليل القياسي تمكنت الدراسة من التوصل الى اهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على الاستيرادات الاردنية السلعية، ويمكن اجمالها في القدرة الاستيرادية بمصادرها المختلفة، مستوى الاسعار المحلي واسعار المستورادات السلعية، حيث تبين ان هذه العوامل مجتمعة تفسر اكثر من ٩٨٪ من التغيرات التي تحدث في الاستيرادات الاردنية السلعية باصنافها المختلفة.
- ٨- باستخدام نموذج قياسي تم تقدير الآثار الغير مباشرة التي تركتها الاستيرادات الاردنية الوسيطة والرأسمالية على الناتج المحلي الاجمالي الاردني خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٢)، حيث وجد ان زيادة الاستيرادات الوسيطة بمقدار الف دينار سيترتب عنها زيادة في الناتج المحلي بمقدار ٨٧٠ دينار، وزيادة الاستيرادات الرأسمالية بمقدار الف دينار سيترتب عنها زيادة في الناتج المحلي بمقدار ٧٤٠ ديناراً، ومن خلال المرويات المختلفة المقدمة تبين ان زيادة الاستيرادات الوسيطة بمقدار ١٠٪ سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي بمعدل ١١٪ وزيادة الاستيرادات الرأسمالية بمعدل ١٠٪ ايضاً سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي بمعدل ٩٪.

٤٠١ التوصيات

- على ضوء النتائج السابقة توصي هذه الدراسة بما يلي:-
- ١- احكام رقابة الدولة على الاستيرادات السلعية للحيلولة دون توجهها نحو السلع غير الضرورية وغير الاساسية، وبما يؤمن توجيهها نحو السلع الاستثمارية والوسطية التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية وذلك توفيراً للعملة الأجنبية ودعاً للإنتاج المحلي، واهم الادوات المتبناه في توجيه هذه السياسة نحو الاهداف المرغوبة هي التعرفة الجمركية والقيود الادارية، لذا يجب رفع الرسوم الجمركية بدرجة عالمية على المنتجات الكمالية، وكذلك حضر استيراد بعض السلع الكمالية الباهضة الثمن، وبال مقابل تقديم اعفاءات للمستورادات من المدخلات الالزامية للعملية التنموية مع مراعاة مدى منافسة هذه المدخلات لما ينتج محلياً.

- ٢- من الضروري الالتفات الى اتخاذ اجراءات اقتصادية مشددة هدفها تعزيز وتنويع القاعدة الانتاجية الاردنية في اطار سياسة تنمية موجهة اساساً للوفاء بالاحتياجات الانتاجية والمتطلبات الاستهلاكية بدلاً من الاستيراد، وذلك من خلال زيادة الاهتمام بقطاع الزراعة وتنشيطه وتقديم التسهيلات الممكنة له، والتوسيع في المصانعات المحلية التحويلية عن طريق تصنيع السلع الانتاجية والاستهلاكية البديلة التي يمكن انتاجها بكفاءة اقتصادية عالية، وزيادة الاهتمام بالمشاريع التي تعتمد على المواد الاولية المحلية.
- ٣- تنويع مصادر الاستيراد والاعتماد على مبدأ المنافسة في الجودة والسعر وشروط الدفع، وتوسيع اسوق التصدير وتعدد اتجاهاتها بحيث توجه بشكل عملي نحو الدول التي يحتاج البلد الاستيراد منها في نطاق خطط التنمية، مع مراعاة ايجاد نوع من التوازن في الميزان التجاري يحقق المصالح العربية.
- ٤- من اجل تنمية الصادرات الوطنية السلعية، وتحسين معدلات التبادل التجاري لا بد من اتخاذ الاجراءات الجادة لتحسين جودة المنتجات المحلية وزيادة قدرتها على المنافسة الخارجية، وزيادة الاهتمام بتصنيع المواد الخام المحلية وعدم تصديرها بصورةها الاولية. الى جانب اتخاذ اجراءات تحفيزية تزيد من حجم الصادرات ونسبة في القدرة الاستيرادية، مثل تخفيض الضرائب على الصناعات التصديرية، إعادة الرسوم الجمركية على المواد الاولية التي جرى تصنيعها، الدعم غير المباشر للصادرات، اعفاء نسبة معينة من قيمة الارباح المتاتية من الصادرات من ضريبة الدخل، تطوير البنية الاساسية من ماء وكهرباء وطاقة ووسائل اتصال وتوفيرها بتكليف مناسبة.
- ٥- تحسين استخدام الموارد المحلية والاجنبية ورفع كفاءتها وانتاجيتها الى اعلى المستويات الممكنة بغية التخلص من عبء الديون الخارجية التي تراكمت في الماضي والتصرف باستقلالية بالثروة الوطنية، حتى تتحرر القدرة الاستيرادية من الضغوط الخارجية، ولن يكون ذلك الا اذا كان هناك تخطيط سليم للواردات والصادرات بحيث تنمو الصادرات بمعدلات اسرع

من معدلات نمو الواردات.

اخيراً لا بد من القول الى ان نجاح سياسة التجارة الخارجية الاردنية يتطلب بشكل اساسي انشاء مركز وطني تكون مهمته جمع معلومات عن الاسواق الخارجية، تتيح التعرف على طلبات و حاجات هذه الاسواق والفترات الزمنية التي تستمرة فيها هذه الحاجات كما تتيح التعرف على الاسعار السائدة وتوقعاتها بالمستقبل، وتقوم بوضعها تحت تصرف منشأة التجارة الخارجية، كما يقوم بمساعدة وزارة الصناعة والتجارة برسم السياسة والخطط المستقبلية.

الحمد لله رب العالمين

الملحق رقم (١)

«بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية الاردنية»

مليون دينار

١٩٩٢ - ١٩٧٠

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	عدد السكان مليون نسمة	الصادرات السلمية	الاستيرادات السلمية	اسعار جارية	اسعار جارية	اسعار جارية	الصادرات من المعدات تصديره	الفوسيفات
١٩٧٠	١٧٤,٤	١,٥١	٣٠,٣	٢٠,٧,٢	٩,٣	٦٥,٩	٢,٩	٢,٣	
١٩٧١	١٨٦,٢	١,٥٦	٣٠,٩	٢٠,٦,٤	٨,٨	٧٦,٦	٢,٧	١,٩	
١٩٧٢	٢٠٧,٢	١,٦٢	٣٦,٧	٢٢٥,٨	١٢,٦	٩٥,٣	٤,٤	٣,٥	
١٩٧٣	٢١٨,٣	١,٦٧	٤٠,٥	٢٠٠,٨	١٤	١٠٨,٢	١٠,٢	٣,٨	
١٩٧٤	٢٤٧,٣	١,٧٢	٥٦	٢٩,٤	٣٩,٤	١٥١,٥	١٠,٤	١٩,٤	
١٩٧٥	٣١٢,١	١,٨١	٥٠,٣	٣١٧	٤٠,١	٢٣٤	٨,٨	١٩,٦	
١٩٧٦	٤٢١,٦	١,٨٩	٦٩,١	٤٩,٦	٥١٧,٥	٢٢٩,٥	١٨,١	١٩,٢	
١٩٧٧	٥١٤,٢	١,٩٧	٨٤,١	٦٠,٣	٦٠,٣	٤٠٤,٤	٢١,٨	١٧,٣	
١٩٧٨	٦٣٢,٢	٢,٠٦	٩٢,٨	٧٤,١	٧٠,٤,٧	٤٥٨,٨	٢٦,٨	١٩,٥	
١٩٧٩	٧٥٣	٢,١٣	١١٨,٨	٨٢,٦	٨٤٥,٧	٥٨٩,٥	٢٨,٤	٢٦,٣	
١٩٨٠	٩٨٤,٣	٢,٢٢	١٤٥,٤	١٢٠,١	٨٧٧,٧	٧١٦	٥١,٣	٤٧,٢	
١٩٨١	١١٦٤,٢	٢,٣١	١٧٨,٤	١٦٩	٩٩٤,٨	١٠٤٧,٥	٧٣,٦	٥٤,٨	
١٩٨٢	١٣٢٢١,٢	٢,٤	١٧٩,١	١٨٥,٦	١٠٧٢,٤	١١٤٢,٥	٧٨,٩	٥٧,١	
١٩٨٣	١٤٢٢,٧	٢,٤٩	١٦٩,٢	١٦٠,١	١١٢٨,١	١١٣٢,٣	٥٠,٥	٥١,٦	
١٩٨٤	١٤٩٨,٤	٢,٥٩	٢٥٣,٢	٢٦١,١	١٠٤٣,١	١٠٧١,٢	٢٩,٦	٧٩,٦	
١٩٨٥	١٦٥٠,٩	٢,٦٩	٢٦٢	٢٦٢	٢٥٥,٣	١٠٧٤,٥	٥٥,٥	٦٦,١	
١٩٨٦	١٦٣٩,٩	٢,٧٩	٢٥٥,٣	٢٥٥,٣	٢٥٥,٣	١٠٧٤,٥	٦٢,٨	٦٢,٨	
١٩٨٧	٢١٦٢,٧	٢,٨٩	٢١١,٣	٢٤٨,٨	١١٧٠,٧	٩١٥,٥	٦٦,٩	٦٦,٩	
١٩٨٨	٢٢١٨,٤	٣	٢٤٨,٨	٢٤٨,٨	١٢٣٦,٤	١٠٢٢,٥	٥٦,٧	٧٦,٧	
١٩٨٩	٢٣٢٩,٩	٣,١١	٣٦٧,٥	٥٣٤,١	١٠٢٥	١٢٣	١٠٣,٥	١٤٦,٣	
١٩٩٠	٢٦١٢,٥	٤,٤٥	٣٥٣,٩	٦١٢,٣	١٠٦٨,٦	١٧٢٥,٨	٩٣,٨	١٣٨,٧	
١٩٩١	٢٧٧٩,٤	٤,٨٩	٣٤١,٦	٣٤١,٦	٦٢٣,٨	١٧١٠,٥	١٧٢,١	١٢٣,١	
١٩٩٢	٢٨٥٧	٤,٠١	٣٤١,٦	٦٢٣,٨	١٤٤٨	٢٢١٤,١	١٩٥,٥	١٢٢,٥	

المصدر:

- البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٩)، عدد خاص، جدول رقم (٢١، ٢٢، ٢٠، ٣٢).

- البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، كانون الاول ١٩٧٨، كانون الاول ١٩٨٤، تشرين ثاني ١٩٩٣.

- اسامي سويدان، النمو السكاني وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٢، ص ٤٢.

الملحق رقم (١)

«التركيب السلعي للتجارة الخارجية الاردنية»

١٩٩٢ - ١٩٧٠.

الواردات السلعية						الصادرات السلعية						السنة
رأسمالية		وسيلة (مواد خام)		استهلاكية		رأسمالية		وسيلة (مواد خام)		استهلاكية		
%	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	
٢٠,١	١٢,٣	٢٢,٩	١٥,٠	٥٠,٢	٢٢,١	٧,٥	٠,٧	٢٦,٨	٢,٥	٧٥,٦	٦,١	١٩٧٠
٢٢,٧	١٧,٤	١٧,٧	١٣,٦	٤٣,٦	٢٢,٤	١٠,٢	٠,٩	٢٧,٢	٢,٤	٦١,٣	٥,٤	١٩٧١
١٩,٤	١٨,٥	١٩,٦	١٨,٧	٤٨,٥	٤٦,٣	١٩	٢,٤	٣,٩	٣,٩	٤٨,٤	٦,١	١٩٧٢
١٨,٦	٢٠,٢	٢٠,٤	٢٢,١	٤٦,٦	٥٠,٥	١٢,٨	١,٨	٣٧,٨	٥,٣	٤٨,٥	٦,٨	١٩٧٣
٢٦,٢	٤١	١٩,١	٢٩,٩	٤٤,٤	٧٩,٥	١٢,١	٤,٨	٥٢,٧	٢٠,٨	٣٥	١٣,٨	١٩٧٤
٢٥,٤	٨٢,٩	٢٨,٤	٥٧,١	٢٨,٧	٩٠,٥	٧,٢	٢,٥	٥٣,٩	٢١,٥	٢٩,٩	١٦	١٩٧٥
٢٣,٨	١١٤,٦	٢٢,٥	٩٠	٢٩,٢	١٢٢,٣	٤,٢	٢	٤٤,٦	٢٢	٥١,٢	٢٥,٤	١٩٧٦
٤٠,٥	١٨٤,١	٢٦,٧	١٢١,٢	٣٢,٤	١٤٧,٢	١٢,٤	٧,٥	٣٤,٣	٢٠,٦	٥٣,٣	٢٢,٢	١٩٧٧
٢٥,١	١٦١,٣	٢٥,٦	١١٧,٢	٣٨,٢	١٧٥,٧	١٢,٨	٨,٢	٣٦,٤	٢٢,٢	٥٠,٨	٢٢,٦	١٩٧٨
٢٢,٨	١٩٢,٦	٣٠,٤	١٧٩,٥	٣٦,٥	٢١٥,٢	١٣,٢	١٠,٩	٣٦	٢٩,٧	٥٠,٨	٤٢	١٩٧٩
٢٤,٥	٢٤٦,٧	٣١,٧	٢٢٧,١	٣٣,٥	٢٤٠,٢	١٢,١	١٤,٣	٤٢,٨	٥١,٢	٤٠,١	٥٤,٢	١٩٨٠
٣٩,٦	٤١٥	٢٩,٢	٢٠٥,٥	٢١	٢٢٥,٢	٩,٢	١٥,٥	٤٥,٥	٧٦,٧	٤٥,٣	٧٦,٧	١٩٨١
٢٤,٣	٢٩١,٤	٢٣,٢	٢٨٠,٣	٢٢,٢	٢٦٨,٣	١٠	١٨,٤	٤٢,٧	٧٨,٩	٤٧,٤	٨٨,٢	١٩٨٢
٢٨,٢	٢١٠,٦	٢٤,٢	٢٧٧,٨	٢٢,١	٢٦٥,١	٣,٩	٦,٢	٣٧,٣	٥٩,٥	٥٨,٨	٩٤,٢	١٩٨٣
٢٢,٣	٢٢٩	٣٩,١	٤١٩,٢	٣٥,٨	٣٨٢,٢	٤,١	٤٠,٦	٣٧,٧	٩٢,٧	٦٤,٢	١٦٧,٧	١٩٨٤
٢٤,٣	٢٢١,١	٣٩,١	٤٢٠,٢	٣٤,٤	٣٦٩,٢	٥,٥	١٤	٢١,٧	٨٠,٧	٦٢,٨	١٦٠,٥	١٩٨٥
٢٢,١	١٩٥,٩	٢٢,٤	٢٨٤,٢	٢٨,٧	٣٢٩,٢	٤,٧	١٠,٥	٣٣,٩	٧٦,٥	٦٦,٤	١٣٨,٦	١٩٨٦
٢٤,٢	٢٢٣,٦	٣٧,٢	٢٤٠,٧	٣٦,٤	٣٢٢,٥	٧,٧	١٩,٢	٣٥,٢	٨٧,٣	٥٧,١	١٤٢,٢	١٩٨٧
٢٨,٣	٢٨٨,٨	٣٥,٥	٣٦٣,٣	٢٢,٥	٣٢٢,٦	١,٧	٥,٦	٧٣,٧	٣٣٩,٣	٢٤,٦	٧٩,٩	١٩٨٨
٢١,٣	٢٤٢,١	٤٢,٦	٥٢٢,٨	٣٣,٧	٤١٤,٣	٢,٥	١٢,٦	٧٧,٨	٢٨٨,٢	٢٤,٧	١٣٢,٢	١٩٨٩
١٨,٥	٢١٩,٥	٤٢,٢	٧٢٠,١	٣٨,٢	٦٥٩,٧	٢,٦	١٦	٦٩,١	٤٢٢,٧	٢٨,٢	١٧٣,٥	١٩٩٠
١٧	٢٩١	٣٩,٦	٦٨٠,٣	٤٢,٦	٧٧٨,٥	١,٥	٩,٢	٦٥,١	٣٨٨,٨	٣٣,٤	٢٠٠,٥	١٩٩١
٢٢	٥٩,٨	٣٥,٧	٧٨٩,٩	٤٠,٧	٩٠٠,٥	٢,٣	١٤,٦	٥٧,٤	٣٦٣,٣	٤٠,٣	٢٠٥,٦	١٩٩٢
٢٧,١	٢٠٨,٧	٢٠,٧	٢٨٢,٩	٣٨,٢	٢٩٧,٥	٧,٨	٩,١	٤٤,٢	١١٠,٧	٤٧,٧	٨٤,٨	المعدل

المصدر: - البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، مصدر سابق، جدول رقم (٢٥،٢٤).

- البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، تشرين ثاني، ١٩٩٢، جدول رقم (٣٦)

الملحق رقم (٣)
 «أهم الدول التي تستورد من الأردن»
 ١٩٩٢ - ١٩٧٠

السنة	العراق	الاهمية النسبية%	السعودية	الاهمية النسبية%	الهند	الاهمية النسبية%	اليابان	الاهمية النسبية%	المملكة العربية السعودية
١٩٧٠	١,٣	١٤	١,٣	١٤	٠,٣	١٤	٢,٢	-	-
١٩٧١	٠,٨	٩	١,٥	١٧	١	١٧	٠,٢	٢,٢	١١
١٩٧٢	١,٥	١١,٩	٢,١	١٦,٦	١,٤	١١,١	٠,٦	٤,٨	١١,١
١٩٧٣	١	٧,١	٢,٥	١٧,٨	١,٢	٨,٥	٠,٧	٥	٨,٥
١٩٧٤	١,٦	٤	٥,٥	١٤	٦,٦	١٦,٧	٢,٨	٩,٦	١٦,٧
١٩٧٥	٢,٤	٥,٩	٤,٧	١١,٧	٢	٥	١,٩	٤,٧	٥
١٩٧٦	٢,٣	٤,٦	٧,٥	١٥,٣	١,٧	٣,٤	١,٩	٢,٨	٣,٤
١٩٧٧	٤,٣	٧,١	١٥	٢٥	٢,٩	٣,٩	٢,٦	٢,٦	٣,٩
١٩٧٨	٢,٤	٥,٢	١٧,٧	٢٦	٢,٥	٥,٤	١,٨	٢,٨	٥,٤
١٩٧٩	١٢,٧	١٥,٢	١٩,٣	٢٣,١	٣,١	٧,٣	٢,٩	٢,٥	٧,٣
١٩٨٠	١٥,٦	١٢,٥	٢٢,٧	٢٢,١	٨	٩,١	٤	٢,٣	٩,١
١٩٨١	٢٠,٢	١٧,٨	٣٢,٦	١٨,٩	١٠,٢	٥,٩	٣,٨	٢,٢	٥,٩
١٩٨٢	٤٠,٣	٢١,٦	٣٦,٢	١٩,٤	١٧,٦	٨,٦	٣,٨	٢	٨,٦
١٩٨٣	٣٥,٧	٢١,٨	٢١,٨	١١,٨	١٢,٧	٨,١	٣,٨	٢,١	٨,١
١٩٨٤	٦٧,٤	٢٥,٧	٢٨,٦	١٤,٧	٣٤,١	١٢	٥,٥	٢,٢	٥,٥
١٩٨٥	٦٥,٨	٢٥,٤	٣٩	١٥,٢	٤٥,٣	١٧,٦	٥,٨	٢,٢	١٧,٦
١٩٨٦	٤٢,٤	١٨,٧	٢٧,٨	١٠,٨	٣٤,١	١٥,١	٥,٧	٢,١	١٥,١
١٩٨٧	٥٩,٨	٢٤	٢٦,٢	١٠,٤	٢٢	٨,٨	٧,٤	٢,٨	٨,٨
١٩٨٨	٦٤,٦	١٩,٨	٢١,٢	٩,٥	٥٥,٤	١٦,٩	٧,٣	١,٨	١٦,٩
١٩٨٩	١٢٢,٩	٢٢,٢	٤٧,٧	٨,٨	٩٤,٩	١٧,٦	١٨,٧	٢,٢	١٧,٦
١٩٩٠	١١٨,٥	١٩,٣	٤٦,٨	٧,٥	١٢٩	٢١	١٣	٢,١	٢١
١٩٩١	٥٥,٨	٩,٣	١١	١,٨	١٠,٦	١٨,٢	١٠,٦	١,٦	١٨,٢
١٩٩٢	٤٨,٨	٧,٧	٧,٧	١	٩٦,٤	١٥,١	١٢	١,٨	١٥,١
المعدل	٢٤,٧	١٤,٤	٢٢,٧	١٤,٤	٢٩,٩	١٠,٦	٤,٨	٢,١	١٠,٦

المصدر :

- دائرة الاحصاءات العامة، التجارة الخارجية الأردنية، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٨، ١٩٨٥، ١٩٨٠، ١٩٧٦.

- البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية، مصدر سابق، جدول (٣٩).

الملحق رقم (٤)

«التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية حسب مجموعات الدول»

١٩٩٢ - ١٩٧٠

البلدان الأخرى		أوروبا الشرقية والصين الشعبية		دول السوق الأوروبية المشتركة		بقية الدول العربية		دول السوق العربية المشتركة		السنة
%	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	
٧,٥	٠,٧	١٢,٩	١,٢	-	-	٤٤	٤,١	٣٢,٢	٣	١٩٧٠
٤,٥	٠,٤	٦,٨	٠,٦	-	-	٤٤,٣	٢,٩	٣١,٨	٢,٨	١٩٧١
٧,١	٠,٩	٢,١	٠,٤	-	-	٤٣,٦	٥,٥	٢٩,٣	٢,٧	١٩٧٢
١٢,١	١,٧	٢,١	٠,٣	-	-	٤٠,٧	٥,٧	٢١,٤	٤,٤	١٩٧٣
٢١,٥	٨,٥	٥	٢	-	-	٣١,٧	١٢,٥	١٤,٩	٥,٩	١٩٧٤
٢٦,٩	١٠,٨	١٥,٩	٦,٤	٥	٢	٢٤,٦	٩,٩	١٧,٥	٧	١٩٧٥
٢٤,٤	١٢,١	١٤,٧	٧,٢	٥	٢,٥	٢٧,٨	١٣,٨	٢٠,٤	١٠,١	١٩٧٦
٢٠,٩	١٢,٦	٦,٨	٤,١	١,٣	٠,٨	٣٧,٣	٢٢,٥	٢٢,٥	١٢,٦	١٩٧٧
١٣,١	٨,٤	٩,٩	٦,٤	٢	١,٣	٤٠,٨	٢٦,٢	٢٥,٦	١٦,٤	١٩٧٨
١٣,٧	١١,٣	٦,٤	٥,٣	١,٣	١,١	٣٦	٢٩,٨	٢١,٣	٢٥,٩	١٩٧٩
١٤,٩	١٧,٩	١٢,٦	١٥,٢	١,٧	٢,١	٢٥,٤	٣٠,٥	٣٥,٤	٤٢,٥	١٩٨٠
١٠,٧	١٨,١	١١,٥	١٩,٥	١,٥	٢,٧	٢٣,٥	٣٩,٧	٤٤,٢	٧٤,٧	١٩٨١
٦,٩	١٢,٩	١٢,٧	٢٥,٤	١,٩	٢,٦	٢٢	٤٢,٨	٤٢,٤	٨٠,٦	١٩٨٢
١٥,٧	٢٥,١	١٣,٢	٢١,٢	-٠,١	٨,١	٢٥,٣	٥٦,٥	-١٩,١	٣٠,٦	١٩٨٣
١٦,٧	٤٢,٨	١٢,٥	٢٢,٨	٤	١٠,٤	٢٢,٢	٦٠,٥	٢٧,٦	٧٢	١٩٨٤
١٥,٤	٢٩,٤	٨,٤	٢١,٥	٤,٥	١١,٤	٢٢,٥	٥٧,٤	٢٩	٧٤,٢	١٩٨٥
١٥,٧	٣٥,٥	١٢,٦	٢٨,٤	٨,٣	١٨,٨	٢١,٨	٤٩,٢	٢٢,٤	٥٢,٨	١٩٨٦
١٦	٣٩,٩	١٢,٦	٢١,٢	٦,٨	١٧	١٩,٣	٤٧,٩	٢٢,٩	٨١,٩	١٩٨٧
١٨,١	٥٨,٨	١٢,٢	٣٩,٧	٧,٨	٢٥,٤	١٨,٥	٦٠,٢	٢٢,٣	٧٥,٩	١٩٨٨
١٨,٤	٩٨,٢	١٠	٥٢,٦	٤,٦	٢٥,١	١٧,٩	٩٦	٢٧,٢	١٤٥,٢	١٩٨٩
٢٢,٢	١٤٢	٦,٩	٤٢,٤	٣,٦	٢٢,١	١٨,٣	١١٢	٢٤	١٤٦,٩	١٩٩٠
٢٧,٥	٢٢٤,٧	١٠	٦٠,٤	٢	١٨,٥	١٥	٩٠,٥	١٣,٦	٨١,٨	١٩٩١
٢٩,٤	٢٦٩,٧	٤,٧	٢٩,٧	٢,٩	١٩,١	٢٣,٣	١٤٨,٥	١١,٦	٧٤	١٩٩٢
١٧,٤	٤٦,٧	٩,٧	١٩,٨	٢,١	٨,٢	٢٨,٦	٤٤,٦	٣٦,٦	٤٨,٩	المعدل

المصدر: - البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية، مصدر سابق، جدول رقم (٢٣).

- البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية، مصدر سابق، جدول رقم (٣٩)

- النسب احتسبت من قبل الباحث

الملحق رقم (٥)

«المستوردات الأردنية السلعية من أهم الدول»

نسبة مئوية %

١٩٩٢ - ١٩٧٠

السنوات	الولايات المتحدة	السعودية	المانيا	بريطانيا	العراق	إيطاليا	فرنسا	اليابان
١٩٧٠	٧,٤	٢,٥	٥,٩	٨,٨	٠,٤	٢,٣	١,٧	٢,٨
١٩٧١	١٨,١	٤,٢	٤,٥	٦,٩	٠,٣	١,٨	٢,٣	٤,٢
١٩٧٢	١٦,٩	٣,٤	٨,٧	٨,٧	٠,٧	٢,٧	٢,٣	٤,٦
١٩٧٣	١١,٣	٣,٤	٨,٧	٩	٠,٩	٢,٤	٢,٦	٥,٣
١٩٧٤	١٧,٦	٣,٧	١٤,٥	١٢	٠,٩	٥,٩	٢,٧	٧,٤
١٩٧٥	٢٤,١	٢٢,٩	٢٤,٩	٢١,٨	٠,٥٧	١,١	٧,٦	١٧,١
١٩٧٦	٣١	٢٤,٥	٥٣,٩	٢٢,٧	٠,٧٥	١٩,٥	١٠,٥	٢١,٥
١٩٧٧	٦٧,٢	٣٧,١	٦٢,٦	٣٣	٠,٧٥	٢٥,٩	١٢,٤	٢٨,٧
١٩٧٨	٢٢,٦	٤٢,٥	٦٠,١	٣٦	١,١	٢٠,٥	١٦,٨	٢٠,٨
١٩٧٩	٤٤,٢	٦٩,٥	٦٨,٢	٤٦,٤	١,٩	٢٨,٥	٢٦,٩	٢٧,٣
١٩٨٠	٦١,٦	١١٤	٩٢,١	٥٥,٧	٢,٢	٤٥,٤	٤٢,٣	٥١,٣
١٩٨١	١٦٦,٧	١٧٥,٨	١١١,٧	٥٧,٥	٠,٧٦	٦١,٦	٤٥,٨	٧١,٥
١٩٨٢	١٤٤,٣	٢٢٢,٥	١٠٣,٤	٥٢,٦	١	٥٩,٣	٤٣,٢	٨٧,٤
١٩٨٣	١٣١	٢١١	٨٧,٣	٦٥,٦	٤,٨	٦٠,٣	٤٢,٣	١٠٢,٩
١٩٨٤	١١٩,٢	٢٠٨,٧	٦٧	٧٢,٣	٦	٦٢,٢	٤٨,٤	٧٩
١٩٨٥	١٢٨	١٥٩	٦٥,٦	٦٣,٢	٧٢,٩	٧٣,٤	٢٢,٩	٦٧,٨
١٩٨٦	٧٥,٥	٤٩,٧	٦٥,١	٦٨,٧	٨,٢	٥٠,٢	٢٢,١	٦٦,٢
١٩٨٧	٩٣,٢	٧٦,٧	٧٠,٥	٥٨,٣	٩٩,٤	٤٦,٦	٢٤,٢	٥٥,٣
١٩٨٨	١٢٨,٨	٧٤,٢	٦٥,٩	٦٤,٨	١١٧,٣	٤٦,٥	٣٩,٦	٥٤,١
١٩٨٩	١٧٠,٨	٣٢	٨٠,٨	٧٤	٢١٢,٦	٥١,١	٧٢,٦	٤٥,٧
١٩٩٠	٢٩٩,٥	٧٦,٤	١٠١,٢	٨٩,٣	٢٧٣,١	٦٧,٦	٨٧,٩	٥٤,٣
١٩٩١	١٧٨,١	٢٧,٦	١٢٣,٢	٧٧,٥	١٧٠,٨	٧٣,٢	٧٣,٢	٦٦,١
١٩٩٢	٢٤٦,١	٣٩,٣	١٨٦,٧	١٠٨,٤	٢٩٥,٤	١١٠,٩	٧٨	١٣٢,٢
المعدل	٩٦,٢	٧٣,٨	٦٧,٥	٤٨,٩	٥٨,٩	٤١,٣	٢٢,٢	٤٧,٤

المصدر: - دائرة الاحصاءات العامة، التجارة الخارجية الأردنية، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٨، ١٩٨٥، ١٩٨٠، ١٩٧٦

- البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية، مصدر سايك، جدول رقم (٣١)

الملحق رقم (١)

«النسبة المئوية للاستيرادات الأردنية من أهم الدول العالمية»

نسبة مئوية % ١٩٩٢ - ١٩٧٠

السنوات	الولايات المتحدة	السعودية	المانيا	بريطانيا	العراق	إيطاليا	فرنسا	اليابان
١٩٧٠	١١,٢	٣,٤	٨,٩	١٣,٤	٠,٦	٢,٥	٢,٦	٥,٩
١٩٧١	٢٣,٦	٥,٥	٥,٩	٩	٠,٥	٢,٣	٣	٥,٥
١٩٧٢	١٧,٧	٣,٧	٩,١	٩	٠,٧	٢,٨	٢,٤	٥,١
١٩٧٣	١٠,٤	٣,٣	٨	٨,٣	٠,٨	٢,١	٢,٤	٤,٩
١٩٧٤	١١,٦	٢,٤	٩,٣	٧,٩	٠,٦	٢,٩	٢,٥	٤,٩
١٩٧٥	١٠,٢	٩,٧	١٠,٢	٨,٩	٠,٢	٤,٧	٣,٢	٧,٢
١٩٧٦	٩,١	١٢,٨	٩٥	٦,٧	٠,٢	٥,٦	٢,٩	٦,٣
١٩٧٧	١٤,٧	٨,٦	١٢,٥	٧,٢	٠,٢	٥,٥	٢,٨	٦,١
١٩٧٨	٧,٢	٩,٣	١٢,١	٧,٨	٠,٢	٧,٥	٣,٥	٦,٥
١٩٧٩	٧,٤	١٢,٧	١١,٥	٧,٦	٠,٢	٦,٤	٤,٤	٦,٢
١٩٨٠	٨,٥	١٥,٩	١١,٨	٧,٧	٠,٢	٦,٢	٦	٧,١
١٩٨١	١٥,٨	١٦,٧	١٠,٦	١٠,٦	٠,٢	٥,٨	٤,٢	٦,٧
١٩٨٢	١٢,٦	٢٠,٤	٩	٤,٥	٠,٣	٥,١	٢,٧	٢,٧
١٩٨٣	١١,٨	١٩	٧,٨	٥,٨	٠,٣	٥,٤	٣,٨	٩,٢
١٩٨٤	١١,١	١٩,٤	٦,٢	٦,٧	٠,٥	٥,٧	٤,٥	٧,٣
١٩٨٥	١١,٩	١٤,٨	٦	٥,٨	٦,٧	٦,٧	٤	٦,٥
١٩٨٦	٨,٨	٥,٧	٧,٦	٣,٨	٩,٤	٥,٨	٣,٨	٧,٧
١٩٨٧	١٠,١	٨,٣	٧,٥	٧,٦	١٠,٨	٥	٢,٧	٦
١٩٨٨	١٢,٥	٧,٥	٦,٣	٦,٢	١١,٤	٤,٠	٣,٨	٥,٢
١٩٨٩	١٣,٨	٢,٦	٦,٥	٦	١٧,٢	٤,١	٥,٨	٣,٦
١٩٩٠	١٧,٣	٤,٤	٥,٨	٥,١	١٥,٨	٣,٩	٥	٣,١
١٩٩١	١٠,٤	١,٥	٧,٧	٤,٥	٩,١	٤,٢	٤,٢	٣,٥
١٩٩٢	١١,١	١,٧	٨,٤	٤,٨	١٢,٣	٤,٩	٣,٥	٥,٩
المعدل	١٢,١	٩,٣	٨,٨	٧,١	٤,٥	٤,٨	٣,٩	٦

المصدر: - احتسبت من قبل الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول السابق والملحق الاحصائي رقم (١)

الملحق رقم (٧)

«الاستيرادات الأردنية من أهم المجموعات الاقتصادية الدولية»

١٩٩٢ - ١٩٧٠

السنة	السوق العربية المشتركة ملايين دينار	بقية الدول العربية ملايين دينار	دول السوق الاوروبية المشتركة ملايين دينار	دول شرق آسيا مع الصين الشعبية ملايين دينار
%	%	%	%	%
١٩٧٠	٥,٨	٨,٩	٧,١	٤٥,٥
١٩٧١	٧	٩,١	٩,٧	٢٣,١
١٩٧٢	٧,١	٨,٣	٨,٥	٢٩,٨
١٩٧٣	١١,٩	١١	٩,٨	٢٩,٣
١٩٧٤	١٤,٤	٩,٢	١٢	٢٠,٦
١٩٧٥	١٤,١	٦	٢٢,٢	٣٦,٦
١٩٧٦	١٨,٨	٥,٥	٤٢	٣٩,٧
١٩٧٧	٢٢	٥	٤٩,٤	٣٧
١٩٧٨	٢٢,٦	٥	٦٢,٨	٣٩,٥
١٩٧٩	٢٢,٨	٣,٩	٨٦,٧	٤٠,٦
١٩٨٠	١٨,٩	٣,٥	١٣٠,٥	٤٠,٦
١٩٨١	١٨,٦	١,٧	١٩٤,٤	٣٥
١٩٨٢	١٦	١,٤	٢٥٢,٩	٣٠
١٩٨٣	٤٤,٥	٢,١	٢٢٦,٢	٣١,٣
١٩٨٤	١٩,٩	١,٨	٢٢٥,٧	٢١,٣
١٩٨٥	٨٣,١	٧,٧	١٨٠,٤	٢١,٢
١٩٨٦	٩٩,٦	١١,٦	٧٢,٥	٢٢٥,٧
١٩٨٧	١٢٠,٦	١٣,١	١١٣,١	٢١,١
١٩٨٨	١٣٩,٦	١٢,٦	١٢٢	٢٩,٢
١٩٨٩	٢٥٠,٦	٢٠,٣	٨٧	٢٩,٦
١٩٩٠	٢٠٦,٤	١٧,٧	١٢٢	٢٨,٦
١٩٩١	٢٢٩,٦	١٣,٩	٩٩	٣٠
١٩٩٢	٢٦٢,٢	١٦,٤	٩٨,٧	٢٩,١
المعدل	٨٠,٥	٨,٥	٩٨,١	٤٥٥,٤

المصدر: - البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية، مصدر سابق، جدول رقم (٢٢، ٢٢)

- البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية، مصدر سابق، جدول رقم (٣٥).

- النسب احتسبت من قبل الباحث

الملحق رقم (٨)
«الحساب الجاري الأردني»

مليون دينار

١٩٩٢ - ١٩٧.

السنة	الصادرات من السطع والخدمات	صادرات من الخدمات	استيرادات من السلع والخدمات	استيرادات من الخدمات	ميزان الخدمات بدون مقابل	رصيد الحساب الجاري	العجز في الميزان التجاري
١٩٧٠	٤٤	٣٢١,٩	٩٠,٦	٢٥,١	٦,٨	٤٠,٦	٥٣,٢
١٩٧١	٤٠,٤	٢٩	٩٨,٣	٢٢,١	٦,٩	٢٦,٦	٦٤,٧
١٩٧٢	٥١,٩	٣٤,٩	١١٨,٩	٢٤	١٠,٩	٦٨,٣	٧٧,٩
١٩٧٣	٧٦,٨	٥٢,٧	١٣٧,٦	٢٩,٨	٢٢,٨	٦٤,٦	٧٣,٦
١٩٧٤	١١٤,٣	٦٤,٦	١٩٨,١	٤٢,٥	٢٢,١	٨٦,٧	١٠٥,٩
١٩٧٥	١٨,٨	١٣٦,٩	٣٠,٤,١	٧١,٢	٧٥,٧	١٣٩,٨	٢١,٥
١٩٧٦	٢٢٢,٢	٢٢٣,٦	٤٤١,٥	١٦٠,٨	١٦٠,٨	١٢٦,٥	١٧,٣
١٩٧٧	٣٩٦	٣١٤	٥٦٤,٣	١١١,٢	٢٠٢,٨	١٧٥,٨	٢,٤
١٩٧٨	٤٤٠,٦	٣٨٩,٧	٦٢٢,٩	١٧٥,٧	١٧٥,٥	٨٥,٨	٣٦٨
١٩٧٩	٥٤٦,٦	٤٤٥,٧	٨٦٢,١	٢٧٤,٨	١٥٠,٩	٣١٤,٤	٤٦٧,٤
١٩٨٠	٧٤٤,١	٥٧٢,٧	١٠٣١,٢	٣١٦,٤	٢٥٦,٣	٢٩٨,٧	١١١,٦
١٩٨١	١٠٣٧,٨	٧٩٥,٢	١٤٨٢,٢	٤٣٦	٢٥٩,٢	٤٣٠,٨	١٣,٧
١٩٨٢	١١٢١,٨	٨٥٧,٤	١٦١٢,٥	٤٧٢,٣	٢٨٥,١	٣٧٣,٢	١١٨,٢
١٩٨٣	١١٣,٣	٨٩٢,٢	١٥٤٠,١	٤٣٨,٩	٤٠٠,١	٢٩٤,٩	١٤١,٣
١٩٨٤	١٢٥٧,٩	٩٦٧,٣	١٦٤٠,٨	٥٧١,٦	٣٩٥,٧	٢٧٨,٥	١٠٤,١
١٩٨٥	١٢٢١,٥	٩١٠,٦	١٦٣٦,٤	٥٦٣,٩	٣٤٦,٧	٢١٥,٥	٩٩,٩
١٩٨٦	١٠٨,٦	٨٢٤,٦	١٣٣٤,٦	٤٨٦,٨	٢٢٧,٨	٢٢٨	١٥,٩
١٩٨٧	١٠٩,٩	٧٧٥,٢	١٤٠,٨,٥	٤٩٦	٢٧٩,٢	١٩٩	١١٨,٢
١٩٨٨	١٢٦٣,٧	٨٨٢,١	١٦٠,١,٤	٥٨١,٤	٢٣٢,٤	٢٣٢,٤	١٠٥,٥
١٩٨٩	١٧٣١,٩	١٧٣١,٩	١٨٨٨,٨	٦٦٥,٩	٤٢٨,٤	٢٣١,١	٢١٤,٢
١٩٩٠	٢٠٤٣,٣	١٢٣٧,١	٢٦٠,٠,٩	٨٨٦,٢	٤٥١	٤٠,٩,٤	١٦٨,٢
١٩٩١	٢٠٧٥,٧	١٣٥	٢٦٨١,٨	٩١٧,٥	٢٢٧,١	٢٦٩	٩٩٤,١
١٩٩٢	٢٤٦٣,٢	١٦٢٢,٩	٣٢٦٢,٨	٩٧٩,٨	٦٦٢,١	٢٧٩	٥٢٠

المصدر:

- البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية، مصدر سابق، جدول رقم (٢١).

- البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية، مصدر سابق، جدول رقم (٣٤).

الملحق رقم (٩)

«نسبة الاستيرادات والصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي
في بعض الدول العربية والدول النامية»

نسبة مئوية٪

١٩٩١ - ١٩٧٠.

الدولة	البيان	الفترة	١٩٧٧ - ١٩٧٠.	١٩٨٥ - ١٩٧٨	١٩٩١ - ١٩٨٦	١٩٩١ - ١٩٧٠.
مصر	صادرات		١٠,٩	٩,٦	٧,١	٩,٤
	مستوردات		١٨,٦	٢٩	٢٢,٩	٢٣,٤
المغرب	صادرات		١٤,٦	١٤,٢	١٥,٥	١٤,٧
	مستوردات		٢٢,٤	٢٦,٤	٢٢,٨	٢٤,٢
سوريا	صادرات		١٥,٩	١٢,٢	١٠,٤	١٣
	مستوردات		٣٠,٦	٣٦,٦	١٢,٩	٢٤,٣
تركيا	صادرات		٤,٧	٤,١	١٤,٢	٨,٦
	مستوردات		١٠,٩	١٥,٧	٢٠,٤	١٥
الهند	صادرات		٤,٣	٤,٨	٥,٢	٤,٧
	مستوردات		٤,٩	٧,٥	٧,١	٦,٤

* لا تشمل عام ١٩٩١ وذلك لعدم توفر بيانات كاملة عن ذلك العام

- احتسبت القيم من المصدر التالي:-

- (1) International financial statistics yearbook, 1993 page (332, 409,
513,679, 708)

ملحق رقم (١٠)

أهم الأرقام القياسية المتعلقة بمعادلات الطلب على الاستيراد في الأردن

* PT	* Pcc	* PK	Pc	W	Pw	السنة
٢٤,٩	٤.	٣٩,١	٢٦,٥	٧٢,٣	٢٠,٤	١٩٧٠
٣٥,٤	٤٢,٥	٤٨,٨	٢٧,٧	٦٨,٢	٢١,٥	١٩٧١
٣٦,٨	٤٦,٨	٥١,٩	٢٩,٩	٦٤,٩	٢٢,٧	١٩٧٢
٤٥,٨	٥٣,٢	٥٧,٧	٢٢,٤	٦٢,٥	٢٤,٦	١٩٧٣
٦٣,٤	٧٠,١	٧٠,٣	٣٩,٧	٧٣,٦	٢٨,١	١٩٧٤
٦٢,٥	٩٣,٣	٧٥,٧	٤٤,٤	٧٤,٢	٣١,٥	١٩٧٥
٥٩,٢	٨٠,٧	٧١,٩	٤٩,٥	٧٧,٩	٢٤,٨	١٩٧٦
٦٢,٢	٨١,٧	٧٧	٥٦,٧	٨١	٢٨,٥	١٩٧٧
٧٠,٧	٧٩,٨	٧١	٧,٧	٨٤,٣	٤٢,١	١٩٧٨
٦٧,٤	٧٩,٢	٧٢,٨	٧٩,٣	٨٥,٥	٤٧,٥	١٩٧٩
٨٥,٩	٩٣	٨٨	٧٧	٨٩,٢	٥٥,٢	١٩٨٠
٩٦,٧	١٠٦,٣	١١٧,٩	٨٢,٩	٩٠,٣	٦٢,٣	١٩٨١
١٠٠,٨	١١٦	١١١,٢	٨٩	٩٠,٦	٧١,٦	١٩٨٢
٩٥,٩	١٠٦,٧	٩١,٧	٩٣,٥	٩٢,٦	٨١,٣	١٩٨٣
٩٩,٨	١٠٧,٤	٩٨,٧	٩٧,٣	٩٦,٨	٩٠,٤	١٩٨٤
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٩٨٥
٧٤,٥	٨٤,٧	٨٤,٧	١٠٠	١٠٢,٨	١٠٥,٤	١٩٨٦
٧٧,٥	٨٧,٤	٨٧,٢	٩٩,٨	١٠٦,٤	١١٥,١	١٩٨٧
٨٧,٩	٨٧,٣	١٠٤,٨	١٠٦,٤	١١١	١٣٠,٢	١٩٨٨
١٢٠,٨	١٢٦,٤	١٣٦,٢	١٢٢,٨	١١٤,٥	١٥٢,٤	١٩٨٩
١٥٦,٤	١٤٥,٥	٢٢١,٨	١٥٥,٤	١١٧,٤	١٨٤,٨	١٩٩٠
١٥٤,٤	٢٠٥,٩	٢٥٤,١	١٧٨,١	١١٨,٩	٢٠٧,٧	١٩٩١
١٥٥,٤	٢٠٥,٢	٢٠١,٢	١٧٨,٨	١٢٥,٦	٢٢٢,٣	١٩٩٢

المصدر:

(I) International financial statistics, year book, 1993, pp. (106 , 150, 442)

* قدرت اعتماداً على : (١) البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية، جدول رقم (٢٤)، (٢٥).

(٢) البنك المركزي الأردني، التقرير الاحصائي الشهري، كانون الاول ١٩٩٣، جدول رقم (٤٢).

ملحق رقم (١١)

اهم المؤشرات التي تتعلق برأس المال الاردني (١٩٧٠ - ١٩٩٢) مليون دينار

عوائد العاملين باجر	رأس المال المقدر	احتياك رأس المال الثابت	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	السنة
٧٢,١	٩٥٩,٦	٧,٧	٢٥,٢	١٩٧٠
٧٤,٣	٩٨٢,٤	٧,٩	٢٠,٧	١٩٧١
٨٢,٨	١٠١٠,٦	٨,١	٢٦,٣	١٩٧٢
٨٨,٦	١٠٤٩,٥	٨,٣	٤٧,٢	١٩٧٣
١٠٧,٢	١١٠٤,٢	٨,٥	٦٣,٢	١٩٧٤
١٣٤,٥	١١٧٩,٦	١٢,٥	٨٧,٦	١٩٧٥
١٦٩,٧	١٢٣,٤	١٤,٢	١٢٨	١٩٧٦
١٩١,٥	١٤٨٣,٢	١٧,١	١٩٧	١٩٧٧
٢٢٠,٦	١٦٩٠,٦	٢١,٨	٢٢٩,١	١٩٧٨
٢٣٢,٢	١٩٥٤,٦	٢٠,٥	٢٩٤,٥	١٩٧٩
٤٠٩,٩	٢٢٠	٤٧,٧	٣٩٧,٨	١٩٨٠
٤٧٤,١	٢٨٠٤,١	٦٥,٧	٥٦٤,٨	١٩٨١
٥٥٠,٣	٢٣١٠,٦	٩٠,٨	٥٩٧,٣	١٩٨٢
٦٤٣,٤	٣٧٠٨,٨	١٠٤,٨	٥٠٢,٨	١٩٨٣
٦٤٩,٨	٤٧٤,٣	١٢٠,١	٤٨٥,٦	١٩٨٤
٧٠٦,٣	٤٤٠٧,٤	١٤٠	٤٧٣,١	١٩٨٥
٨٠٩,٨	٤٦٢٠	١٨٧,٧	٤١٠,٣	١٩٨٦
٨٤٤,٧	٤٩٠٤,٦	١٩٣,٨	٤٦٨,٤	١٩٨٧
٩٠٠	٥٢٠٣,٦	٢٠٩,٢	٥٠٨,٢	١٩٨٨
٩٣٤,٦	٥٥٢٤,١	٢٢٦,٩	٥٤٧,٤	١٩٨٩
٩٨٦,٧	٥٩٩٥,٧	٢١٩,٨	٦٩١,٤	١٩٩٠
١٠٦٠,٧	٦٣٢٥,٧	٢٧٨,٧	٦٠٨,٧	١٩٩١
١١٢٠,٩	٧٠٠	٣٠٥,٩	٩٨٠,٢	١٩٩٢

المصدر:

(١) البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، جدول رقم (٤٧).

(٢) البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، كانون الاول ١٩٩٢، جدول رقم (٤٩).

الملحق رقم (١٦)

"المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالقدرة الاستيرادية الاردنية" ١٩٧٠ - ١٩٩٢

البيان السنة	رأس المال الاجنبي	تدفقات	حالات العاملين	حالات	الحالات بدون مقابل	عوائد السفر	ارباح الاستثمارات الاجنبية المحولة للخارج	الاقساط والفوائد المدفوعة على القروض
١٩٧٠	٣,١	٥,٥٤	٤٠,٧	٤,٨٥	-	٤,٨٥	-	١,٦
١٩٧١	٩,٩	٤,٩٧	٣٦,٦	٦,٣٥	-	٦,٣٥	-	٢,٥
١٩٧٢	١١,٣	٧,٤١	٦٨,٣	٨,٣	-	٨,٣	-	٢
١٩٧٣	١٣,٥	١٤,٧	٦٤,٦	١٠,٧	١,٥	١٠,٧	٢,٦	٢,٦
١٩٧٤	١٧,٢	٢٤,١٢	٨٣,٩	١٧,٣	٢,١	٢٥,٧٢	٦,٤	٤,٦
١٩٧٥	٥٧,٩	٥٣,٢٥	١٤٠,٤	٣٥,٧٢	٣,١	-	-	٦,٤
١٩٧٦	٤٨,٧	١٢٩,٧١	١٢٧,٩	٦٨,٩	٤,٧	-	-	٩,٢
١٩٧٧	١٠٤,٣	١٥٤,٧	١٦٨,٨	٩٥	٥,٩	-	-	١٢,١
١٩٧٨	١٢٠,٧	١٥٩,٤	١٠٧,٢	١٠,٤,٣	٧,٢	-	-	١٠,٧
١٩٧٩	١٤٣,٢	١٨٠,٤	٢٢٠,٧	١٣٢,٣٤	١٤,٧	-	-	٢٨,٣
١٩٨٠	٢٠,٨,١	٢٣٦,٧	٤٠,١	١٥٤,٩	٢٣,٥	-	-	٤٠,٥
١٩٨١	٣٦٥	٢٤٠,٩	٤٣٢,٥	١٨٠,٨	٣٧,٦	-	-	٣٧,٣
١٩٨٢	٣٤٩,٣	٣٨١,٩	٣٧٥,٤	١٨٣,٥	٣٩,٤	-	-	٧٣,٩
١٩٨٣	٣٢٩,٢	٤٠٢,٩	٢٩٦,٨	١٨٢,١	٤٦,٤	-	-	٧٨,٨
١٩٨٤	٣١٦,٢	٤٧٥	٢٨٢,٦	٦٢,١	١٢٦,١	-	-	٩٥,٣
١٩٨٥	٣٥,٠	٤٠٢,٩	٢١٧,٥	٢٠,٤,٢	٧٦,٦	-	-	١٣١,١
١٩٨٦	٢٧٩,٥	٤١٤,٥	٢٤٠,٥	١٨٦,٣	٨٤,٤	-	-	١٧٧,١
١٩٨٧	٢٨٣,٩	٣١٧,٩	٢٠٦,٣	١٩٦,٤	٩٤,٤	-	-	٢٤٩,٧
١٩٨٨	٣٩١,٢	٣٢٥,٧	٢٦١,٨	٢٢٠,٨	١٣٠,٦	-	-	٤٧٨,٤
١٩٨٩	٣٤٧,٧	٣٥٨,٣	٣٧٩,٣	٣١٤,٦	٢٤٤,٢	-	-	٣٥٠,٧
١٩٩٠	٥٢٣,١	٣٣١,٨	٤١٤,٥	٣٣٩,٨	٣١١,٩	-	-	٣١٤,٧
١٩٩١	٩٦٢,٤	٣٦٠,١	٣٦٠,١	٢١٦	٢٢٤,٩	-	-	٤٦٩,٨
١٩٩٢	٨٤٤,١	٥٧٣,١	٢٨٥,٨	٢١٤,٢	٢١٢,١	-	-	٥٩٩,٩

المصدر: البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية، جدول (٢٢، ٢٢، ٢١).

البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، تشرين الثاني ١٩٩٢، جدول (٢٥، ٢٢).

مکتبہ



المصادر العربية

- ١- يونس، محمد، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٤م.
- ٢- منصور، علي حافظ، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، ١٩٨١م.
- ٣- ابراهيم، زكي، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، ١٩٨١م.
- ٤- الصقار، فؤاد محمد، جغرافية التجارة الدولية، المعارف الاسكندرية، ١٩٨٤م.
- ٥- حشيش، عادل احمد، اساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩١م.
- ٦- دويك، احمد سعيد، التجارة الدولية والتنمية، مؤسسة فرانكلن، القاهرة، ١٩٧٨م.
- ٧- عوض الله، زينب حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م.
- ٨- الاتربى، محمد صبحى، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م.
- ٩- غيبة، حيدر، التجارة الدولية وميزان المدفوعات، طربين، ١٩٦٥م.
- ١٠- الصفى، احمد، اقتصاديات التجارة الدولية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧م.
- ١١- عبد السلام، فادية محمد، الاتجاهات المعاصرة في التجارة الدولية، معهد التخطيط القومى، ١٩٨٩م.
- ١٢- زكي، رمزي، ازمة الديون الخارجية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م.
- ١٣- شامية والروابدة، عبدالله، موسى، تجارة الاردن الخارجية واثرها على النمو الاقتصادي، دراسات، المجلد السادس عشر، العدد الاول، ١٩٨٩م.
- ١٤- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، التجارة الخارجية في الوطن العربي، عمان، نيسان ١٩٨٤م.

- ١٥- البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي، سنوات مختلفة، دائرة الدراسات والابحاث.
- ١٦- بدور، جابر محمد، سياسات التجارة الخارجية في الاردن، الجمعية العلمية الملكية، نيسان، ١٩٨٤ م.
- ١٧- حماد ومشعل، خليل، زكية، تأثير اكتشاف الاقتصاديات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية، جامعة اليرموك، مجلة ابحاث اليرموك المجلد (٢)، العدد (٢)، ١٩٨٦ م.
- ١٨- عنقاد، صالح، اثر التجارة الخارجية على التطور الاقتصادي في البلاد العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربي، الامانة العامة، عمان، ١٩٨٦ م.
- ١٩- ابراهيم، حسن محمود، مبادئ النظريات الاقتصادية، دار النهضة المصرية، بيروت، ١٩٦٩ م.
- ٢٠- العشرى، حسن درويش، العلاقات الاقتصادية الدولية، ١٩٨٠ م.
- ٢١- البنك المركزي، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩)، تشرين الاول ١٩٨٩ م.
- ٢٢- البنك المركزي، النشرة الاحصائية الشهرية، اعداد مختلفة.
- ٢٣- النميري، محمد سعيد، دراسة اقتصادية تحليلية للتجارة الخارجية والداخلية لإمارة ابو ظبي، إمارة ابو ظبي، دائرة التخطيط، ١٩٨١ م.
- ٢٤- طلافحة، حسين، دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الاردني، مجلة ابحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد الخامس، العدد الاول ١٩٨٩ م.
- ٢٥- المؤمني، رياض، اثر رأس المال الاجنبي على التنمية الاقتصادية، مجلة ابحاث اليرموك، المجلد الثالث، العدد الثاني، ١٩٨٧ م.
- ٢٦- الشوربجي، مجدي، الاقتصاد القياسي، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٢ م.
- ٢٧- سيفو، وليد، المدخل الى الاقتصاد القياسي، جامعة الموصل، ١٩٨٨ م.
- ٢٨- دائرة الاحصاءات العامة، التجارة الخارجية الاردنية، النشرة الاحصائية السنوية، اعداد متفرقة.
- ٢٩- بوجيل، عبد الفتاح عبد السلام، الاستثمارات وتكوين وقياس رأس المال المادي، البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الاول، ربیع ١٩٩٠.

المصادر الاجنبية:

- 1 - Kindleberger and Lindert, International economics, Richard. D. Lrwin, 1978.
- 2 - Haberler, Gorifried, International Trade and development, National bank, Egypt, 1959.
- 3 - Hicks, Essay in world economic, London, Oxford University press, 1959.
- 4 - Myrdal, Gunner, An international economy, Harper and Brother, 1059.
- 5 - Maizels, Exports and economic growth of developing Countries, Cambridge at the University press, 1971.
- 6 - Thirlwall and Bergevin, Trends, Cycles and Asymmetries in the Terms of Trade of primary commodities from Developed and less Developed Countries, World Development, Vol. 13, No. 7, 1985.
- 7 - Millham and Amerah, chorles, Mohammads, Rationalizaton of Import in Jordan, 1977.
- 8 - Weisskopf, Thomas, The impact of foreign capital inflows on domestic Saving in under devleoped Countries, Journal of International Economics, Vol.2, 1972.
- 9 - Hentschel, Jesko, Anote on the relationship between imports and growth, Review of World Economics, Vol. 128, 1992.

- 10- Khan, Mohsin, Import and export demand in developing countries, IMF STAFF papers, vr 21, 1974.
- 11- Arize, Augustine, The supply and demand for imports and export in a simultaneous Model, Applied Economics, Vol.19, 1987.
- 12- International financial statistics yearbook, 1993.
- 13- Morisset, Jaceques, The Impact of Foreign Capital Inflows on Domestic Saving, World Development, vol. 17, 1989.